المجلس الوطني المصري للتنافسية
Egyptian National Competitiveness Council
مصرى أفضل من أجل مصر أفضل

تقرير التنافسية المصرية ٢٠١٤/٢٠١٥

المجلس الوطني المصري للتنافسية
عشر سنوات من الدعم الإيجابي للسياسات الاقتصادية

USAID
من الشعب الأمريكي

الدعم التقني والرعاية

تم تقديم الدعم التقني والرعاية من قبل راعي التقرير «برنامج تيسير التجارة»، وهو أحد مشروعات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحت شروط العقد رقم AID-263-C-11-00003. هذا التقرير لا يعكس بالضرورة وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

رعاة الأنشطة

QALAA HOLDINGS
القلعة

للاتصال بنا:

المجلس الوطني المصري للتنافسية

٧٧ شارع سوريا، مكتب رقم ٧٠١، الدور ٧، المهندسين، الجيزة، مصر

تليفاكس: ٥٦١٠ – ٣٣٤٥ – ٠٢ – ٢+

٥٦٢٠ – ٣٣٤٥ – ٠٢ – ٢+

محمول: ٠١٧٧ – ٢٦٨٠ – ٠١٢ – ٢+

ماجد فاروق ملك: mfarouk@encc.org.eg

info@encc.org.eg

الموقع الإلكتروني: **www.encc.org.eg**

http://www.facebook.com/ENCCNGO :

https://twitter.com/ENCCEgypt :

http://www.youtube.com/user/enccegypt?feature=results_main :

حقوق الطبع محفوظة للمجلس الوطني المصري للتنافسية

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة اي جزء من أجزاء هذا الاصدار بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية او غير تجارية دون ترخيص من المجلس الوطني المصري للتنافسية

طبع بجمهورية مصر العربية، الطبعة الاولي ٢٠١٥

الفهرس

أعضاء المجلس الوطني المصري للتنافسية ٧

أولاً: أعضاء الجمعية العمومية ٧
١- مجلس الإدارة (٢٠٠٩-٢٠١٥)
٢- الأعضاء العاملون

ثانياً: الاعضاء المنتسبون ٨
١- العضو الفخري
٢- المجالس الفرعية المتخصصة

فريق عمل المجلس الوطني المصري للتنافسية ١٣

شكر وتقدير ١٤

كلمة تقديمية بقلم أستاذ/ سيف الله فهمي ١٥
العضو المؤسس، ورئيس مجلس إدارة المجلس الوطني المصري للتنافسية

تمهيد بقلم أستاذة/ أمينة غانم ١٧
عضو المجلس الوطني المصري للتنافسية، والمدير التنفيذي

شهادات الثقة ١٨

شهادة السيد الأستاذ/ منير فخري عبد النور ١٨
وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة

شهادة الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي ١٩
وزير التخطيط والمتابعة الإصلاح الإداري

شهادة الأستاذة الدكتورة/ نجلاء الأهواني ٢٠
وزيرة التعاون الدولي

شهادة السيد الأستاذ/ أشرف سلمان ٢١
وزير الاستثمار

شهادة الدكتور مهندس/ حافظ السلماوي ٢٣
المدير التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

شهادة الدكتور مهندس/ محمد صلاح السبكى ٢٤
رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

الملخص التنفيذي بقلم دكتورة/ هبة زايد ٢٥
الخبير الاقتصادي

الفصل الأول

المجلس الوطني المصري للتنافسية في عشر سنوات ٣٢
عقد من الطموحات، والإنجازات، والتحديات

بقلم دكتورة/ دينا كفافي، المستشار الفني الأول لمجلس التنافسية، ودكتورة/ هبة زايد، الخبير الاقتصادي

الفصل الثاني

نحو منهجية جديدة لرفع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي ٤٨

إعداد المجلس الوطني المصري للتنافسية

الفصل الثالث

إدارة دفة الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات ٦٠

بقلم أستاذة/ ريهام محسن الدسوقي، الخبير الاقتصادي

الفصل الرابع

إطلالة علي مستقبل الطاقة في مصر ٧٩

أ. محمد البردعي، كبير خبراء الطاقة والبيئة، مركز الطاقة العالمي

أ. عبد اللطيف توزاني، مستشار كفاءة الطاقة، وأفضل التطبيقات الدولية، مركز الطاقة العالمي

أعضاء المجلس الوطني المصري للتنافسية

أولاً: أعضاء الجمعية العمومية

١- مجلس الإدارة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

أ. سيف الله فهمي	رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمجموعة المني؛ وشركة ويرلس دينامكس؛ وشركة أتوميشنولجي	رئيس مجلس الإدارة عضو مؤسس
أ. د. حسام بدراوي	مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية	الرئيس الفخري والعضو المؤسس
م. خالد الميقاتي	رئيس مجلس إدارة شركة إتش إم ستون	السكرتير العام
م. طارق توفيق	العضو المنتدب لمجموعة القاهرة للدواجن؛ ووكيل اتحاد الصناعات	أمين الصندوق
م. نهاد رجب	رئيس مجلس إدارة مجموعة سياك	عضو مؤسس
أ. علاء هاشم	مستشار في مجال إعادة هيكلة المؤسسات	عضو مؤسس
أ. خالد محمود	رئيس مجلس إدارة أم أم جروب للصناعة والتجارة العالمية	

٢- الأعضاء العاملون

أ. حلمي أبو العيش	نائب رئيس مجلس الإدارة، والعضو المنتدب، مجموعة شركات سيكم	عضو مؤسس
أ. أحمد حسين صبور	المدير التنفيذي، شركة الأهلي للتنمية العقارية	
أ. حسن عبد الله	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، البنك العربي الأفريقي الدولي	
م. حسن الخطيب	المدير الإقليمي، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	
أ. أمينة غانم	مساعد وزير المالية الأسبق للعلاقات الخارجية	المدير التنفيذي
أ.د. أحمد درويش	وزير التنمية الادارية الأسبق	
أ.د. هاني سري الدين	المؤسس والشريك المدير، سري الدين وشركاه	
أ. طارق فريد صبري منصور	شريك رئيسي، برايس ووتر هاوس كوبرز	
أ. د. تامر عبد الحميد ابو بكر	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة مشرق للبترول	
أ. مروان محمود أحمد السماك	رئيس مجلس إدارة الهندسية للحاويات	
أ. نيفين حمدي الطاهري	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، دلتا شيلد للاستثمار	
د. م. أحمد فكري عبد الوهاب	رئيس مجلس إدارة مجموعة فاو	

ثانياً: الاعضاء المنتسبون

العضو الفخري

أ. د. سمير رضوان	وزير المالية الأسبق؛ والمستشار السابق للمدير العام لمنظمة العمل الدولية للسياسات التنموية والمنطقة العربية

المجالس الفرعية المتخصصة

١- المجلس الفرعي لتنافسية الموارد البشرية

الرئيس

أ.د. حسام بدراوي	مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية

نائب الرئيس

أ.د. علاء الجندي	أستاذ بكلية الهندسة، جامعة حلوان؛ والمستشار الثقافي السابق لمصر لدى المملكة المتحدة وأيرلندا؛ ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

الأعضاء

أ.د. نادية بدراوي	رئيس مجلس إدارة مستشفى النيل بدراوي؛ وأستاذ طب الأطفال بكلية طب جامعة القاهرة؛ ونائب رئيس الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي؛ وعضو مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
أ.د. محسن المهدي	أستاذ بقسم التصميم الميكانيكي والإنتاج بكلية الهندسة، جامعة القاهرة؛ والمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة الأسبق لوحدة إدارة المشروعات بوزارة التعليم العالي
أ. د. قدرية عبد المتعال	رئيس قطاع البحوث بجامعة هليوبوليس
أ. حاتم الشافعي	مدير أول قطاع الاستثمار، وعضو مجلس إدارة بمجموعة سيكم
أ. دينا عبد الوهاب	رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب، الشركة المصرية لرعاية الطفل (إ سي ٣)
أ. علي كامل	شريك رئيسي ١ بشركة كرييتف الدولية
أ.د. عمرو أبو العز	وكيل الكلية للتعليم وشئون الطلاب بكلية طب أسنان القصر العيني، جامعة القاهرة
أ. عمرو جوهر	نائب رئيس المجلس الدولي للأعمال الصغيرة بجامعة جورج واشنجتن
أ.د. عمرو عزت سلامة	الوزير الأسبق للتعليم العالي والدولة للبحث العلمي
أ. د. محمد صلاح عبد الوهاب	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق، جامعة القاهرة؛ ونائب رئيس فرع القاهرة للمجمع الملكي للمحكمين المعتمدين بلندن
أ.د. هبة نصار	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ ونائب رئيس جامعة القاهرة السابق
أ.د. وائل قرطام	العميد المؤسس لكلية الاعمال والاقتصاد بجامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة؛ وأستاذ التسويق بقسم إدارة الاعمال بكلية التجارة
أ.د. ياسر الشايب	مدير مبادرة سفارات المعرفة بمكتبة الإسكندرية؛ ومنسق برنامج الاتحاد الأوروبي للتعليم العالي (إيراسموس) ؛ والأستاذ المساعد بكلية الهندسة، جامعة القاهرة
أ. آمال موافي	مدير مشروع وظائف لائقة لشباب مصر، والمسئول الأول عن فريق الدعم الفني للعمل اللائق في شمال أفريقيا، القاهرة، منظمة العمل الدولية

٢- المجلس الفرعي لتنافسية السفر والسياحة

الرئيس

أ. أشرف إبراهيم	رئيس شركة كليفر ترافل للسياحة

نائب الرئيس

أ. محمد هنو	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بمجموعة أيه إس أي

الأعضاء

أ. د. عادلة رجب	المستشارة الاقتصادية لوزير السياحة؛ وأستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
أ. أحمد حسين صبور	المدير التنفيذي بشركة الأهلي للتنمية العقارية
أ. علي كامل	شريك رئيسي ١، شركة كرييتف الدولية
أ. عمرو علي	مدير إدارة والعضو المنتدب، جمعية المحافظة على البيئة (هيبكا)
أ. عمرو صدقي	رئيس مجلس إدارة كرييتف ترافل انترناشيونال
أ.د. هالة محمد صقر	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
أ. هشام شكري	المدير التنفيذي بمجموعة رؤيا
أ. حسين شكري	المدير العام والممثل القانوني لشركة سفير الدولية لإدارة الفنادق
أ. كريم المنباوي	رئيس شركة إمكو للسياحة
أ. انجي لطفي	خبير اقتصادي بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
أ. خالد شاكر	الرئيس التنفيذي لمجموعة بورتو
أ. معتز صدقي	مدير عام السياحة الداخلية والرحلات الى الخارج، شركة ترافكو ترافل للسياحة
أ. محمود القيسوني	المستشار السابق للشئون البيئية لوزير السياحة
أ. محمد شريف الغمراوي	مالك ومدير قرية بساطة البيئية؛ ورئيس مجلس إدارة جمعية «حماية» لتنمية البيئة
أ. مصطفي سلطان	مدير عام شركة ترافل نايل
أ. منير نخلة	مدير الإدارة والعضو المنتدب، شركة مشروعي
أ. منير نعمة الله	رئيس إنفيرنمنتل كوالتي إنترناشونال
د. رشا عبد الحكيم	كبير الاقتصاديين ورئيس فريق مكتب التنمية الاقتصادية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
أ. روبرت باركر	مكتب التنمية الاقتصادية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
د. صابر سليمان	المدير التنفيذي لشركات السياحة والفنادق، مشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني
أ. شيرين المصري	المدير التنفيذي السابق، وحدة الحسابات القومية للسياحة بوزارة السياحة
أ. سلفيا عطا الله	أخصائي إدارة المشروع، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

٣- المجلس الفرعي لأمن وسلامة الغذاء

الرئيس

م. طارق توفيق	العضو المنتدب، مجموعة القاهرة للدواجن؛ ووكيل اتحاد الصناعات

نائب الرئيس

م. أيمن محمد قرة	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة كونسوقرة

الأعضاء

أ.د. خالد حنفي	وزير التموين والتجارة الداخلية؛ وعميد كلية النقل الدولي واللوجستيات؛ ومدير المعهد العربي للتجارة وتبادل السلع
أ.د. عبلة عبد اللطيف	رئيس المجلس الاستشاري الرئاسي للتنمية الاقتصادية؛ وأستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية في القاهرة
أ. د. عادل البلتاجي	وزير الزراعة السابق؛ وأستاذ متفرغ بكلية الزراعة، جامعة عين شمس؛ ورئيس الجمعية الدولية لتنمية المناطق الجافة
أ.د. حسين منصور	رئيس وحدة الإنشاء بالهيئة الوطنية المصرية لسلامة الأغذية بوزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة
م. عبد الحميد دمرداش	العضو المنتدب، شركة المغربي الزراعية
أ. علي كامل	شريك رئيسي ١، شركة كرييتف الدولية
م. أشرف الجزايرلي	عضو مجلس الإدارة التنفيذي، شركة يونيليفر مشرق، ومدير عام شركة يونيليفر مشرق، الشام والعراق والسودان
أ. حلمي أبو العيش	نائب رئيس مجلس الإدارة، والعضو المنتدب، مجموعة شركات سيكم
أ. حسين العجيزي	رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الاوسط للتنمية الزراعية
أ. جوس درة فيعاني	رئيس مؤسسة اقتصاد المعرفة؛ والعضو المنتدب، فيعاني الاستشارية
أ. محمد شكري	رئيس مجلس إدارة الغرفة المصرية للصناعات الغذائية
د. عمر عابدين	المؤسس والشريك المدي، شركة ليفز
م. صفوان ثابت	رئيس مجلس إدارة شركة جهينة للصناعات الغذائية
أ. شريف البلتاجي	رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية لاستصلاح الأراضي(بيلكو)؛ ورئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية
أ. وفاء فلتأوس	رئيس فريق إدارة الموارد المائية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
أ. فيليب ماكسيميليان أبو العيش	مدير التنمية المستدامة، مجموعة شركات سيكم
د. آيريس بطرس	أخصائي برامج أول، برامج دعم النمو الشامل/الاحتوائي، المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية
أ. سوزان روبرتسون	مسئول برامج الزراعة والبيئة، المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية

٤- المجلس الفرعي للابتكار وريادة الأعمال

الرئيس

أ. أحمد الألفي	مؤسس ورئيس مجلس ادارة جريك كامبس

نائب الرئيس

د. عبير شقوير	مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للخدمات العامة للمسئولية والخدمات المجتمعية

الأعضاء

أ. سيف الله فهمي	رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني المصري للتنافسية؛ ورئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمجموعة المني؛ وشركة ويرلس ديناميكس، وشركة أتوميشنولجي
أ. أمينة غانم	عضو المجلس الوطني المصري للتنافسية، والمدير التنفيذي
أ. منال حسن	مستشار تنمية الموارد، المجلس الوطني المصري للتنافسية
م. حنان الحضري	مقرر مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار بوزارة الصناعة و التجارة والمشروعات الصغيرة
أ. أحمد الدالي	رئيس مجلس إدارة شركة ديل كارنجى للتدريب
د. م. أحمد سمير الصياد	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة بسكو مصر؛ ومدير عام كيلوج مصر
أ. كون أودونيل	المستشار الإقليمي لريادة الأعمال، ميرسيكورب
أ. هبة جمال	مدير إدارة، إنديفور مصر
أ. إسلام خليل	المدير العام، شركة سنتريفيجن
أ. انجي لطفي	خبير اقتصادي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
أ. لؤي الشواربي	مستشار قانوني بمكتب زكي هاشم وشركاه
أ. محمد العيوطي	المدير التنفيذي لشركة فودافون مصر للمشروعات
أ. سمير البهي	الرئيس الاقليمي للسياسات، جوجل الشرق الاوسط وشمال افريقيا
أ. طارق أسعد	المؤسس والشريك الإداري، أيديفيلابرز
أ. وائل الفخراني	مدير تنمية الاعمال الاقليمي، مصر وافريقيا، جوجل [X]، جوجل
أ. وليد بكر	مديرمجموعة أبراج
أ. آمال موافي	مدير مشروع وظائف لائقة لشباب مصر، والمسئول الأول عن فريق الدعم الفني للعمل اللائق في شمال أفريقيا، القاهرة، منظمة العمل الدولية
أ. سلمى بهاء الدين المراغي	باحث اقتصادي بالمكتب الفني لوزير التخطيط و المتابعة والاصلاح الاداري

٥- المجلس الفرعي لتنافسية الطاقة

الرئيس

د. تامر عبد الحميد أبوبكر	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة مشرق للبترول

الرئيس الفخري

أ. د. م. حافظ عبد العال السلماوي	رئيس جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

نائب الرئيس

م. خالد الميقاتي	السكرتير العام، المجلس الوطني المصري للتنافسية؛ ورئيس مجلس الإدارة، شركة إتش إم ستون

الأعضاء

أ. د. أحمد درويش	الوزير الأسبق للتنمية الإدارية
م. طارق توفيق	العضو المنتدب، مجموعة القاهرة للدواجن؛ ووكيل اتحاد الصناعات
أ. د. محمد صلاح السبكي	الرئيس التنفيذي لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة
د. أنهار حجازي	رئيس الوحدة المركزية لكفاءة وترشيد الطاقة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء؛ ومدير قطاع التنمية المستدامة والانتاجية بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية بغربي آسيا سابقا
د. دينا كفافي	المستشار الفني الأول لمجلس التنافسية
م. مصطفي غالي	مساعد وزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري
م. عماد حسن	مستشار وزير السياحة للطاقة
م. أيمن محمد قرة	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة كونسوقرة
م. نهاد رجب	رئيس مجلس إدارة مجموعة سياك
أ. منصور قلادة	رئيس مجموعتي الاستثمار و أمناء الاستثمار، البنك الأهلي المصري
م. عماد غالي	رئيس طاقة الرياح للشرق الاوسط ، شركة سيمنز
م. أحمد صدقي	العضو المنتدب، الكان للطاقة
م. خالد جاسر	مؤسس ورئيس مجلس ادارة جمعية تنمية الطاقة (سيدا)؛ والعضو المنتدب للشركة المصرية للطاقة المتجددة (إيجرين)
م. أحمد موسي	مؤسس مبادرة ياللا شمس؛ ورئيس مجلس إدارة جي أف سي– جرين فوكس للاستشارات والتنمية البيئية
م. محمد شعيب	العضو المنتدب، شركة القلعة القابضة
أ. محمد الشريف	العضو المنتدب، لوجيك للاستشارات
أ. منى الشافعي عبد الحميد	مستشار الطاقة والبنية التحتية
أ. أحمد الدروبي	منسق حملة مصريون ضد الفحم

فريق عمل المجلس الوطني المصري للتنافسية

الفريق الفني

أمينة غانم	عضو المجلس الوطني المصري للتنافسية، والمدير التنفيذي
أحمد عبد الحميد رجب	مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
سلمي بهاء الدين المراغي	باحث اقتصادي بالمكتب الفني لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الفريق الإداري

أمينة غانم	عضو المجلس الوطني المصري للتنافسية، والمدير التنفيذي
منال حسن	مستشار تنمية الموارد
ماجد فاروق	المدير المالي
محمد البنا	محاسب أول
ميريم فؤاد	مدير المؤتمرات وورش العمل
محمد سيد	مسئول نظم معلومات
هشام عبد التواب	مساعد تكنولوجيا المعلومات

شكر وتقدير

أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع العاملين بالمجلس الوطني المصري للتنافسية، وبصفة خاصة للفريق الفني الذي ساهم في إخراج هذا التقرير على المستوى المطلوب، وأخص بالشكر الأستاذ/ أحمد رجب، مدرس الاقتصاد المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، والأستاذة سلمى بهاء الدين المراغي، الباحث الاقتصادي بالمكتب الفني لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

كما أتوجه بالشكر للأستاذة منال السمادوني، الاقتصادي الأول بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وكل العاملين بمشروع تيسير التجارة، وبصفة خاصة السيد ليندسي ويلونز رئيس المشروع، لتذليلهم كل العقبات لإصدار التقرير.

وأخيرا وليس آخراً أود أن أعبر عن تقديري وشكري للأستاذ الدكتور/ أحمد درويش، عضو المجلس الوطني المصري للتنافسية، ووزير التنمية الإدارية الأسبق، لدعمه القوي والمستمر لجهود إصدار التقرير عبر كافة مراحله. كما يتواصل شكري للدكتورة/ دينا كفافي، عضو المجلس الفرعي للطاقة، والمستشار الفني الاول للمجلس، لمساندتها لإصدار التقرير السنوي للتنافسية لهذا العام والأعوام السابقة.

أمينة غانم
عضو المجلس الوطني المصري للتنافسية
والمدير التنفيذي

كلمة تقديمية بقلم

الأستاذ/ سيف الله فهمي

رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني المصري للتنافسية

سنوات عشرة كاملة مرت على تأسيس المجلس المصري الوطني للتنافسية؛ تَصدّر المجلس خلالها الجهود المؤسسية الرامية إلى ترسيخ مفهوم التنافسية وتعزيز الدعوة إلى روح الانفتاح التنافسية ليس فقط في مصر ولكن في المنطقة ككل. وقد كانت هذه العشر سنين استثنائية بالنسبة للمجلس بقدر ما كانت لمصر، حيث مرت البلاد بواحد من أكثر العقود الحرجة والملهمة في تاريخها الحديث. فقد شهدت السنوات القليلة التي سبقت مولد المجلس الوطني المصري للتنافسية في عام ٢٠٠٤، ضعف تنافسية الاقتصاد المصري رغم تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً خلال هذه الفترة، خاصةً في مواجهة العواقب الوخيمة التي خلدها التباطؤ الاقتصادي العالمي، والتي أعقبت الأزمات المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المصري من تفاقم معدلات التضخم، واتساع الفجوة التمويلية، وتراجع دور القطاع الخاص، فضلاً عن انكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الاختناقات الهيكلية، والقيود الصارمة على دخول الأسواق، وضبابية المناخ الاستثماري وانكماش معدلات النمو مما أزاح بالمستثمرين بعيداً عن السوق المصرية، ومن ثم أدى تراجع الاستثمار وضعف أداء النشاط الاقتصادي إلى جانب الزيادة المضطردة في معدلات النمو السكاني إلى تصاعد معدلات البطالة. وانعكست ملامح الاقتصاد المصري الهشة تلك في تدهور تصنيف مصر التنافسي على المستوى العالمي.

وفي عام ٢٠٠٣ وقعت مصر في مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدي الاقتصادي العالمي في دافوس في المرتبة الـ٥٨ من بين ١٠٢ دولة. وبتحليل المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشرالتنافسية في مصر، اتضح أن ذلك التدهور إنما يعود إلى ضعف البيئة الاقتصادية الكلية وانخفاض جودة المؤسسات العامة وتباطؤ وتيرة التطور التكنولوجي. وبحلول عام ٢٠٠٤، أصبح إنشاء آلية للترويج لمفهوم القدرة التنافسية، ولفت أنظار المجتمع وصناع القرار، وكافة الأطراف المعنية إلى انعكاسات التراجع الحاد في مؤشرات القدرة التنافسية لمصر، بمثابة ضرورة ملحة، وتعين إنشاء كيان جديد مؤسسي يتولى هذا الدور المفقود. وبالفعل تبلورت جهود نشر الوعي بالقضايا الملحة التي تتعلق بتدهور القدرة التنافسية المصرية في يونيو ٢٠٠٤ بإطلاق أول تقرير للتنافسية المصرية (ECR) والذي كان له السبق في هذا الصدد في مصر والمنطقة بأكملها، كنقطة انطلاقة نحو بناء منصة تجمع كافة أصحاب المصالح لدعم وتنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز أداء مصر التنافسي بقيادة المجلس الوطني المصري للتنافسية. وقد شكل تقرير التنافسية المصرية الأول النواة الأساسية التي بنيت عليها كافة أنشطة المجلس الوطني المصري للتنافسية.

ومنذ ذلك الحين، لا يدخر المجلس جهداً لترسيخ دعائم القدرة التنافسية، والتنمية المستدامة، والنمو الشامل في مصر والإقليم، الجهود التي جسدتها سلسلة تقارير التنافسية المصرية. وقد شهد عام ٢٠٠٨ إطلاق المجلس لأول تشكيل للمجالس الفرعية كآلية فعالة لدعم ومساندة تغيير السياسات الاقتصادية. وقد تم تشكيل المجالس الفرعية بالتركيز على قطاعات السفر والسياحة والزراعة كقطاعات رائدة لتنافسية مصر، ومن ثم تم إنشاء المجلس الفرعي لتنافسية السفر والسياحة، والمجلس الفرعي لأمن وسلامة الغذاء. وإدراكاً لركيزة تنمية الموارد البشرية باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية المصرية في جميع القطاعات، أنشئ المجلس الفرعي لتنافسية الموارد البشرية. وفي عام ٢٠١٣ أضاف المجلس اثنين من المجالس ذات الأدوار المحورية: المجلس الفرعي لتنافسية الطاقة؛ استجابة لأزمات الطاقة التي واجهتها البلاد خلال السنوات القليلة الماضية. والمجلس الفرعي لتنافسية الابتكار وريادة الأعمال، والذي عني بإعادة توجيه الطاقات الكامنة للشباب المصري نحو والارتقاء بمستوى تنافسية الاقتصاد المصري من خلال ترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

وفي عام ٢٠٠٨ أيضاً قام المجلس بإطلاق المبادرة المصرية لإصلاح مناخ العمال «إرادة»، والتي تم تنفيذها من قبل الحكومة المصرية كمبادرة قومية. وقد تم تأسيس «إرادة» باعتبارها أحد أهم إصلاحات «البيئة التمكينية» التي تهدف إلى الإسراع من وتيرة عملية الإصلاح التنظيمي كبرنامج منظم يهدف إلى: (١) تحديد

الأدوات التشريعية السارية المتعلقة بمناخ الأعمال من خلال عملية حصر شامل، و(٢) تنقية الأدوات التشريعية التي تم حصرها من خلال مراجعة منظمة بالتشاور مع القطاع الخاص المصري والمجتمع المدني، و(٣) إتاحة كافة الأدوات التشريعية لمناخ الأعمال للجميع من خلال السجل الإلكتروني، و(٤) السعي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسات والبرامج الحكومية (RIA) الذي يعتمد على تحليل البدائل المختلفة من أجل إرساء مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة.

ومع اقتراب نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، بدا واضحاً أنه بالرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو كبيرة، إلا أنها لم تحقق نفس المستوي من النجاح في تحويله إلي نمو مستدام واحتوائي يشمل جميع المصريين. ومن ثم، نبهت تقارير المجلس الوطني المصري للتنافسية خاصة الخامس (عام ٢٠٠٨)، والسادس (عام ٢٠٠٩)، والسابع (عام ٢٠١٠) إلي أهمية النمو الاحتوائي والمتوازن، وإلي الحاجة الملحة للانطلاق نحو تصميم استراتيجية تنافسية وطنية شاملة ذات رؤية واضحة وأهداف محددة وخطة زمنية دقيقة تتضمن الأبعاد الاجتماعية اللازمة لتحقيق عدالة النمو واستدامته – وهو ما لم تحققه معدلات النمو المرتفعة التي شهدها الاقتصاد المصري في منتصف العقد الأول من الألفية – مع توزيع أدوار الأطراف والمؤسسات بشكل سليم، تُوجه لصالح القطاع العريض من الفقراء، وتنتهج مساراً شاملاً للإصلاح، وتيسر من سنّ إجراءات فعالة نحو تنافسية مسؤولة ومستدامة. وقد نبع هذا الإطار الاستراتيجي للتنافسية المصرية المستدامة من الدور الحيوي الذي يلعبه المجلس كمنبر جامع لتعبئة كافة الجهود وحشد الجهات المعنية المختصة لتجتمع على الدعوة إلى النهوض بتنافسية الاقتصاد المصري وتحقيق نمو شامل ومستدام تطال ثماره جميع المصريين. وتعد استراتيجية التنافسية المصرية المستدامة بمثابة منهج المجلس المتكامل للتخطيط الاقتصادي والذي يتسم بالشمول والتعددية معاً. وقد تم تحديد أحد عشر ركيزة باعتبارها المحركات الرئيسية للتنافسية المستدامة في مصر، أربعة منها تم اختيارها لما لها من أولوية كركائز رئيسية لبناء الإطار الاستراتيجي؛ هي الاستثمار في البشر، والابتكار، والنمو الأخضر المستدام، واستقرار الاقتصاد الكلي والتضامن الاجتماعي.

وعن المستقبل، فقد قام المجلس برسم خطة عمل طويلة المدى لمواصلة دوره في تعزيز تنافسية اقتصاد مصر تتضمن تحقيق الأهداف التالية:

- مواصلة تطوير استراتيجية التنافسية المصرية المستدامة واستمرار جهود المساندة والدعوة لتنفيذها.
- استمرار العمل كمنصة تجمع كافة الأطراف المعنية لتذليل المزيد من العقبات والعراقيل التي تحد من القدرة التنافسية الوطنية، سعياً إلى تفعيل أطر التواصل والتعاون مع أطراف المجتمع وتحقيق توافق حول الإصلاحات اللازمة.
- استمرار أنشطة المجالس الفرعية القائمة، وإنشاء مجالس فرعية أخرى للتركيز على القطاعات ذات الأولوية، مثل قطاعات التشييد والبناء والبنية التحتية والخدمات اللوجستية.
- إطلاق سلسلة جديدة من «أوراق تحليل الموقف» تقوم بتحليل موقف المجلس الوطني المصري للتنافسية بشأن تطورات الوضع التنافسي الوطني، والإصلاحات الملازمة، والحجج المبنية على الأدلة التي صاغها المجلس الوطني المصري للتنافسية لدعم هذه الإصلاحات.
- دعم الجهود الرامية لإصلاح الإطار التنظيمي المصري، والتي تضمنت إعادة إحياء دور المجلس الاستشاري للأعمال (BAC)، كآلية لدعم المبادرة المصرية لإصلاح مناخ العمال «إرادة».

والمجلس الوطني المصري للتنافسية إذ يدرك أن تعزيز القدرة التنافسية لمصر عملية طويلة الأمد تستمر من خلال مواصلة أنشطة التوعية والمشاورات واستقصاء الآراء والخبرات المتخصصة، ونشر سلسلة تقارير التنافسية المصرية، ينوه عن التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، ويلقي الضوء على الفرص الواعدة، والإصلاحات اللازمة، ويروج لثقافة داعمة للتنمية والتنافسية.

سيف الله فهمي

كلمة تمهيدية بقلم

الأستاذة/ أمينة غانم

عضو المجلس الوطني المصري للتنافسية والمدير التنفيذي

في أبريل ٢٠٠٤ قام د. أحمد غنيم أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، وهو زميل لي، بتقديمي إلى مجموعة من شباب رجال الأعمال في ذاك الوقت. وحيث أني كنت أعمل بالحكومة حينذاك فقد كانوا بالنسبة لي وجوهًا غير مألوفة، فلم يكن معروف لي سوى د. حسام بدراوي. وكان هؤلاء الشباب من رجال الأعمال المفعومين بالحيوية وحب مصر، وقد رجعوا لتوهم من منتدى دافوس وينتابهم القلق بشأن آداء مصر الضعيف في مؤشر التنافسية العالمي والذي يتم نشره سنويًا ضمن تقرير التنافسية العالمية.

كانت هذه هي المرة الأولى التي أرى فيها هذا التقرير ولم يكن لدي في ذاك الوقت معلومات كافية حول موضوع التنافسية. وآنذاك كانت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد أثنت على الحكومة المصرية قيامها بعدة إصلاحات اقتصادية. ولأول مرة في سنوات عملي بالحكومة أرى فيها من منظور القطاع الخاص الوجه الآخر للعملة، ألا وهو أهمية قطاع الأعمال في دفع النمو وخلق فرص عمل، كما بدأت أرى آداء مصر من وجهة نظر عالم شديد التنافسية في إطار عولمة طاغية. ومن هذا المنطلق تبين لي أنه لم يكن من المهم تقييم أداء مصر الاقتصادي عبر السنوات، بل الأهم هو أن نقوم بمقارنة أدائنا مقابل أداء الدول الأخرى. ومن هذا المنظور تجلى لي أنه كان على مصر أن تأخذ خطوات عريضة بل وفي بعض الأحيان عليها أن تقفز حتى يتسنى لها اللحاق بركب الدول الأخرى سريعة الوتيرة.

وكمجموعة تتكون تقريبًا من عشرة أفراد قمنا بإعداد التقرير الأول للمجلس الوطني المصري للتنافسية والذي استغرقنا في إعداده أقل من شهرين، حيث كنا نجتمع يوميًا لساعات طويلة، من أجل شرح مفهوم التنافسية والمنهجية الخاصة بالمؤشر بلغة مبسطة، ومحاولة توصيل الرسالة أن أداء مصر الاقتصادي لم سكن بالمستوي الذي كان يتباهى به الجميع.

وعليه صدر في يونيو ٢٠٠٤ التقرير الأول للمجلس الوطني المصري للتنافسية بين آراء متعارضة. فقد تكاتل النقاد للتشكيك في المنهجية المتبعة لصرف القراء عن الرسالة الرئيسية للتقرير والمتعلقة بتدني مستوى آداء مصر فيما يتعلق بالتنافسية، بل وأيضًا فيما يخص النمو الشامل والمتوازن والمستدام، وهي جميعها مسميات لم تكن جزءًا من لغة الحكومة في ذلك الوقت.

ولكن هذه المجموعة من شباب الأعمال الوطني ناضلت وكثمرة لهذا النضال خرج المجلس الوطني المصري للتنافسية إلي النور كمنظمة غير حكومية في ٩ يناير ٢٠٠٥. وكان الغرض الرئيسي من إنشاء المجلس هو التوعية بأهمية تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري حتي يعيش المصريون الحياة التي يستحقونها، سعياً لتحقيق شعار المجلس «مصري أفضل من أجل مصر أفضل».

خلال هذه السنوات العشرة تبني مجلس التنافسية التوعية بقضايا النمو الشامل والمتوازن، والعدالة الاجتماعية، والإستدامة. وقد نجح المجلس في التطوير من نفسه والإبتكار الدائم والتوسع في أعماله، ولكن مع الإحتفاظ ببصمته المتمحورة في التوعية بالتنافسية وبالسياسات الداعمة لها. واحتفالا بمرور عشر سنوات علي إنشائه، قام المجلس الوطني المصري للتنافسية بالإتساع بنطاق عضويته لأول مرة منذ سنوات عديدة. كما جاري تأسيس مجلس للحكماء فضلا عن مجلس فرعي سادس لتناول الأمور المتعلقة بالبنية التحتية واللوجيستية، أضف إلى ذلك أن المجلس سيقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الأنشطة والفاعليات خلال ٢٠١٥/ ٢٠١٦.

إنني لفي غاية الإمتنان لكل فرد كان جزءًا من عمل المجلس الوطني المصري للتنافسية منذ يومه الأول، وإنني إذ أعرب عن الإمتنان الخاص لكل من قرأ التقارير السابقة الصادرة عن المجلس وشارك في فاعلياته.

في هذا التقرير نسترجع الكثير من أعمال المجلس وقصص النجاح، ولكننا أيضاً نتطلع إلي المستقبل وإلي عشر سنوات أخرى معكم.

والآن أدعوكم لقراءة التقرير وشهادات الثقة من أصدقاء المجلس الوطني المصري للتنافسية.

أمينة غانم

شهادة ثقة بقلم

السيد/ منير فخري عبد النور

وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

التف المصريون شعباً وحكومةً حول بلدهم خلال مؤتمر تنمية الاقتصاد المصري الذي عقد في مارس الماضي في شرم الشيخ، الأمر الذي جذب أنظار العالم إلى ثورة مصر الاقتصادية مثلما جذبها إلى ثورتها السياسية مرتين قبيل ذلك. لم يبق لدينا الآن سوى أن نستمر في العمل معاً بخطوات ثابتة وعلى نهج واضح نحو تحقيق الأهداف المنبثقة عن هذه الثورات، بخاصة في مجالات الطاقة والصناعة والسياحة والتجارة، وبما يدفع تروس عجلة الاقتصاد إلى الدوران مرة أخرى، لتضع مصر في المكانة التنافسية التي تستحقها على خريطة الاقتصاد العالمية تحت شعار واحد عنوانه الدائم: مصر المستقبل.

ولعل الحكومة لا تدخر وسعاً لإستكمال ما بدأته من خطط إصلاح الاقتصاد وإنعاش مناخ الاستثمار وإدماج شركاء التنمية في صناعة القرار، وهو ما تجلى واضحاً في إصدارها – بالتشاور – لقوانين الاستثمار الموحد، تمويل المشروعات متناهية الصغر، والتعريفة المميزة للطاقة، فضلاً عن إصرارها على تذليل كافة العقبات أمام المستثمرين ولاسيما تلك المتعلقة بأزمة الطاقة. هذا إلى جانب اعتزام الحكومة طرح مجموعة من الحوافز لجذب المزيد من المصنعين المحليين، بالذات فيما يتعلق بإتاحة الأراضي المرفقة في المناطق الحدودية والصعيد، لما لذلك من أثر إيجابي على زيادة المكون المحلى وتعظيم القيمة المضافة وتوطين التكنولوجيا الحديثة من جهة، وتحقيق تنمية إقليمية شاملة وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية من جهة ثانية، وبما يعزز في النهاية من القدرة التنافسية للاقتصاد ككل.

وبالحديث عن القدرة التنافسية للاقتصاد، فإنه لا يجوز لنا بحال أن ننسى جهود أول مؤسسة مستقلة اضطلعت متطوعةً ولا تزال بمسئولية إثارة وإدارة وتلخيص النقاش العام حول قضايا التنافسية في مصر والإقليم وهو: المجلس الوطني المصري للتنافسية. إذ يعد المجلس أحد الآليات الرئيسية التي تنادي بتطبيق السياسات الداعمة لتحسين القدرة التنافسية لمصر؛ عن طريق إعداد ونشر التقارير وأوراق العمل والسياسات، بالتفاعل مع كافة أطراف الحوار من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل والحلقات النقاشية، لاقتراح التوصيات العملية ونشرها، مع متابعة تنفيذ السياسات المقترحة. وليس هناك أدل على ذلك من مبادرة «إرادة» التي تبناها المجلس عام ٢٠٠٧ لمراجعة كافة التشريعات والقوانين الاقتصادية للقضاء على مشاكل المستثمرين وتيسير حرية الدخول والخروج من الأسواق، والتي تم تفعيلها مرة أخري في عام ٢٠١٤، وكانت آلية هامة في دراسة التغييرات التشريعية اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار والتوصية بالإصلاحات التي تبنتها الحكومة قبيل انعقاد مؤتمر شرم الشيخ في مارس الماضي. وسوف يتم تطوير مبادرة «إرادة» لتصبح آلية أكثر فاعلية في دراسة اثر القوانين الاقتصادية علي مناخ الأعمال والنمو الاقتصادي والتشغيل.

وإذ أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشطر للمجلس الوطني المصري للتنافسية لجهوده في التوعية بالسياسات الاقتصادية التي تعزز من إنتاجية العامل المصري وتنافسية الاقتصاد ورفاهة كل المصريين.

منير فخري عبد النور

شهادة ثقة بقلم

الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تعيش مصر في الفترة الراهنة حالة فريدة من الزخم، بعد النجاح الذي حققه مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي عُقد بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣ وحتى ١٥ مارس ٢٠١٥. وقد أعاد المؤتمر مصر لموقعها المتميز علَى خريطة الاستثمارات العالمية، بعدما برهنت للعالم أجمع قدرتها على القيام بالتغيير وإحداث الفارق. وقد بدى ذلك واضحاً للعيان من خلال حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة بالفعل، ومن خلال خطة للإصلاحات المستقبلية التي تعتزم الدولةَ القيام بها. وتشمل الإصلاحات التي تم الانتهاء منها إصدار قانون الثروة المعدنية، وقانون تمويل المشروعات متناهية الصِغَر، والتعريفة المميزة للطاقة، بالإضافة إلى قانون الاستثمار الموحّد، وقانون الكهرباء، وقانون الخدمة المدنية، إضافة إلى جملة الإجراءات التي تم اتخاذها لضبط عجز الموازنة العامة للدولة.

ولا تأتي هذه الإصلاحات من فراغ، وإنما تنبثق عن رؤية أشمل وأوسع للدولة المصرية تمتد على مدى الخمسة عشر عاماً القادمة، حيث أعدت الحكومة بالتعاون مع شركاء التنمية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات الصلة «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، والتي تستهدف أن تصبح مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن أكبر ٣٠ اقتصاد على مستوى العالم، وأن تتقدّم إلى المرتبة رقم ٣٠ أيضاً بالنسبة لمؤشري التنافسية العالمية والتنمية البشرية، وأن يُصبح الشعب المصري من أسعد ٣٠ شعباً على مستوى العالم وفقاً لمؤشر السعادة العالمي.

وتتضمّن «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» عدد من محاور العمل التي تحقق هذه الأهداف وتشمل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والطاقة والبيئة والتنمية العمرانية والتعليم والصحة والابتكار والمعرفة والثقافة والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والسياسة الداخلية والسياسة الخارجية والأمن القومي. ويتضمّن كل محور مجموعة من الأهداف التي تُساهم في تحقيق رؤية مصر لعام ٢٠٣٠. كما تتضمّن المحاور المختلفة السياسات والبرامج والمبادرات التي تستهدف تحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى مؤشرات الأداء التي تساعد على قياس التطوّر في تحقيق الأهداف الطموحة للاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، فإننا نُثمن الدور المحوري «للمجلس المصري الوطني للتنافسية» في تحويل حلم مصر المستقبل إلى واقع قريب مُعاش، سواء عن طريق المساعدة في وضع خطط تنمية الاقتصاد المصري من خلال تحديد وقياس ومتابعة وتقييم القدرة التنافسية لمصر على المستويين الإقليمي والدولي، أو بواسطة تفعيل أُطُر التواصل والتعاون مع أطراف المجتمع المختلفة لخلق الوعي بأهمية تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال زيادة إنتاجية المؤسسات الوطنية والموارد البشرية. كما يستطيع المجلس أن يلعب دوراً هاماً في إعداد الاستراتيجيات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وتحديد المبادرات والإجراءات اللازمة لتطوير بيئة أعمال جاذبة للاستثمار بما يدعم القدرة التنافسية لمصر، ويحسّن مستويات المعيشة لجميع المصريين.

أشرف العربي

شهادة ثقة بقلم

الأستاذة الدكتورة/ نجلاء الأهواني

وزيرة التعاون الدولي

لم يكن «مصر المستقبل» مجرد شعار اتخذته الحكومة المصرية بالتشاور مع شركائها في القطاع الخاص والمجتمع المدني للترويج لمؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري بمدينة شرم الشيخ، بل كان تجسيداً حياً لامتزاج الرؤيتين الشعبية والرسمية لحلم هذا البلد الممتد عبر سنين، والذي ثبت يقيناً إمكانية تحقيقه بالتشارك بين جميع الأطراف وفقاً لعدد من المعايير الموضوعية، والتي من أهمها، جدية الإصلاحات البنيوية والتشريعية والمؤسسية الممهدة لانعقاد المؤتمر، حجم التمثيل الدولي رفيع المستوى للوفود المشاركة بالمؤتمر، تنوع حصيلة المؤتمر من عقود واتفاقيات ومذكرات تفاهم ودعم مالي، وأخيراً وهو الأهم، استمرارية مجهودات الإصلاح في الفترة اللاحقة على المؤتمر.

وقد كانت هذه اللحظة الفارقة في تاريخ مصر لحظة مماثلة في حياة المجلس المصري الوطني للتنافسية، والذي نحتفل معه بمرور عشر سنوات على تأسيسه، شارك خلالها بقوة في الجهود المؤسسية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية لمصر والإقليم، حيث كانت هذه السنوات العشر استثنائية بالنسبة لمصر بقدر ما كانت بالنسبة للمجلس، إذ تخللها عدد من التحديات وبعض من الإنجازات وكثير من التطلعات نحو المستقبل، والذي نأمل أن تعود فيه مصر إلى موقعها المتميز على خريطة الاستثمارات العالمية، بعدما تتوج سياساتها بتعزيز إنتاجية العامل المصري وتحسين مناخ الأعمال ودعم الصادرات وتنمية الموارد التمويلية بالنجاح الكامل، بما يدعم تنافسية الاقتصاد المصري ويرتقي بترتيب مصر إلى مصاف الدول العشرين الأكثر تنافسية وتقدماً.

ولبناء مستقبل أفضل فإننا نشجع المجلس على مواصلة جهوده المخلصة لتعزيز أداء مصر التنافسي، ولاسيما في مجالات تحسين البيئة الاقتصادية الكلية ورفع جودة المؤسسات العامة وتسريع وتيرة التطور التكنولوجي، من خلال استمرار عمله كنقطة اتصال فعالة تجمع كافة الأطراف لتنسيق المبادرات الوطنية حول التنافسية، استكمال المجالس الفرعية القائمة لأنشطتها، وإنشاء مجالس فرعية أخرى للتركيز على القطاعات ذات الأولوية، مثل قطاعات التشييد والبناء والبنية التحتية والخدمات اللوجيستية، تحليل تطورات الوضع التنافسي الوطني بهدف اقتراح ومتابعة الإصلاحات اللازمة لتحسين هذا الوضع في المستقبل.

نجلاء الأهواني

شهادة ثقة بقلم

السيد/ أشرف سالمان

وزير الاستثمار

لاشك أن تشجيع وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية له دور كبير في تعزيز فرص النمو الاقتصادي والذي من شأنه رفع القدرات التنافسية للاقتصاد المصري. إن هدف الحكومة رفع معدلات النمو من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ذات اثر اجتماعي ملموس على المواطن العادي، وتعد زيادة الاستثمارات من الأدوات الرئيسية لرفع معدلات النمو والتشغيل والإنتاج مما سيكون له أبلغ الأثر في زيادة فرص العمل والتصدير. كما أن تشجيع الاستثمار الخاص من المقومات الأساسية في السياسة الاقتصادية لكون القطاع الخاص شريك أساسي في تحقيق التنمية المنشودة وكذلك في تحمله للمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع برمته، مما يترتب عليه أن الاستثمارات المطلوبة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستأتي من القطاع الخاص (أى ما يزيد على ٦٠٪). وأنه لا بد أن تنعكس ثمار النمو والاستثمارات على المواطن العادي وتحسين كافة الخدمات التي تمسه مباشرة من صحة وتعليم ومأكل وملبس ومرافق وطاقة وبنية أساسية وجميعها تؤثر فى رفع القدرة التنافسية للبلد برمته، حيث تستهدف مصر خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ تحقيق معدل نمو بين ٤ و٤,٢٪ ومن ٦ إلي ٨ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة، على أن تصل إلى معدل نمو ٦٪ و١٥ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة أو يزيد خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. ولقد كان مؤتمر شرم الشيخ بمثابة المنصة لإطلاق خطة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة مصر على خريطة الاستثمار العالمية، وإحاطة مجتمع الأعمال بما تم إنجازه على صعيد الإصلاح المالي والاقتصادي والتشريعي واستعادة الثقة في مناخ الاستثمار والاقتصاد المصري، ولعل النجاح الذى حققه المؤتمر يعد دافعا قويا لبذل المزيد من الإصلاحات وإسراع وتيرة العمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى ضوء الخطة الاقتصادية والاجتماعية المعلنة.

ومن ثم فإن تهيئة المناخ المناسب لنمو القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية يعد من الأهمية بمكان، وذلك من خلال استكمال منظومة الإصلاح التشريعية والتنظيمية لمناخ الأعمال وسوق المال وكذلك على صعيد السياسة المالية والنقدية، لما لها من أثر كبير على دعم وتشجيع القطاع الخاص ونمو استثماراته. فمع تعديلات قانون الاستثمار الأخيرة تم تبنى مفهوم نظام الشباك الواحد بمعناه الحقيقي للتيسير على المستثمر بحيث يتعامل مع جهة واحدة فقط هي هيئة الاستثمار لإنهاء إجراءات التأسيس والتراخيص الخاصة به وذلك للحد من البيروقراطية والفساد. كما تم التأكيد على بعض حقوق المستثمر التي تراعيها المواثيق الدولية وتؤكد علي أهميته الخبرات الدولية كحرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال وبيع حصيلة المكون الأجنبي وتحويلها للخارج بذات العملة الأجنبية التي جاءت بها، وكذلك التأكيد على المساواة فى المعاملة بين المستثمر المحلى والأجنبي في كافة الحقوق والالتزامات. كما جاءت التعديلات بالتأكيد على الآليات المتاحة لفض منازعات الاستثمار والالتزام بتنفيذها متى كانت الجهة الحكومية المعنية موضع نزاع، وإتاحة أدوات متنوعة لفض المنازعات، وغيرها من التعديلات والنصوص التي تصب في صالح الاستثمار الجاد. هذا إلى جانب التعديل في قوانين مهمة أخرى مثل قانون الضرائب وذلك بتخفيض الضريبة على الأرباح والدخول إلى ٢٢,٥٪ لدعم تنافسية الاقتصاد المصري ومناخ الأعمال حتى يكون جاذبا للاستثمار في ظل المنافسة الشرسة بين مختلف دول العالم والتسابق فيما بينها لتحسين اقتصادياتها ومناخ الاستثمار فيها؛ كما تعكسه تقارير بيئة ممارسة الأعمال الذي يصدر عن البنك الدولي وتقرير التنافسية العالمية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وهنا تأتى أهمية دور مراكز الأبحاث الوطنية Think Tanks كالمجلس الوطني للتنافسية الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥ في إلقاء الضوء على مواطن الضعف في مؤشرات التنافسية بالنسبة لمصر، ولاسيما من خلال التقرير السنوي الذي يصدره المجلس متناولا أهم مؤشرات التنافسية الدولية ووضع مصر فيها ملقيا الضوء على مناطق التراجع ومقترحاً للسياسات والتوصيات التي من شأنها أن تساعد الحكومة على إجراء الإصلاحات

وبالتالي تؤثر إيجابيا على تحسن ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية ورفع قدراتها التنافسية. وإذ نقرّ بتراجع معدلات التنافسية المصرية خلال السنوات الأخيرة نتيجة لما مرت به مصر من ظروف وأزمات عمقت من هذا التراجع؛ فإنه من الأهمية بمكان النظر بعين الاعتبار لما وصل إليه ترتيب مصر من تراجع على مستوى مؤشرات التنافسية الدولية.

وعليه، أرجو أن يسهم تقرير التنافسية لهذا العام في إثراء النقاش والحوار بين الحكومة وقطاع الأعمال ومراكز الأبحاث في إطار ما يقوم به المجلس الوطني للتنافسية في الوصول إلى أهم الإصلاحات التي يمكن تبنيها وضمها لبرنامج الإصلاح الحكومي وإلقاء الضوء على أهم الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تحسين قدراتها التنافسية. وتؤكد وزارة الاستثمار على دعمها لكافة المبادرات الجادة التي من شأنها تحسين ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد المصري انطلاقا من دورها الرئيسي في تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية.

أشرف سالمان

شهادة ثقة بقلم

دكتور مهندس/ حافظ السلماوي

المدير التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

ثقيل هو ذلك الإرث الذي تتناقله الحكومات المتعاقبة في مصر بُعيد ثورة رفعت كثيراً من سقف توقعات المواطنين، إذ تتشارك جميع هذه الحكومات في مواجهة مجموعة معقدة من المشاكل الاقتصادية المزمنة ذات الأبعاد الاجتماعية المركبة، والتي تفرض بالتالي على صانع القرار اختيارات صعبة ما بين سياسات اقتصادية هيكلية تبدو حتمية لعلاج اختلالات الاقتصاد الكلي، وسياسات عدالة اجتماعية مكلفة ولازمة لدعم الفئات الأكثر احتياجاً، في ظل مناخ سياسي مضطرب تسوده حالة من الاستقطاب الحاد. فيما تبلغ معضلة الأختيار هذه أقصاها، في حالة قطاع الكهرباء، والذي يعاني من وجود مبادلة واضحة بين تبني سياسات التوسع اللازمة ويتبعها من استثمارات لضمان استدامة الإمداد وبين استمرار سياسات الدعم الضرورية لمراعاة أبعاد العدالة الاجتماعية.

من هنا يأتي دور مراكز الفكر والبحث والسياسات، وفي مقدمتها المجلس الوطني المصري للتنافسية والذي يُفرد أحد مجالسه الفرعية المتخصصة لتناول شئون الطاقة في مصر والإقليم، لترعى حواراً متمدناً حول مختلف القضايا الشائكة المتصلة بقطاع الكهرباء، وذلك بين كافة أصحاب المصالح من منتجين في القطاعين العام والخاص، ومستهلكين، وجمعيات رجال الأعمال ومنظمات حماية المستهلك. ولقد خصص المجلس أخر لقاءاته لمناقشة قضية مستقبل الاستثمار بسوق الكهرباء في مصر، والذي عدَد من خلاله أهم التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الوقت الراهن، بدايةً من توفير الاستثمارات اللازمة للتوسع في قدرات الإنتاج وشبكات النقل والتوزيع، مروراً بإعادة هيكلة ورفع كفاءة منظومة الكهرباء، بالتوازي مع تحسين كفاءة استخدام الطاقة وادارة الطلب عليها، إنتهاءً بتطوير مزيج إمدادات الطاقة وزيادة الأعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، بالتزامن مع إصلاح منظومة دعم الكهرباء.

هذا ولا نزال نتوقع من المجلس المزيد من الإسهامات المتميزة، كراع وشريك ومراقب، في إطار قضية إعادة هيكلة سوق الكهرباء بمصر، في محاور عدة أهمها، وضع الإطار القانونًي اللازم لإنشاء سوق تنافسي للكهرباء على أساس العقود المباشرة بين المنتجين والمستهلكين المؤهلين؛ إنشاء مشغل الشبكة وضمان إستقلاليته وفصل ملكيته عن باقي الأنشطة؛ السماح باستخدام شبكات النقل بواسطة المنتجين المستقلين للوصول إلى المستهلكين؛ التأكيد على إستقلالية جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك؛ تشجيع تحسين كفاءة استخدام الطاقة وإدارة الطلب عليها؛ فصل نشاط قطاع كهرباء من كونه أحد آليات السياسات العامة ليكون قطاع يعمل على أسس اقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال آليات أخرى. على أن يتم هذا كله بشكل يحقق أكبر قدر ممكن من المواءمة بين الأعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وبما يؤدي إلي تحقيق أهداف القطاع المتمثلة في النمو والكفاءة والاستدامة.

حافظ السلماوي

شهادة ثقة بقلم

دكتور مهندس/ محمد صلاح السبكى

رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

يتعامل قطاع الكهرباء في مصر مع عدة تحديات يتمثل أهمها في الزيادة المطردة بمعدلات استخدام الطاقة مع ارتفاع وتيرة نمو السكان والاقتصاد؛ سيطرة مصادر الوقود الاحفورى على مزيج الطاقة المستخدم فى انتاج الكهرباء في ظل محدودية مصادر الوقود المنتجة محلياً مع ارتفاع أسعارها عالمياً؛ عدم اتباع أساليب ترشيد استخدام الطاقة مع ضعف الاهتمام بالحفاظ على البيئة بشكل عام؛ وبما يجعل من التحول نحو استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ضرورة لازمة لضمان أبعاد كفاءة واستدامة ونمو إنتاج الكهرباء، وذلك في ضوء الخطوات الإيجابية التي تنتهجها الحكومة بالتشارك مع أصحاب المصلحة لإدماج هذه المصادر في مزيج طاقة المستقبل عن طريق تشريع الضمانات والحوافز والتسهيلات اللازمة لتسريع معدلات إنتاج هذه الطاقات.

في هذا الإطار، تضع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة أمالاً كبيرة على المجلس الوطني المصري للتنافسية بذراعه المتخصص في شئون الطاقة، والذي يتعاون بشكل وثيق مع الخبراء في مجالات الطاقة، ومتخذي القرار في الحكومة، وشركائهم في القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني في إثراء النقاش حول كافة الموضوعات المتعلقة بتطوير مزيج الطاقة وتحفيز إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بشكل مستدام وأسعار مناسبة لجميع لمستهلكين وبأقل أثار سلبية على البيئة، بغية تحقيق هدف مصر الطموح للوصول بمساهمة الطاقات غير التقليدية إلى نحو خُمس إجمالى الطاقة الكهربائية المنتجة بحلول عام ٢٠٢٢.

هذا وتعطى الحكومة في الفترة الراهنة أولوية بالغة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، حيث وافقت الحكومة على إعادة هيكلة تعريفة الكهرباء تدريجياً لمدة ٥ سنوات لتقليل الفجوة بين أسعار الطاقة التقليدية والقيمة الحقيقية لها من جهة ومع تكلفة الطاقة المتجددة من جهة أخرى، كما قامت بإصدار تعريفة التغذية التي تسمح للمستثمرين بإنشاء وتملك وتشغيل محطات إنتاج وبيع الكهرباء من الرياح والشمس، فيما أنشئت وزارة الكهرباء وحدة مركزية لاستقبال طلبات الاستثمار في مشروعات تعريفة التغذية، وقامت في سبيل ذلك بإعداد دليل المستثمر للراغبين في الاستثمار في هذه المشروعات، وكذا فقد خصصت الحكومة أراضي لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها لإقامة محطات انتاج اكهرباء من الطاقة الجديدة عن طريق الهيئة أو القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع.

محمد صلاح السبكى

الملخص التنفيذي بقلم

الدكتورة/ هبة زايد[1]

يحظى التقرير السنوي للتنافسية المصرية الصادر عن المجلس الوطني المصري هذا العام تحت عنوان «المجلس الوطني المصري للتنافسية: عشر سنوات من الدعم الإيجابي للسياسات الاقتصادية» بمذاق فريد يضفيه مرور عشر سنوات على إنشاء المجلس. وقد دأب المجلس خلال هذا العقد على ترسيخ مفهوم التنافسية والتصدي للتحديات المزمنة التي لطالما أعاقت القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وبادر بطرح المبادرات الفعلية إلى جانب التوصيات والسياسات لزيادة مستوى التنافسية والإنتاجية.

ويعرض هذا الإصدار من تقرير التنافسية المصرية لعام ٢٠١٥ مسيرة المجلس الوطني المصري للتنافسية وتنامي دوره على مدار العقد الماضي وخطته المستقبلية لتعزيز دورة في دعم القدرة التنافسية لمصر. كما يقترح عدد من الخطوات القادمة نحو تعزيز ورفع المكانة التنافسية لمصر وذلك بناءً على تحليل الوضع التنافسي لها ضمن التصنيف العالمي لمؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٤/٢٠١٥، ويسلط التقرير الضوء على بعض التحديات الاقتصادية التي لابد من الوقوف عليها، وفي هذا الصدد يؤكد أن عملية النهوض بالاقتصاد المصري ليست بالمهمة اليسيرة، ولكنها في الوقت نفسه ليست بعيدة المنال اذا ما تضافرت جهود الحكومة والمؤسسات غير الحكومية المختلفة لتطبيق خطط الاصلاح اللازمة لتحسين إنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وأكثر إنصافاً ، يترتب عليها خفض معدلات البطالة والفقر ورفع مستوى معيشة الاجيال القادمة من المصريين. ومن الأهمية بمكان أن تعمل كل الأطراف لإرساء منظومة عمل حكومي ومدنى متكاملة. فلطالما اتخذت الحكومة المصرية منذ منتصف العقد الماضي قرارات اقتصادية على المستويات المختلفة ولكنها افتقدت إلي عنصر التنسيق والتشاور مع الأطراف المعنية. وتوجد فرصة كبيرة لتطبيق سياسات إصلاح اقتصادي جذرية في ظل توافر الإرادة السياسية ووعيها بأهمية الاسراع بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية المختلفة. كما يثير التقرير قضية مستقبل الطاقة من حيث كفاءة وإدارة هذا القطاع الحيوي في مصر.

يستعرض الفصل الأول من التقرير تحت عنوان «المجلس الوطني المصري للتنافسية في عشرة أعوام: عقد من التطلعات، والإنجازات، والتحديات» تاريخ تطور دور المجلس الوطني المصري للتنافسية على مدار عقد مضى، والخطة المستقبلية لأنشطة المجلس. حيث يقدم الفصل في البداية نظرة على أوضاع الاقتصاد المصري السائدة في عام ٢٠٠٤ والظروف الداعية والجهود المبذولة آنذاك لإنشاء المجلس الوطني المصري للتنافسية كمنظمة غير حكومية في ٢٠٠٥. كما توقف الفصل عند أهم الإنجازات التي حققها المجلس مذ إنشائه وجهوده المتواصلة لضمان الارتقاء بمستوى النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد المصري. فخلال عقد كامل من الزمن، لعب المجلس دوراً محورياً كمنبر جامع ومنصة للحوار بين مختلف الأطراف المعنية بغية الوقوف على أهم التحديات، والخروج بأفكار ورؤى جديدة، وتحديد الأولويات الاستراتيجية التي من شأنها النهوض بالقدرة التنافسية المصرية. فقد اهتم المجلس منذ نشأته بتعزيز الوعي بأهمية القضايا والتحديات التي تحول دون تدعيم المركز التنافسي للاقتصاد المصري. ثم تبلور هذا الدور بمرور الوقت من خلال الدعوة إلى الاصلاح والتغيير بتبنى سياسات محددة والسبق في طرح المبادرات الفعلية وذلك بالاستناد إلى الحجج المبنية على الأدلة والبراهين.

وقد أبرز الفصل الآليات والأنشطة المتعددة التي يتبناها المجلس لتحقيق أهدافه، والمتمثلة في التقارير السنوية للتنافسية المصرية، واستراتيجية التنافسية المصرية المستدامة، وورش العمل وحملات التوعية في مختلف المجالات، والمجالس الفرعية المتخصصة (تنافسية السياحة والسفر، تنافسية الموارد البشرية، أمن وسلامة الغذاء، وتنافسية الطاقة، وأخيراً الابتكار وريادة الأعمال)، هذا بالإضافة إلي جانب المجلس الاستشاري للأعمال

١. خبير اقتصادي، ونائب سابق للمدير التنفيذي بمجلس التنافسية لشئون البحوث.

(في إطار مبادرة «إرادة»)، واتفاقيات الشراكة والتعاون الإقليمي والدولي (ومنها معهد التنافسية الدولي (شبكة TCI)، والاتحاد العالمي لمجالس التنافسية (GFCC)، ومؤسسة التدريب الأوروبية (ETF)، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج التعاون الإنمائي الألماني).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان لسلسة تقارير التنافسية دوراً كبيراً في رفع مستوى الوعي بمفهوم وأبعاد القدرة التنافسية لمصر إلى جانب تحليل وتقييم وضعها التنافسي، ورصد الاصلاحات التي تقوم بها الحكومة وتقديم التوصيات. وبمرور الوقت، تطورت سلسلة تقارير التنافسية لتكون بمثابة أداة للدعوة لتطوير السياسات الاقتصادية، ونشر المعلومات، كما مثلت فاعليات ملتقي لتشجيع الحوار الفعال بين أطراف المجتمع كافة. وناقشت تلك التقارير عدد من القضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة لمصر مثل تنمية الموارد البشرية وإصلاح التعليم، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي والتماسك الاجتماعي، والابتكار. هذا بخلاف إدراج البعد القطاعي من خلال طرح التوصيات المتعلقة بعدد تنمية بعض القطاعات التي تعد بمثابة ركائز أساسية لدعم تنافسية الاقتصاد المصري، ومنها قطاعات الصناعة، والسياحة، والزراعة، والتشييد والبناء، والطاقة مع التركيز بشكل خاص على قطاع الطاقة المتجددة كدعامة رئيسية لعملية التحول الأخضر. كما قامت سلسلة تقارير التنافسية المصرية بتقديم وترسيخ مفاهيم جوهرية تتعلق بالنمو المستدام، أبرزها تلك المتعلقة بالزراعة المستدامة، والتنافسية المستدامة، والتحول الأخضر، والنمو الاحتوائي.

وكان من أبرز الآليات التي استخدمها المجلس المصري الوطني للتنافسية لدعم تنافسية الاقتصاد المصري مجلس الأعمال الاستشاري كآلية للتشاور مع مجتمع الأعمال في مصر، وللتعرف علي آرائهم ومقترحاتهم حول عملية الإصلاحات التنظيمية، سعياً لتحقيق كفاءة التشريعات الاقتصادية في إطار مبادرة «إرادة». ففي عام ٢٠٠٨ تم إطلاق المبادرة المصرية لإصلاح مناخ العمال «إرادة» من قبل الحكومة المصرية كمبادرة قومية مقترحة من قبل المجلس. وقد تم تأسيس «إرادة» باعتبارها أحد أهم إصلاحات «البيئة التمكينية» التي تهدف إلى الإسراع من وتيرة عملية الإصلاح التنظيمي في إطار مؤسسي يهدف إلى: (١) تحديد الأدوات التشريعية السارية المتعلقة بمناخ الأعمال من خلال عملية حصر شامل، و(٢) تنقية الأدوات التشريعية التي تم حصرها من خلال مراجعة منظمة بالتشاور مع القطاع الخاص المصري والمجتمع المدني، و(٣) إتاحة كافة الأدوات التشريعية لمناخ الأعمال للجميع من خلال السجل الإلكتروني، و(٤) السعي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسات والبرامج الحكومية الذي يعتمد على تحليل البدائل المختلفة من أجل إرساء مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة.

ومع اقتراب نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، بدا واضحاً أنه بالرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنها لم تحقق نفس المستوى من النجاح في تحويله إلى نمو مستدام واحتوائي يشمل كافة شرائح الشعب المصري. ومن ثم نبهت تقارير المجلس الوطني المصري للتنافسية المتعاقبة إلى أهمية تبني السياسات الداعمة للنمو الاحتوائي والمتوازن، وإلى الحاجة الملحة للانطلاق نحو تصميم استراتيجية تنافسية وطنية شاملة ذات رؤية واضحة وأهداف محددة تتضمن الأبعاد الاجتماعية اللازمة لتحقيق نمو عادل ومستدام – بيئياً ومالياً – وهو ما لم تحققه معدلات النمو المرتفعة التي شهدها الاقتصاد المصري في منتصف العقد الأول من الألفية.

ويكمن الهدف وراء صياغة استراتيجية للتنافسية المصرية المستدامة في ضمان تبني الدولة لنمط متوازن وشامل من النمو الاقتصادي، قادر على خفض معدلات البطالة وتوفير وظائف لائقة للشباب، وتشغيل الأعداد المتزايدة من المنضمين حديثاً إلى سوق العمل المصرية سنوياً؛ وذلك بدلاً من مجرد تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي. كما تهدف الاستراتيجية إلى تحديث وتطوير الهيكل الاقتصادي الوطني، ورفع مستوى الإنتاجية بشكل ملحوظ، وفي إطار تنموي مستدام يضمن للأجيال القادمة حقوقها في ثمار هذا النمو.

وقد نبع هذا الإطار الاستراتيجي للتنافسية المصرية المستدامة من الدور الحيوي الذي يلعبه المجلس كمنبر جامع لتعبئة كافة الجهود وحشد الجهات المعنية المختصة لتجتمع على الدعوة إلى النهوض بتنافسية الاقتصاد المصري وتحقيق نمو شامل ومستدام تطال ثماره جميع المصريين. وتعد استراتيجية التنافسية المصرية المستدامة بمثابة منهج المجلس المتكامل للتخطيط الاقتصادي والذي يتسم بالشمول والتعددية معاً، حيث تمثل الإرادة السياسية والإصلاح المؤسسي حجر الزاوية لبناء الاستراتيجية. وتتضمن استراتيجية التنمية المستدامة، التي بدأ مجلس التنافسية

في إعدادها في عام ٢٠١٠، وأصدرها في ٢٠١٢، أحد عشر ركيزة تم تحديدها باعتبارها المحركات الرئيسية للتنافسية المستدامة في مصرو قد تم اختيار أربع ركائز تمثل أولوية كركائز رئيسية لبناء الإطار الاستراتيجي هي: الاستثمار في البشر، والابتكار، والنمو الأخضر المستدام، واستقرار مناخ الاقتصاد الكلي، مع مراعاة البعد الاجتماعي. كما تضمنت الاستراتيجية بعداً قطاعياً، حيث تم إدراج ست استراتيجيات لأهم خمس قطاعات تتمتع بميزات تنافسية تمكنها من الإسهام في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ككل هي: الزراعة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة. كما تتضمن الاستراتيجية عشر مبادرات على المستوى القومي، من بينها سبعة قادرة علي تحقيق مكاسب سريعة علي المدي القصير يعد أبرزها كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وتطوير العشوائيات، ومعالجة النفايات. هذا إلى جانب ثلاث مبادرات بارزة طويلة الأجل ومنها المشروع الخاص بإنشاء محور لوجيستي وصناعي عالمي بمنطقة قناة السويس. كما تضمنت الاستراتيجية مبادرة علي مستوي المحافظات لقياس القدرة التنافسية من خلال إعداد مؤشر للترتيب التنافسي على المستوى الإقليمي.

هذا ولم يكتف الفصل الأول فقط بتسجيل تاريخ المجلس وأعماله خلال السنوات العشر الماضية، وإنما اتسع ليتضمن الخطة المستقبلية للمجلس في السنوات المقبلة أيضاً. حيث يركز الفصل على أهمية دور المجلس في التطوير والترويج لاستراتيجية التنافسية المصرية المستدامة. وقد صممت خطة المجلس المستقبلية لتيسير هذا الدور بهدف المساهمة في دفع النمو الشامل والتنافسية المستدامة للاقتصاد المصري. وعلي المدي الطويل، يهدف المجلس إلى تحقيق رؤيته التي تتمثل في أن تصبح مصر بحلول عام ٢٠٣٠، في مركز متقدم بين دول العالم الأكثر تنافسية وابتكارا ونموا مع مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية، والاستدامة بما يضمن حياة أفضل للأجيال الحالية والقادمة من المصريين.

ويستعرض الفصل الثاني «القفز إلى الأمام: الدليل نحو رفع ترتيب مصر بمؤشر التنافسية العالمي» بعض الإصلاحات التشريعية التي من الممكن أن تسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري على نحو مستدام، وذلك بناءً على تحليل المشهد مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، واستناداً إلي تعريف التنافسية في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٢ بأنها «مجموعة العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوي الإنتاجية لبلد ما، ومستوى الرخاء به». ويجذب هذا التعريف إلى ذهن المحلل وصانع القرار مدى ضرورة وأهمية صياغة حزمة شاملة من السياسات التي يؤدي تنفيذها إلى تقدم ترتيب مصر التنافسي بين الدول.

ويتكون المؤشر من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية تعبر عن ثلاثة مراحل هامة في إنتاجية اقتصاد ما هي: مؤشر المتطلبات الأساسية، ومؤشر محفزات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار. وتضم المراحل الثلاثة نحو ١٢ ركيزة تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية. ففي المرحلة الأولي وهي مرحلة الإنتاجية المنخفضة أو الاقتصادات المعتمدة على عوامل الإنتاج (تمثل ٤٠٪ من درجة التنافسية لمصر)، تعتمد مصر على المواد الأولية والعمالة الغير ماهرة في العملية التصديرية. كما انها تحتاج إلى تلبية المتطلبات الأساسية للنهوض بالاقتصاد وتحسين تنافسيتها. وتتمثل محركات النمو لمصر وهذه البلدان في تطور المؤسسات العامة والخاصة والبنية التحتية وتوازن الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي .

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإنتاجية المتوسطة أو الاقتصادات المعتمدة على الكفاءة وتمثل ٥٠٪ من درجة التنافسية في حالة مصر. وتقع في هذه المرحلة الدول اللي تعتمد على الكفاءة والإنتاجية لزيادة تنافسيتها، حيث تتمتع القوي العاملة بتدريب فني وتعليم عال، كما توجد أسواق مال متطورة وجاهزية تكنولوجية عالية، بما يسمح بتنويع الاقتصاد وتعميقه، إلى جانب الاعتماد بصورة أكبر علي العملية التصديرية القائمة علي القيمة المضافة. وقد وصلت مصر إلى هذه المرحلة مؤخراً. أما المرحلة الثالثة والأخيرة والخاصة بالاقتصادات المعتمدة على الابتكار، فتمثل ١٠٪ فقط من درجة التنافسية. وتقع فيها الدول اللي وصلت إلى مستوى عال من التطور واستكملت المتطلبات الأساسية ولديها كفاءة عالية وإنتاجية كبيرة في استثمار مواردها، ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو سوى الاعتماد على الإبداع والابتكار كمحرك أساسي للنمو.

ويشير الفصل إلى تدهور تنافسية الاقتصاد المصري على مدى عقد من الزمان، حيث سيطر الاتجاه النزولي على ترتيب مصر بمؤشر التنافسية العالمي خلال العقد المنتهي في عام في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، إذ كان ترتيب مصر ٦٢ من بين ١٠٣ دولة، وانخفض إلى المركز ١١٩ من بين ١٤٤ دولة خلال تلك الفترة. هذا وقد أسهم

تباطؤ مسيرة الإصلاحات الهيكلية في بنية الاقتصاد قبل ثورة ٢٠١١ في تسارع معدل التدهور في تنافسية مصر على نحو أكبر في الفترة اللاحقة للثورة. فبحسب تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن منتدى الاقتصاد العالمي فإن بداية مرحلة التدهور الكبير في وضع مصر التنافسي قد بدأت فعلياً في عام ٢٠٠٤ واستمرت حتى الآن باستثناء عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ والتي شهدت فيهما مصر تحسناً طفيفاً في ترتيبها التنافسي.

وبوجه عام لا يلاحظ وجود ارتباط بين تحسن معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في بعض السنوات ومؤشرات التنافسية، بل تدهور وضع مصر التنافسي على سبيل المثال خلال الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ وهي الفترة التي شهدت طفرة في معدلات النمو الاقتصادي. ومن ثم، فإن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لا يترتب عليه تحسن تلقائي في التنافسية. وبالتالي فإن تعزيز التنافسية لا يتطلب فقط رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً معالجة الاختلالات المؤسسية وتنفيذ إصلاحات شاملة للسياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، إلي جانب توفير بيئة أعمال مستقرة تضمن مناخاً مرناً يتسم بالشفافية، بما ينعكس على تحقيق النمو الشامل والمستدام، وتعزيز القدرة التنافسية للبلد.

كما يشير الفصل إلى تراجع أداء المؤشرات الفرعية لمصر في الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٤ في مراحل المؤشر الثلاثة فيما عدا المؤشر الفرعي الخاص بمحفزات الكفاءة بمرحلة الإنتاجية المتوسطة التي شهدت تحسناً في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ (حيث ارتفع من ١٠٩ في ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٠٦فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥) وبعض من ركائزها الفرعية من بينها التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع بتحسن طفيف، وكفاءة سوق العمل، ومؤشر الجاهزية التكنولوجية . ومن ثم لابد أن تحظى باهتمام خاص نظراً لاستقرار وضع مصر النسبي عند مرحلة الاقتصاد المدفوع بالكفاءة، فضلاً عن ترجيحها بوزن ٥٠٪عند حساب مؤشر مصر العام في تقرير التنافسية العالمي، إضافة إلى مساهمتها بالنصيب الأكبر في تقدم مصر نسبياً في الترتيب التنافسي عن العام السابق.

كما يشير التحليل الوارد بالفصل الثاني إلي أن الأمر لم يتوقف عند تراجع الترتيب المطلق لتنافسية الاقتصاد المصري، بل امتد أيضاً إلى تدهور الوضع النسبي لتنافسية هذا الاقتصاد مقارنة بالاقتصادات الأخري التي تماثل مصر في مرحلة تطورها الاقتصادي. فبمقارنة ترتيب مصر ببعض الدول المختارة والتي كانت تنتمي إلى نفس مجموعة تنافسية مصر في عام ٢٠٠٤، نجد أن ترتيب مصر التنافسي قد تدهور من الثلث الثاني من القائمة في عام ٢٠٠٤ إلى الثلث الأخير في عام ٢٠١٤ مع مجموعة الدول الأقل نمواً في منطقة جنوب الصحراء في أفريقيا مثل ليسوتو وغانا وكوت ديفوار. بينما انتقلت كل من تركيا والصين وإندونيسيا إلى الثلث الأول من القائمة في عام ٢٠١٤، فيما حافظت دول مثل جنوب أفريقيا والمكسيك والمغرب والأردن على مركزها.

وتوضح التجارب الدولية في مجال تحسين تنافسية الاقتصاد خلال العقد الماضي إلى أن منهجية الإصلاح الشامل التي تعتمد علي الاهتمام بكافة ركائز مؤشر التنافسية كانت الأنجح في معظم الدول التي حسنت من تنافسينها. ولرفع تنافسية الاقتصاد المصري يوجه الفصل إلي أهمية الإجابة عن بعض الأسئلة المترابطة الهامة، مثل معدل النمو الاقتصادي المطلوب، أو متوسط دخل الفرد المستهدف لتحقيق رفاهة المواطن المصري، أو حجم الإنفاق علي توسيع منظومة شبكات الأمان الاجتماعي، وحجم النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق أي من الأهداف الثلاثة. وفي كل الأحوال نجد أن معدلات النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقها يجب ألا تقل بحال عن ٩,٥٪ سنوياً، علماً بأن معدل الادخار القومي الحالي لا يسمح بتوليد نمو أكثر من ٣,٥٪، وبالتالي تظهر أهمية حفز وزيادة مشاركة القطاع الخاص المحلي في الاستثمارات الوطنية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتعويض هذه الفجوة. وهنا تبرز أيضاً أهمية إصلاح القطاع المالي حتى يسهم في رفع معدلات الادخار المحلى إلى مستويات أعلى. ومن هنا يأتي السؤال حول كيفية اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية اللازمة لتوليد معدل النمو المطلوب، الأمر الذي يتضمن العديد من التحديات المتعلق بالإطار المؤسسي الحاكم، فمن ناحية أولى نواجه تحدي ضبط الاطار التشريعي المنظم، والذي لابد أن يكون متوائم مع المتعارف عليه دوليا، و أن يصب في مصلحة اقتصاد مصر، ويحقق كفاءة وسرعة ودقة في اتخاذ القرار وانهاء الاجراءات، ومن ناحية ثانية نواجه تحدى التنافسية الدولية حيث تسعى كل الدول لاجتذاب استثمارات لتمويل خططها التنموية طويلة الأمد.

وفي النهاية، يقترح الفصل مجموعة من الإجراءات قصيرة الأجل تحقق مكاسباً سريعة، وأيضا إصلاحات هيكلية عميقة يتم تنفيذها في الأجل المتوسط، ويخلص إلي أن الدول التي تنتهج إصلاحات اقتصادية دون وضع

سياسات نشطة تستهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد على نحو مستدام، وتغفل محاور هامة مثل تنشيط مناخ الاستثمار واعتناق اقتصاد متنوع ذي قيمة مضافة، إنما تفشل في تحقيق هياكل متزنة من النمو الاقتصادي تنمو بوتيرة أسرع، ولا تقوى علي منافسة الدول الأخرى في الأسواق العالمية وجذب التدفقات النقدية اللازمة لتحفيز النمو ودعم التشغيل. كما أن الدول التي تنفذ إصلاحات اقتصادية لمجرد تحقيق نمو اسمي دون أن تضع رفاهية شعبها فى عين الاعتبار لا تحقق تقدماً ملموساً في مكافحة الفقر وتخفيض البطالة. وفي النهاية فإن سياسات دعم الاستثمار وزيادة الانتاجية وحفز التنافسية هي سياسات ديناميكية ومتغيرة بحسب التغيرات العالمية ووتيرة تقدم تنافسية الدول الأخرى.

وفى الفصل الثالث من التقرير بعنوان « إدارة دفة الاقتصاد في مواجهة التحديات» تم استعراض وتحليل أداء ومحددات النمو الاقتصادي في مصر منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١، وأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وكيفية تأثرها بالتغيير الذى طرأ على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الفترة. كما تم استعراض العوامل التي دعمت مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات الاقتصادية الأخيرة، وأسهمت في عدم انكماش النشاط الاقتصادي. وكان أهم هذه العوامل قوة الاستهلاك الخاص والاستثمار العام، والتوقعات الخاصة بتحسن الأداء الاقتصادي في السنوات القادمة إذا ما دعمت الحكومة منظومة الإصلاحات الاقتصادية المعلن عنها بخطط متكاملة ومتسقة من أجل بلوغ الأهداف المنشودة من تحسين لتنافسية مصر ورفع مستوى معيشة كافة المصريين. وبناء علي تحليل مؤشرات الاقتصاد، ويتوقع الفصل تحقيق معدلات نمو حقيقية للناتج المحلى الاجمالي تصل إلي حوالى ٥٪ في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وترتفع الى ٦-٧٪ في السنوات القادمة، بينما يحتاج الاقتصاد إلي معدلات نمو تبلغ ٩,٥٪ من أجل خفض معدلات البطالة وتغطية فجوة الادخار والاستثمار.

كما تم استعراض وتحليل أداء السياسات المالية وكيفية مساهمة السياسات التوسعية في تعويض الانخفاض الذى حدث في نمو الاستهلاك الخاص والاستثمار بعد الثورة، من خلال الاستثمار العام في مشروعات البنية التحتية، وزيادة الاجور، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. كما تناول الفصل بالتحليل أهداف عجز الموازنة، والدين العام، وإعادة هيكلة منظومة الدعم، وتحديات تحسين الإيرادات السيادية لتغطية الزيادات المطلوبة في الإنفاق العام على اوجه الصرف الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم والبنية الاساسية والضمانات الاجتماعية. كما استعرض الفصل اتجاهات معدلات التضخم وأسبابها، وتحدي مواجهة البنك المركزي المصري لتقلبات التضخم، والتي ترجع في أساسها الى ضعف هيكلي في نظم التجارة الداخلية، وإلى إعادة هيكلة الدعم على منتجات الطاقة، بالإضافة الى سياسات ادارة سوق النقد الأجنبي والتي لها بالغ الأثر على القطاع الخاص والاستثمار في مصر. وتستهدف الحكومة خفض عجز الموازنة تدريجياً بدون التأثير على النمو الاقتصادي الى أقل من ١٠٪ بحلول على ٢٠١٨/٢٠١٩. ويتوقع أن تحوم معدلات التضخم العام في حدود ١٠٪ او أقل وفقا لخطط الحكومة في الاستمرار في إعادة هيكلة دعم الطاقة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وفى الجزء الأخير تم استعراض أداء التجارة الخارجية للسلع والخدمات، وتحليل أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري، وأثر المساندات المالية والعينية التي وفرتها دول الخليج العربي في شكل منح وقروض وشحنات بترولية على ميزان المدفوعات. وتعكس موازين مصر الخارجية التحديات التي تواجهها الصادرات المصرية وقطاع الواردات، حيث تجعل هذه التحديات الاقتصاد عرضة لتقلبات الاستثمارات المباشرة في البورصة وأدوات الدين المصرية عند حدوث اية اضطرابات أو تغييرات في الاقتصاد المصري. ويتوقع استمرار تعافى ميزان المعاملات الرأسمالية في الأجلين القصير والمتوسط، شريطة التحسن في مناخ الاستثمار، وتنفيذ المشروعات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصرى. بينما يتوقع تعافياً ابطأ لميزان المعاملات الجارية مدفوعا بالتحسن في أداء قطاع السياحة، مع بطء تحسن الصادرات المصرية بسبب ما تواجهه من عقبات تحتاج الى حلول أوسع نطاقاً.

وفي نهاية الفصل تم التأكيد على أهمية ادارة دفة الاصلاح الاقتصادي بصورة تستهدف النمو الشامل والتنافسية المستدامة حتى تتحقق العدالة في توزيع ثمار النمو المرتفع وتنمية الموارد المصرية الطبيعية والرأسمالية، ولضمان رفاهية الأجيال القادمة أيضاً.

ويتناول الفصل الرابع بعنوان «إطلالة علي مستقبل الطاقة في مصر» تحديات كفاءة الطاقة وحوكمتها. ويناقش الفصل استراتيجيات إدارة منظومة الطاقة في سياق ممارسات أكثر شفافية. فتتمثل الغالبية العظمى من الأطراف الفاعلة المعنية بالطاقة في مصر في هيئات حكومية تتضمن المجلس الأعلى للطاقة، ووحدة كفاءة الطاقة، والعديد من الوزارات المنوطة بأدوار في مجال الطاقة، وهيئة تخطيط الطاقة المقترحة، هذا بالإضافة إلي أطراف معنية أخرى من خارج القطاع الحكومي. وإذا ما أرادت مصر إدارة الطاقة على نحو أكثر كفاءة فعلى كافة الأطراف المعنية أن تعمل من خلال منظمة تشاركية أكثر فاعلية.

وفيما يخص تحسين حوكمة قطاع الطاقة، يقدم الفصل توصيات عدة تمكن الأطراف المعنية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي من العمل سويًا نحو تحقيق إدارة جيدة للقطاع. وتتضمن هذه التوصيات إنشاء نظام قومي لإدارة الطاقة، وبرامج لتسعير الطاقة يكون من شأنها تحفيز إنتاجها، مع وضع معايير إلزامية لاستهلاك الطاقة التي تستخدمها المعدات والخدمات. كما يجب أن تقوم الإصلاحات على مبادئ الاقتصاد الدائري، والذي «يوازن التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة وحماية الموارد»، و«يتميز بانخفاض استهلاك الطاقة وقلة انبعاث الملوثات وتحقيق كفاءة عالية» (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).

ويشير الفصل إلى أهمية قيام المنظومة الخاصة بإدارة الطاقة المستدامة بتنسيق السياسات والأهداف. ومن الجدير بالذكر أنه من الممكن أن تتولى وكالة تخطيط الطاقة الجاري الاعداد لإنشائها مهمة إدارة منظومة الطاقة في مصر، مع أهمية وجود التزام من أعلي القيادات السياسية بتحسين إدارة منظومة الطاقة بما يمكنهم من تحقيق تغييرات ذات مردود إيجابي. وعليه يجب أخذ العديد من التوصيات في الاعتبار ومنها: (١) إنشاء نظام قومي لإدارة الطاقة، و(٢) الإسراع بإنشاء وكالة لتخطيط الطاقة لتكون بمثابة وكالة تنفيذية لسياسات الطاقة المستدامة، و(٣) وضع ميثاق قومي لكفاءة الطاقة يُلزم الوزارات، والمؤسسات المختلفة والمهنيين بالامتثال بالحد الأدنى لمقاييس أداء الطاقة، و(٤) تبني منهجية خاصة لتحديد الحد الأدنى من معايير أداء الطاقة الإلزامية بالنسبة للمعدات والخدمات، و(٥) وضع حوافز تتضمن مزيدًا من برامج تسعير الطاقة على نحو مناسب، و(٦) تعبئة الموارد البشرية والمالية المستدامة، و(٧) إرساء منظومة لمتابعة النتائج وقياسها، و(٨) تطوير وسائل التواصل والتنسيق الفعالة بين كل الأطراف المعنية بالطاقة، و(٩) تشجيع إقامة الشراكات في إطار الميثاق القومي للطاقة المستدامة، و(١٠) صياغة سياسات تشجع استخدام الطاقة المستدامة.

و يتناول الفصل أيضاً العلاقة بين كفاءة الطاقة والتنافسية، وأهمية تنفيذ إصلاحات تحفز الإدارة السليمة للطاقة المستدامة في القطاع الصناعي بمصر، وذلك بمراجعة أفضل التطبيقات والتجارب الدولية. ويلقي هذا التحليل بالضوء على ثلاثة مناهج ترمي إلى الهدف نفسه ألا وهو الحد من كثافة الطاقة الصناعية، ولكن كل من هذه المناهج يتناول الموضوع بشكل مختلف.

فيقوم الأسلوب الأول على استهداف المشروعات كثيفة الطاقة بموجب عقود للأداء ما بين الحكومة والشركات. أما الأسلوب الثاني فيقدم مقاييس إلزامية تحدد الحد الأدنى لأداء الطاقة في المعدات كثيفة الطاقة، مع الاستثمار في المعدات والآلات عالية الكفاءة مثل لمبات الليد والفلورسنت، والمحركات متغيرة السرعة. ويعتمد الأسلوب الثالث على تشجيع المُصنعين على إرساء أنظمة لإدارة الطاقة المستدامة بالاتفاق مع الحكومة، بحيث تضع الشركات سياسات وأهداف لتحسين كفاءة الطاقة في مصانعها تتماشى مع اللوائح الوطنية، وتقوم بصياغة خطة عمل تحدد الجداول الزمنية لتحقيق هذه الأهداف، إلي جانب تبني نظام للمتابعة والمحاسبة.

ويقدم الفصل عدة مقترحات في الأجل القصير تتضمن (١) استهداف معدلات كفاءة للطاقة في القطاع الصناعي بمصر بنسبة ١٠٪ مع حلول ٢٠٢٠، و(٢) وضع مقاييس إلزامية لأداء الطاقة الصناعية، و(٣) فرض تقييم لأداء الطاقة في الوحدات الصناعية الكبرى الجديدة، و(٤) الاستمرار في خفض الدعم على منتجات الطاقة الأحفورية حتى تعكس تكلفة العرض، و(٥) وضع تسعير مختلف للكهرباء المستخدمة في الصناعة، و(٦) تأسيس صندوق كفاءة الطاقة يعمل كآلية ضمان لشركات إنتاج الطاقة، ويوفر الدعم لعمليات المراجعة والتدقيق، ويمول التوعية بأهمية كفاءة الطاقة، ويوفر الحوافز المالية للتجديدات المتعلقة بتحسين كفاءة الطاقة، و(٧) تصميم واعداد نظام وطني للمتابعة والتقييم، و(٨) تنظيم واعتماد مدراء ومدققي الطاقة وشركات إنتاج الطاقة، و(٩) توفير برامج لبناء قدرات مدراء الطاقة والفنيين بالمؤسسات.

إن عملية النهوض بالاقتصاد المصري ليست بالمهمة اليسيرة، ولكنها في الوقت نفسه ليست بعيدة المنال اذا ما تضافرت جهود الحكومة والمؤسسات غير الحكومية المختلفة لتطبيق خطط الاصلاح اللازمة لتحسين إنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وأكثر إنصافاً، يترتب عليها خفض معدلات البطالة والفقر ورفع مستوى معيشة الاجيال القادمة من المصريين.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل كل الأطراف لإرساء منظومة عمل حكومي ومدنى متكاملة. فلطالما اتخذت الحكومة منذ منتصف العقد الماضي قرارات اقتصادية على المستويات المختلفة، ولكنها افتقدت إلي عنصر التنسيق والتشاور مع الأطراف المعنية. وقد تبين لنا في الفصل أنه توجد فرصة كبيرة لتطبيق سياسات إصلاح اقتصادي جذرية في ظل توافر الإرادة السياسية ووعيها بأهمية الاسراع بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية المختلفة.

الفصل الأول

المجلس الوطني المصري للتنافسية في عشر سنوات
عقد من الطموحات، والإنجازات، والتحديات[1]

بقلم د. دينا كفافى [2] • د. هبة زايد [3]

مقدمة

مرت عشر سنوات منذ تأسيس المجلس المصري الوطني للتنافسية؛ والذي تَصدّر الجهود المؤسسية الرامية إلى ترسيخ مفهوم التنافسية في المنطقة ككل، والعمل علي تحسين القدرة التنافسية المصرية. كانت هذه السنوات العشر استثنائية وفريدة من نوعها بالنسبة للمجلس بقدر ما كانت بالنسبة لمصر، حيث شهدت تحديات كبري، كما شهدت إنجازات ملموسة، وكانت مفعمة بالآمال والتطلعات للمستقبل، وذلك خلال عقد يعد من أكثر العقود الحرجة والملهمة في تاريخ مصر الحديث.

شهدت بداية هذا العقد تنفيذ الحكومة المصرية لحزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي نجحت بشكلٍ ملحوظ في رفع معدلات النمو الاقتصادي. هذه الجهود لم تتسم بالشمولية الاجتماعية والاستدامة، حيث لم تنعكسً ثمارها علي كافة المواطنين، الذين بقي العديد منهم خارج دائرة الفاعلين في المنظومة الاقتصادية، كما لم يتم تصميم نمط النمو الاقتصادي المتبع خلال تلك الفترة بحيث يحفظ حقوق الأجيال القادمة من المصريين في الموارد الاقتصادية الوطنية. وقد قدم المجلس الوطني المصري للتنافسية تحليلاً نقدياً لهذا النمط من النمو، وحذّر من انعكاسات افتقاره إلى الشمولية والاستدامة، مما ثبت إنه من أهم العوامل الرئيسية التي فجرت الثورة المصرية الأولى في هذا العقد، ثورة الخامس والعشرين من يناير، والتي جاءت مدفوعة في المقام الأول بمشاعر الإحباط المتراكمة لدي العديد من المصريين، ومنادية بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية. وقد قام المجلسٍ بصياغة بديلاً لهذا النمط من النمو يتمثل في إطار استراتيجي يعرض لرؤية جديدة أكثر إنصافاً، شاملة اجتماعياً، ومستدامة مالياً وبيئياً. وتعد استراتيجية التنافسية المصرية بمثابة منهج المجلس المصري الوطني للتنافسية المتكامل للتخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعقب أكثر من أربع سنوات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتحديات الملحة وأجواء عدم اليقين ، فإن نهاية العقد الأول للمجلس المصري الوطني للتنافسية قد شهدت موجة أخرى من جهود الإصلاح التي تهدف إلى مواجهة التحديات التي تهدد الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته التنافسية. وخلال المرحلة الحالية، والتي تمثل منعطفاً تاريخياً لمستقبل مصر بما يصاحبها من تحديات كبري وفرص واعدة، تتزايد أهمية دور المجلس المصري الوطني للتنافسية في مساندة الجهود القومية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية لمصر من خلال دعم

١. تتقدم المؤلفتان بالشكر لكل من السيد/ علاء هاشم، عضو مجلس إدارة المجلس الوطني المصري للتنافسية، لما قدمه من معلومات وأفكار بناءة، والسيد/ شريف فوزي المدير التنفيذي السابق لمبادرة إرادة لتوفيره البيانات الخاصة بالمبادرة، والباحثة/ سلمي المراغي لمعاونتها البحثية في إعداد هذا الفصل.

٢. المستشار الفني الأول لمجلس التنافسية.

٣. خبير اقتصادي، ونائب سابق لشئون البحوث للمدير التنفيذي بالمجلس الوطني المصري للتنافسية.

السياسات والإجراءات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف، ووضع الاقتصاد المصري على المسار السليم الذي يحقق من خلاله النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة، والتي تنعكس علي جميع فئات الشعب المصري، حالياً ومستقبلياً. لقد أثبت المجلس المصري الوطني للتنافسية فعاليته كمؤسسة قوية ومرنة في ذات الوقت، إستطاعت علي مدار العقد الماضى تطوير طبيعة عملها، وآلياتها، وأنشطتها استجابة للتطورات المحلية والدولية، كما حافظت في الوقت ذاته علي المبادئ والمعايير الاساسية الراسخة منذ بدايات تأسيس المجلس.

عام ٢٠٠٣

التحديات الاقتصادية، ووضع مصر التنافسي

شهدت السنوات القليلة التي سبقت مولد المجلس الوطني المصري للتنافسية في عام ٢٠٠٤، ضعف الاقتصاد المصري وعدم القدرة علي إدارته بشكل سليم، خاصةً في مواجهة العواقب السلبية الناتجه عن التباطؤ الاقتصادي العالمي، الذي أعقب الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧. وانعكس ذلك بوضوح في التدهور المستمر للمؤشرات الاقتصادية الكلية في أوائل عام ٢٠٠٠، حين عانت مصر من تباطؤ معدلات النمو، التي بلغت في المتوسط حوالي ٣٪ سنويا. وفي عام ٢٠٠٣ ارتفع معدل التضخم إلى ٩,٥٪. فيما لم يتجاوز إجمالي الإنفاق الاستثماري حاجز الثمانين مليار جنيه، غطى القطاع الخاص منها نحو ٣٧,٨ مليار جنيه مصري فقط. بالإضافة إلي ذلك شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر تراجعاً ملحوظاً، حيث لم تتجاوز ٠,٥ مليار دولار أمريكي، مما كان يعكس ضعف ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري. ما سبق بالإضافة إلى الاختناقات الهيكلية، والعقبات المقيدة لدخول الأسواق، وضبابية المناخ الاستثماري، وانكماش معدلات النمو جعل من الاقتصاد المصري اقتصاداً طارداً للاستثمار الاجنبي.

وقد أدى تراجع الاستثمار وضعف أداء النشاط الاقتصادي، إلى جانب الزيادة المضطردة في معدلات النمو السكاني والتي تراوحت حول ٢٪ سنويا، إلى الاتجاه التنازلي في معدلات البطالة خلال النصف الثاني من التسعينيات. ففي عام ٢٠٠٠ بدأت معدلات البطالة في الارتفاع لتصل إلى ١١٪ في عام ٢٠٠٣. وقد وقع عبء البطالة بشكل رئيسي على الإناث، والحاصلين على مؤهلات تعليمية عليا، حيث بلغت المعدلات السنوية للبطالة لهاتين الفئتين ٢٣,٣٪، و ١٦,٤٪ على الترتيب. وكذلك الحال بالنسبة لفئة الشباب، حيث مثل الداخلون الجدد إلى سوق العمل حوالي ٩٥٪ من إجمالي المتعطلين. هذا إلى جانب انتشار العمالة غير الرسمية لتمثل نحو ٦١٪ من إجمالي المشتغلين بسوق العمل، مما يعني أن فرص العمل المحدودة نسبياً التي وفرها الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، كانت في معظمها غير لائقة ولا تتسم بالأمان الوظيفي أو ظروف العمل المواتية.

شكل (١-١): ترتيب مصر وبعض الدول المختارة طبقاً لمؤشر التنافسية العالمي خلال عام ٢٠٠٣

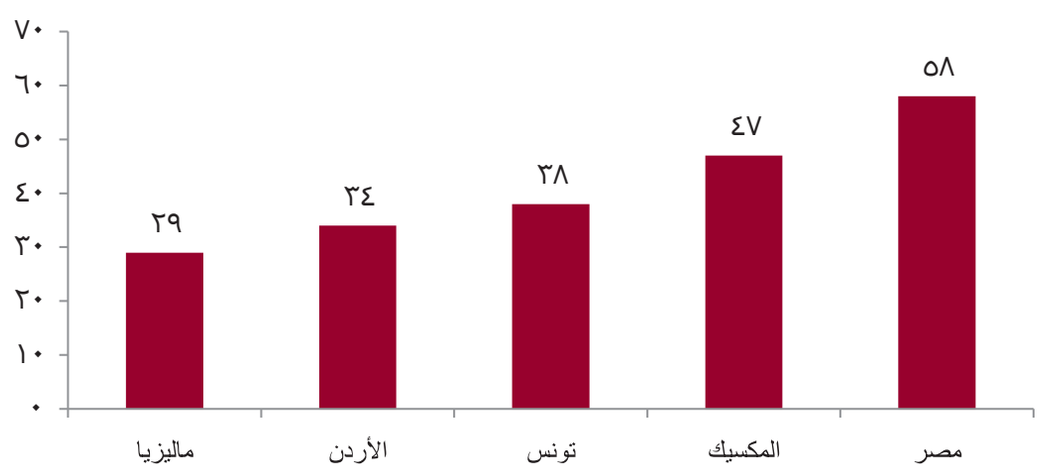

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٠٤.

وكما هو مبين في الشكل رقم (١-١) فقد انعكس ذلك في تدهور ترتيب مصر في الترتيب التنافسي مقارنة بالعديد من الدول النامية. ففي عام ٢٠٠٣ كما يوضح الشكل رقم (١-٢)، فقد جاءت مصر في المرتبة الـ٥٨ من بين ١٠٢ دولة بالنسبة لمؤشري تنافسية النمو (GCI) وتنافسية الأعمال (BCI) والصادرين عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وتشير هذه النتائج إلي أن وضع مصر التنافسي قد تراجع عن المتوسط العالمي، وإلي أن إمكانات نموها أعلي مما حققته من قدرة تنافسية علي المستوي الإقليمي والدولي. وبتحليل المؤشرات الفرعية المكونة لكل مؤشر رئيسي، يتضح أن هذا التدهور إنما يعود إلى ضعف البيئة الاقتصادية الكلية، وتدني جودة المؤسسات العامة وتباطؤ وتيرة التطور التكنولوجي، مما يلزم العمل على تحسين هذه المؤشرات الفرعية الثلاثة لتعزيز الوضع التنافسي لمصر.

شكل (١-٢-أ): تطور ترتيب مصر طبقاً لمؤشر تنافسية النمو للفترة من عام ٢٠٠٠ وحتي ٢٠٠٤

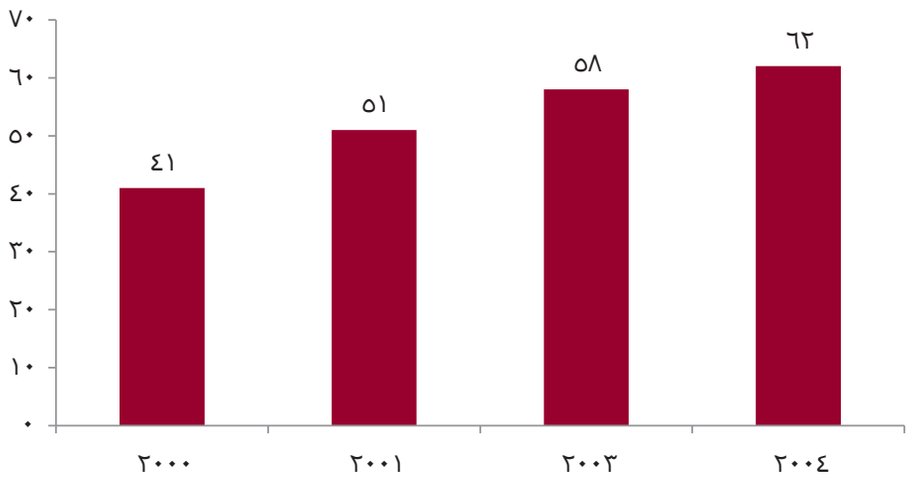

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، للأعوام من ٢٠٠٠ وحتي ٢٠٠٤

شكل (١-٢-ب): تطور ترتيب مصر في مؤشر تنافسية الأعمال للأعوام من ٢٠٠٣ إلي ٢٠٠٦

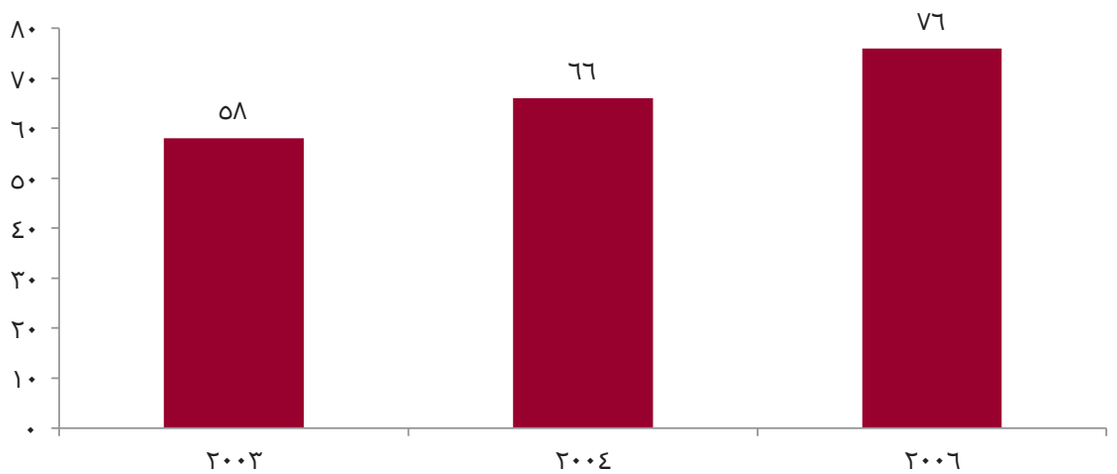

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، للأعوام من ٢٠٠٠ وحتي ٢٠٠٦

وبالرغم من أن مصر كانت من الدول التي تمت دراستها ضمن الإصدار الاول لتقرير التنافسية العالمي (GCR) والذي صدر في عام ١٩٧٩، إلا أن المجتمع المصري كان في تلك المرحلة غير مدرك للمفاهيم الاساسية المتعلقة بالتنافسية، وبالتطورات السلبية لموقف مصر التنافسي مقارنة بالدول الأخري. وبناءً علي ذلك، فبحلول عام ٢٠٠٤، أصبح من الواضح أن هناك حاجة ملحة لوضع آلية للترويج للمفاهيم المتعلقة بالتنافسية، ولفت أنظار

المجتمع وصناع القرار، وكافة الأطراف المعنية إلى انعكاسات التراجع الحاد في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بشكل عام، والتحديات المرتبطة بتدهور التصنيف العالمي للقدرة التنافسية المصرية على وجه الخصوص. ومع انتشار ظاهرة العولمة والمضي قدماً في تحرير الاقتصاد المصري بهدف دمجه في السوق العالمية، برزت الحاجة للاستناد إلى معايير محددة، يتم علي اساسها تقييم الأداء الاقتصادي للبلاد في مواجهة دول العالم، بهدف تحديد وتصميم السياسات المناسبة لهذه المرحلة، مما جعل هناك أهمية متزايدة لضرورة إنشاء كيان مؤسسي جديد ليتولى مهمة التوعية، وتنسيق الجهود الهادفة لرفع القدرة التنافسية المصرية.

عام ٢٠٠٤

الخطوة الأولى: إطلاق التقرير الأول للتنافسية المصرية

في مواجهة التحديات المتزايدة التي واجهت الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، قررت مجموعة من قادة الأعمال، والخبراء الاقتصاديين، والمثقفين المصريين، فور عودتهم من الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، والذي عقد بجنيف في أوائل عام ٢٠٠٤، أنه لابد من الشروع في نشر الوعي بالقضايا الملحة المتعلقة بتدهور القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، والوقوف على أهم الاجراءات والسياسات الإصلاحية التي من شأنها تعزيز أداء مصر التنافسي. وقد تبلورت الخطوة الأولى نحو هذا الهدف من خلال إطلاق أول تقرير للتنافسية المصرية (ECR) في يونيو من عام ٢٠٠٤، كأول مبادرة علي مستوي مصر والمنطقة ككل تهدف للتعريف بمفهوم التنافسية والعمل على تعزيزها، وإلقاء الضوء علي آليات تقييم وضع مصر التنافسي مقارنة ببقية الدول علي مستوي العالم، وذلك من خلال مقياس موحد وتقديرات عالمية مبنية على أسس معايير ومؤشرات ذات ثقة. وكونه أول تقرير مصري يتناول القدرة التنافسية الوطنية، فقد أصدره المجلس الوطني المصري للتنافسية في إطار تشاركي يجمع بين الأفكار والرؤى الخاصة بممثلي مختلف الجهات المعنية من القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال، والخبراء الأكاديميين، وممثلي القطاع المدني في مصر.

ويعد إطلاق أول تقرير للتنافسية المصرية حدثاً ذو أهمية خاصة، إذ إنه قد مثل بداية تطور إيجابي في دور كل من القطاع الخاص الوطني والمجتمع المدني في مصر في تلك المرحلة. حيث أنها كانت المرة الأولى التي تقدم فيها منظمة غير حكومية مصرية يقودها القطاع الخاص آراء وتحليلاً نقدياً بشأن الاقتصاد المصري، كما تقوم بقياس لأداء الحكومة وفقاً للمعايير المعترف بها عالمياً. وقد أضاف التغيير الوزاري الذي تم إعلانه في يوليو من نفس العام، والذي أسفر عن حكومة جديدة مؤيدة لقطاع الأعمال وعلي قدر كبير من الفهم والتواصل مع المتغيرات الدولية، بعداً جديداً ودفعة لجهود المجلس الوطني المصري للتنافسية. تضمن التقرير الأول للتنافسية المصرية الرؤية الأولية فيما يتعلق بإنشاء المجلس المصري الوطني للتنافسية والخطوط العريضة لدوره المتوقع، كما ناقش أهم المفاهيم والمنهجيات المتعلقة بالقدرة التنافسية وكيفية قياسها. كما قدم التقرير تقييماً للوضع التنافسي للاقتصاد المصري، متضمناً تحليلاً لنقاط القوة والضعف لوضع مصرالتنافسي استناداً إلى معايير قياس التنافسية[٤] المتعارف عليها دولياً.كما حذر من تداعيات انخفاض ترتيب مصر التنافسي مقارنة للدول الأخرى خلال السنوات القليلة السابقة. كما استعرض التقرير أيضا أهم القضايا الملحة والتحديات التي تتطلب بحثها والوقوف عليها، وقدّم عدداً من التوصيات المقترحة في سبيل تعزيز القدرة التنافسية المصرية، أبرزها ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتذليل العقبات التنظيمية والمؤسسية الرئيسية والتي تقف عائقاً أمام تحسين القدرة التنافسية، بالإضافة لأهمية تعزيز المؤسسات الوطنية، ودعم القطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال. كما ركز التقرير على ضرورة اعتماد نهجاً متكاملاً للنهوض بالقدرة التنافسية الوطنية، مما يتطلب وضع رؤية موحدة لجميع الأطراف ذات الصلة.

---

٤. في البداية كان تقييم الأداء التنافسي لمصر يتم بناءً على مؤشر تنافسية النمو (GCI) ومؤشر تنافسية مناخ الأعمال (BCI)، واللذان يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدارهما سنوياً. وفي السنوات اللاحقة أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي أيضاً مؤشر التنافسية العالمي (GCI)، وأصبح المؤشر الرئيسي المستخدم في قياس القدرة التنافسية من قبل المنتدى ليحل محل المؤشرات السابقة. وبالتالي أصبح المؤشر الرئيسي المستخدم أيضاً في تقارير التنافسية المصرية لتقييم القدرة التنافسية لمصر، إلى جانب مجموعة أخرى من المؤشرات الصادرة عن مؤسسات دولية موثوقة.

عام ٢٠٠٥

مولد المجلس الوطني المصري للتنافسية: إنشاء المؤسسة

وقد كانت ردود الأفعال حول إطلاق التقرير الأول للتنافسية المصرية إيجابية للغاية، حيث رحبت به مختلف الأطراف المعنية،. مما أكد على أن المجلس الوطني المصري للتنافسية هو الإطار المناسب لسد الفجوة والقيام بدور الحلقة المفقودة كمؤسسة وطنية تتبنى القضايا المرتبطة بتعزيز القدرة التنافسية. ومن ثم تم إتخاذ القرار بتسجيل المجلس رسمياً كمؤسسة وطنية غير هادفة للربح في التاسع من يناير من عام ٢٠٠٥. ويعد إنشاء المجلس الوطني المصري للتنافسية – كأول منظمة يقودها القطاع الخاص في هذا المجال – خطوة أولى نحو خلق ثقافة جديدة تهدف إلى نشر الوعي بأهمية تعزيز القدرة التنافسية لمصر، وإيجاد ملتقي يجمع ممثلي جميع الأطراف ذات الصلة بهدف المشاركة في اقتراح ودعم السياسات الاصلاحية الداعمة للتنافسية، وذلك في إطار نهج متكامل يقوم علي أساس بيانات ودلائل دقيقة، ويقترح حلولاً واقعية في إطار مستقبلي. هذا الأمر انعكس علي الرسالة التي التزم بها المجلس منذ إنشائه والتي تضمنت «حفز الجهود الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية لمصر ودفع الرأي العام وقطاع الأعمال بإتجاه إعطاء الأولوية لهذه الجهود في شتى المجالات». ومنذ ذلك الحين، لا يدخر المجلس جهداً في سبيل تحقيق أهدافه، من خلال الآليات والأنشطة المتعددة التي يقوم بها لترسيخ المفاهيم الاساسية التي إعتمدتها هذه المؤسسة الناشئة، والمتمثلة في تعزيز التنافسية، وتحقيق التنمية والاستدامة والنمو الشامل. وتتمثل أهم هذه الآليات في سلسلة تقارير التنافسية المصرية والتي شكلت الأساس الذي انطلقت منه الأنشطة المستقبلية للمجلس الوطني المصري للتنافسية.

التقرير الأول للتنافسية يتطور إلي إصدار دوري يتواصل علي مدي أكثر من عشر سنوات

وبعد إطلاق الإصدار الأول في عام ٢٠٠٤، توالت سلسلة من التقارير السنوية للتنافسية المصرية قام بإصدارها المجلس الوطني المصري للتنافسية كمطبوعته الرئيسية التي تهدف لتسليط الضوء على أبرز القضايا الملحة والمرتبطة بأداء مصر التنافسي. وعلى مدار السنوات قدم تقرير التنافسية المصرية العديد من الرؤى الثاقبة حول أهم التحديات والفرص التي تؤثر على الأداء التنافسي لمصر. هذا التقرير، والذي يشارك في وضعه نخبة من المؤلفين البارزين، أصبح مصدراً رئيسيا للمفاهيم، والمعلومات، والبيانات، يعتمد عليه صانعو السياسات والباحثون ومنظمات المجتمع المدني. ويقدم تقييماً دورياً شاملاً حول القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال رصد وتحليل التغيرات السنوية في ترتيب مصر استناداً إلى المنهجية التي وضعت من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، فضلاً عن مجموعة أخرى من المؤشرات الدولية الموحدة والمتفق عليها عالمياً، بالإضافة إلى التقارير والدراسات الدولية التي ترصد أثر الإصلاحات الحالية وتقترح التوصيات بشأن توجيه عملية صنع السياسات الاقتصادية.

قام المجلس الوطني المصري للتنافسية من خلال سلسلة التقارير السنوية للتنافسية المصرية بإجراء تقييم نقدي لأنماط النمو الاقتصادي في مصر. وقد هدفت الحكومة المصرية الجديدة التي تم تشكيلها خلال عام ٢٠٠٤ إلى لعب دور إيجابي في تحسين مناخ الأعمال في مصر مما يعمل على تحفيز وتيرة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة؛ مما أدي بدوره إلي حدوث تحسن نسبي لعدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وفي عام ٢٠١٠، شهد المؤشر العام للتنافسية العالمية (GCI) تحسناً ملحوظاً كما يوضح الشكل رقم (١-٣)، إذ تقدم ترتيب مصر بنحو أحد عشرمرتبة حيث انتقل من المرتبة ٨١ ضمن ١٣٤ دولة إلى المرتبة ٧٠ من بين ١٣٣ دولة خلال عام واحد. إلا أن المجلس قد حذر من تراجع أداء بعض المؤشرات الفرعية التي تعد أساسية بالنسبة للقدرة التنافسية المصرية، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الكلية، وكفاءة سوق العمل، والتي جاءت في المرتبتين ١٢٥ و١٢٠ على التوالي. وقامت أعداد مختلفة من سلسلة تقارير التنافسية المصرية بتقييم مبادرات الإصلاح التي أطلقتها الحكومة المصرية، وخلصت إلى أن هناك العديد من التحديات التي تحول دون حدوث تحسن ملموس في وضع مصر التنافسي بشكل يوازي ما تملكه من إمكانيات وقدرات كامنة، وذلك على الرغم من تحقيق جهود الإصلاح المبكرة لعدد من النجاحات. وأكدت التقارير على أن نمط النمو الذي تم إتباعه في مصر خلال تلك الفترة، والذي افتقر إلى الاستدامة والاحتوائية يمثل واحداً من أعقد التحديات التي انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد المصري ومستوي تنافسيته.

شكل (١-٣): تطور ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة من ٢٠٠٥ وحتي ٢٠١٤

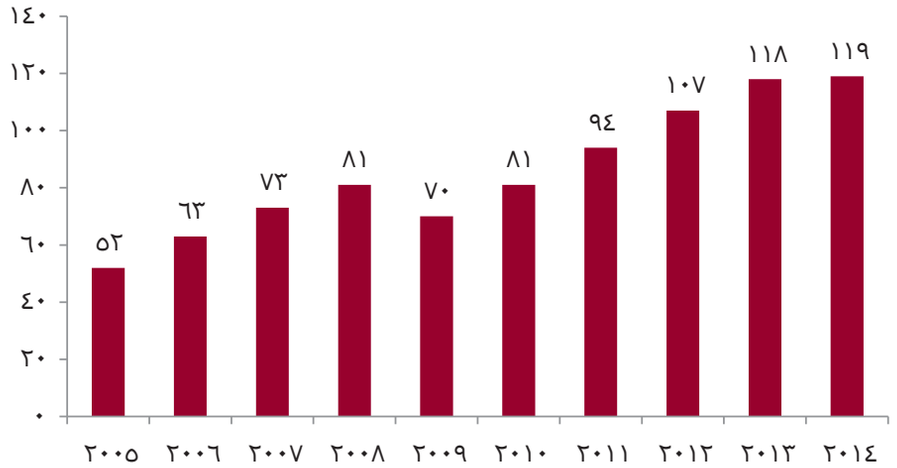

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، الأعداد من عام ٢٠٠٥، وحتي ٢٠١٤

أشارت تقارير المجلس السنوية كافة إلي الحاجة إلى وضع رؤية شاملة للاقتصاد المصري يتشارك في صياغتها جميع الأطراف المعنية، بهدف المضي قدماً نحو اقتصاد أقوى تنافسياً، وتلبية ضرورات التنمية على المستوى القومي. ومنذ إصدار التقرير الأول للتنافسية المصرية، بدا واضحاً أن الحكومة قد أخذت في تنفيذ العديد من الأهداف التي تعد محاور أساسية لاستراتيجيات التنافسية. ولكن تبين أن المشكلة الأساسية تقع في الافتقار إلى رؤية شاملة للتنافسية على المستوى القومي تتولي مهمة التنسيق بين تلك المحاور، وتتسم بوجود أسس متينة من شأنها إلزام كافة الوزارات الحكومية بنتائجها. وقد أوصت تقارير التنافسية المصرية المختلفة بأن مصر في حاجة ملحة لاتخاذ خطوة جادة نحو تصميم استراتيجية تنافسية وطنية شاملة ذات رؤية واضحة وأهداف محددة وخطة زمنية دقيقة، مع تحديد أدوار كافة الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات بشكل سليم. وينبغي لاستراتيجية التنافسية الوطنية هذه أن تكون موجهة لصالح الفقراء، وأن تنتهج مساراً شاملاً للإصلاح عوضاً عن المضي في خطوات غير متسقة، كما يجب أن تتضمن اجراءات فعالة نحو تحقيق تنافسية مسؤولة.

وإضافة إلى قياس وتحليل ورفع مستوى الوعي بمفهوم وأبعاد القدرة التنافسية لمصر، تم إدراج البعد القطاعي في تقارير التنافسية المصرية ابتداءً من عام ٢٠٠٦. وذلك من خلال إجراء تقييم سنوي للإمكانات والتحديات المتعلقة بعدد من القطاعات التي تعد بمثابة ركائز أساسية لدعم تنافسية الاقتصاد المصري وتذليل العقبات علي المستوي القطاعي. وقد تم إختيار قطاع الصناعة ليكون محورا رئيسياً في إطار تقرير التنافسية المصرية الثالث الذي صدر خلال ذلك العام، وذلك باعتبارها قاطرة للنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل اللائقة، ومصدراً لإيرادات الصادرات وارتفاع مستويات المعيشة. فيما دعت الإصدارات اللاحقة بقوة لوضع استراتيجية لقطاع الصناعة، مع التركيز علي الصناعات التحويلية بما تتسم به من ديناميكية وتنافسية. كما تم اختيار قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليكون أحد الموضوعات الرئيسية التي ناقشها التقرير السنوي للتنافسية المصرية لعام ٢٠٠٧، حيث تم استعراض العوامل الرئيسية التي من شأنها أن تسهم في خلق بيئة ايجابية ومحفزه لهذا القطاع، وخاصة تلك المتعلقة بالإطار التنظيمي. وقد تم اختيار قطاع السياحة كمحور رئيس لتقرير التنافسية المصري الخامس في عام ٢٠٠٨، لما يتمتع به هذا القطاع من إمكانات واعدة، ونظراً لأن عوائد الأنشطة السياحية تشمل قطاعات عديدة من المجتمع. كما تم اختيار قطاع الزراعة ليمثل أحد القضايا الرئيسية في إطار تقرير التنافسية المصري لعام ٢٠٠٩. ليس فقط لأهمية الدور الذي يجسده هذا القطاع، وإمكاناته المستقبلية الهائلة، وقدرته على إضفاء قيمة مضافة مرتفعة، وإنما لأن دعم وتقوية هذا القطاع وتحسين أدائه عادة ما يساهم بشكل كبير في مواجهة عدد من التحديات التي تواجه الاقتصاد بصفة عامة. كما تزايدت الحاجة لمناقشة القضايا المرتبطة بالقطاع الزراعي نظراً للمخاوف التي أثيرت من قبل صانعي السياسات حول أزمة الغذاء في أوائل عام ٢٠٠٨. أما التقرير السابع فقد قام بالتركيز علي القدرة التنافسية لقطاعي الطاقة والتشييد والبناء، مع التركيز بشكل خاص على مجال الطاقة المتجددة كدعامة رئيسية لعملية التحول الأخضر.

كما قد قامت سلسلة تقارير التنافسية المصرية بتقديم وترسيخ عدة مفاهيم جوهرية تتعلق بالاستدامة المالية والبيئية، أبرزها تلك المتعلقة بالزراعة المستدامة، والتنافسية المستدامة، والتحول الأخضر، والنمو الاحتوائي. كما ناقشت تلك التقارير عدد من القضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة للحالة المصرية والتي تضمنت تنمية الموارد البشرية، وإصلاح التعليم، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي والتماسك الاجتماعي، والابتكار. وبمرور الوقت، تطورت سلسلة تقارير التنافسية لتكون بمثابة أداة للدعوة لإصلاح السياسات، ونشر المعلومات، كما مثلت ملتقي لتشجيع الحوار الفعال بين أطراف المجتمع كافة.

عام ٢٠٠٨

إطلاق أول مجموعة من مجالس التنافسية لمتخصصة بهدف مساندة جهود دعم وإصلاح السياسات

تمثل المجالس الفرعية التي أطلقها المجلس الوطني المصري للتنافسية آلية هامة لجهود دعم وإصلاح السياسات على المستويين القطاعي والقومي. يقود هذه المجالس نخبة من الأفراد المتطوعين من القطاعات المعنية بكل مجلس فرعي، للعمل علي تحقيق رسالة وأهداف كل منها، مما يرتبط بالرؤية العامة التي يتبناها المجلس الوطني المصري للتنافسية. تجمع هذه المجالس الفرعية المتخصصة بين ممثلي الأطراف ذات الصلة من مختلف المجالات، من الخبراء المتخصصين من ممثلي الحكومة، والقطاع الخاص، والدوائر الأكاديمية، والمجتمع المدني، وذلك لرصد التطور في أداء القطاع المعني، بهدف التوعية، وطرح المبادرات، ورسم الاستراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية على المستوى القطاعي. وقد تم إنشاء المجلس الفرعي لتنافسية السفر والسياحة، والمجلس الفرعي لتنافسية الزراعة (تم تغيير هذا المسمى لاحقاً إلى المجلس الفرعي لتنافسية أمن وسلامة الغذاء)، للتركيز على قطاعي السفر والسياحة، والزراعة بإعتبارها قطاعات أساسية للنهوض ببتنافسية الاقتصاد المصري. وإدراكاً لأهمية ركيزة تنمية الموارد البشرية باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية المصرية في جميع القطاعات، تم إنشاء المجلس الفرعي لتنافسية الموارد البشرية.

وقد تم إطلاق المجلس الفرعي لتنافسية السفر والسياحة في الثامن عشر من مايو، عام ٢٠٠٨، ضمن جلسة خاصة خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي، بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدينة شرم الشيخ. وقد كان أحد العوامل التي أدت لإطلاق هذا المجلس المتخصص هو تراجع ترتيب مصر التنافسي وفقا لمؤشر تنافسية السفر والسياحة (TCI)، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث جاءت مصر في المرتبة ٦٦ من بين ١٣٠ دولة في عام ٢٠٠٨ مقارنةً بالمرتبة ٥٨ ضمن ١٢٤ دولة في عام ٢٠٠٧. وقد تضمن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لتنافسية السفر والسياحة لعام ٢٠٠٩ فصلاً خاصاً شمل ملامح خطة العمل الاولي للمجلس الوليد. خلال هذا الفصل تم تحديد ثلاث أولويات تمثلت في تنمية الموارد البشرية، الاستدامة البيئية، وبناء القدرات وتقوية الإطار المؤسسي. وقد لعب المجلس الفرعي لتنافسية السفر والسياحة منذ تأسيسه دوراً فعالاً على الصعيدين المحلي والدولي، حيث كان ضمن مجموعة من مؤسسات الدول النامية التي تقدمت، في عام ٢٠٠٨، بطلب لتعديل المنهجية المستخدمة في حساب مؤشر تنافسية السياحة ليعكس التفاوت الإقليمي بين البلدان محل الدراسة، حيث استجاب المنتدي لهذا الطلب وتم إجراء التعديلات اللازمة على منهجية حساب المؤشر خلال السنوات التالية. لقد إنعكست رؤية المجلس والقيم الاساسية التي يعتمدها من خلال أنشطة المجلس الفرعي لتنافسية السفر والسياحة، حيث أثارت ورشة العمل الأولى التي عقدها تحت مظلته موضوع السياحة البيئية وعلاقتها بمستقبل تنافسية قطاع السياحة في مصر. كما تضمنت «الاستراتيجية القومية للسياحة المستدامة: الطريق إلى الأمام وآفاق جديدة، ٢٠١٣-٢٠٢٠» موضوعات الاستدامة البيئية والاجتماعية كمحاور رئيسة، حيث قام المجلس الوطني المصري للتنافسية بتصميم هذه الاستراتيجية في عام ٢٠١٣ بالتنسيق مع وزارة السياحة، كنموذج جديد يمثل نهجاً استراتيجياًيرتكز علي الابتكار وذو أبعادٍ اجتماعية واقتصادية.

أطلق المجلس الوطني المصري للتنافسية، في أغسطس من عام ٢٠٠٨، المجلس الفرعي لتنافسية الموارد البشرية، حيث حظي هذا المجال بإهتمام خاص عقب إعلان نتائج تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٠٨ والتي أشارت إلى ضعف قدرات وإمكانيات الموارد البشرية الوطنية وتسببها في تدني الترتيب التنافسي الكلي لمصر علي المستوي الدولي. فكما أشار التقرير، فقد تراجع ترتيب مصر طبقاً لمؤشر التعليم العالي احدي عشرة مرتبة

في عام واحد، وذلك من المرتبة ٨٠ ضمن ١٣١ دولة إلى المرتبة ٩١ من بين ١٣٤ دولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي قد أشار إلي «ضعف المستوي التعليمي للقوة العاملة» كواحدة من أكبر المشكلات التي تؤثر سلبياً علي مناخ الأعمال في مصر. وقد اختار المجلس أن يسلط الضوء من خلال اولي خطط العمل التي وضعها على التعليم العالي كمتطلب رئيسي لتوفير قوى عاملة ماهرة ودعم اقتصاد المعرفة. وفي هذا الأطار فقد تناولت أولى حلقاته النقاشية قضية تمويل التعليم العالي وإنعكاس هذا الدور علي تطور مؤشر التنافسية. وقد تمثلت أول مبادرة لمجلس تنافسية الموارد البشرية في تطوير نظام قومي لتصنيف الجامعات المصرية على أساس القدرة التنافسية لخريجيها، وذلك إعتماداً علي درجة توافق إمكانيات ومهارات خريجي هذا الجامعات مع فرص التشغيل المتاحة. وقد إعتمدت هذه المبادرة علي نتائج أفضل التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، وهدفت إلي إيلاء قضية التعليم العالي وزناً أكبر على أجندة الإصلاح القومية، بالإضافة إلي توفير ما يفتقر إليه هذا القطاع من المعلومات حول جودة برامج التعليم العالي العامة، وذلك سعياً للنهوض بمنظومة التعليم العالي، من خلال دعم الطلاب والمؤسسات، وتعزيز قدرتهم على المنافسة الدولية.

أطلق المجلس الوطني المصري للتنافسية مجلسه الفرعي الثالث، المجلس الفرعي لتنافسية الزراعة في نوفمبر ٢٠٠٨، ليتولى القضايا المتعلقة بتنمية القدرة التنافسية لقطاع الزراعة. وفي إطار الرؤية الشاملة للمجلس والتي تتبنى ترسيخ مفهوم الاستدامة البيئية والاقتصادية؛ فقد تم اعتبار قضية الاستدامة الزراعية قضية ذات أولوية بالنسبة لأنشطة المجلس، وذلك نظراً لما يتسم به هذا القطاع من قوة التأثر بالمتغيرات والظروف البيئية. وقد أفرد المجلس فصلاً كاملاً في تقريره السنوي السادس للتنافسية المصرية لعام ٢٠٠٨ لمناقشة هذه القضية، حيث تم استعراض الفرص الجديدة والآفاق المستقبلية التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المصري. كما تضمن هذا الفصل الدعوة إلى تنفيذ «الاستراتيجية القومية لتنمية القطاع الزراعي» التي قامت وزارة الزراعة بتطويرها. ولقد مثلت الإدارة المستدامة للأراضي والموارد المائية أحد المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية. وفي هذا السياق، عقد المجلس ورشة عمل خاصة لمناقشة القضايا المتعلقة بترشيد استخدام المياه في القطاع الزراعي في مصر.

المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال «إرادة»: الحكومة المصرية تتبني مبادرة مقترحة من قبل المجلس المصري الوطني للتنافسية

يعد تسليط الضوء علي أفضل التجارب الدولية التي يؤدي تنفيذها إلى تعزيز القدرة التنافسية المصرية واحداً من أهم الأدوار الهامة التي قام بها المجلس المصري الوطني للتنافسية علي مدار السنوات السابقة. وقد بدا ذلك جلياً من خلال التقرير الرابع للتنافسية المصرية، والذي ناقش مفهوم الإصلاح التنظيمي وعلاقته بمستوي القدرة التنافسية. وقد تم إطلاق هذا التقرير في عام ٢٠٠٧ تحت عنوان «اتخاذ الخطوة الكبيرة التالية «، وأوضح كيف أن البيئة التنظيمية والتشريعية المقيدة، والتي تفتقد للكفاءة تؤثر سلباً على القدرة التنافسية لمصر كونها تتسبب في انخفاض الإنتاجية، وتحد من إمكانات نمو المشروعات القائمة، وقيام أخري جديدة،. كما استعرض التقرير أفضل الممارسات والتجارب الدولية في هذا المجال مقترحاً تنفيذ منهجية «Guillotine»، تلك الآلية التي تم اختبارها وحققت نتائج ايجابية ملموسة على المستوى الدولي. وبناء علي ذلك، فقد تم تأسيس المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال «إرادة» من قبل وزير التجارة والصناعة بموجب القرار رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٠٠٨، تحت مظلة اللجنة الوزارية للإنتاج، باعتبارها أحد أهم الإصلاحات التي تهدف إلى الإسراع من وتيرة عملية الإصلاح التنظيمي سعياً لتوفير بيئة عمل مواتية للأعمال، وبصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم إطلاقها «إرادة» كمبادرة مؤسسية لتحقيق أهداف محددة تتضمن:

- تحديد الأدوات التشريعية السارية المتعلقة بمناخ الأعمال من خلال عملية حصر شامل.
- تنقية الأدوات التشريعية التي تم حصرها من خلال مراجعة منظمة بالتشاورمع القطاع الخاص المصري والمجتمع المدني.
- إتاحة كافة الأدوات التشريعية لمناخ الأعمال للجميع من خلال السجل الإلكتروني.
- السعي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسات والبرامج الحكومية (RIA)، والذي يعتمد على تحليل البدائل المختلفة من أجل إرساء مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة.

وقد تم إنشاء مجلس الأعمال الاستشاري تحت مظلة المجلس المصري الوطني للتنافسية كآلية للتشاور مع مجتمع الأعمال في مصر للتعرف علي أرائهم ومقترحاتهم حول عملية الإصلاح التنظيمي سعياً لتحقيق الكفاءة خلال تنفيذ مبادرة «إرادة». وقد عمل مجلس الأعمال الاستشاري جاهداً للتنسيق وبناء شراكات فعالة بين مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في إطار تلك المبادرة. وقد قام المجلس الوطني المصري للتنافسية بوضع إطار لتتم من خلاله عملية التشاور مع قطاع الأعمال، للوقوف على أهم التحديات المتعلقة بالبيئة التنظيمية والتشريعية التي تعيق المؤسسات العاملة في إطار هذا القطاع، ولطرح مقترحات لكيفية التغلب علي تلك التحديات. وقد تم إدراج المقترحات الخاصة بجميع الأطراف ذات الصلة ضمن التوصيات النهائية للمبادرة كلما أمكن. وقد تضمنت عملية التشاور اثني عشر محوراً من بينها، استخدام الأراضي الزراعية، والشركات، والمنشآت السياحية، ورياضة الغوص، والرياضات البحرية، وسلامة السفن، والمذابح والحجر الصحي، والإعلانات العامة.

أهم إنجازات مبادرة «إرادة» في اربع سنوات

نجحت «إرادة» في ضم احدي عشرة وزارة لتشارك بشكل منهجي ومتسق في المبادرة وهي: الصناعة والتجارة، المالية؛ الاستثمار؛ السياحة؛ الزراعة؛ النقل؛ الإسكان؛ الصحة؛ البترول، التنمية المحلية والتنمية الإدارية.وتضم المبادرة وحدات خاصة داخل الوزارات المشاركة، وتكلف تلك الوحدات الوزارية بإجراء عملية حصر ومراجعة أولية للوائح والأدوات التشريعية داخل الوزارة المعنية. إضافة إلى وحدة مركزية تعمل بمثابة هيئة رقابية لمراقبة جودة الأداء ومتابعة وتقييم وتنسيق والإشراف على تقدم العمل وتقييم ما تحقق من انجازات. وقامت المبادرة بحصر أكثر من ٣٥ ألف أداة تشريعية متعلة بمناخ الأعمال، وإدخال البيانات والصور الضوئية الخاصة بها على السجل الإلكتروني للتشريعات (قاعدة البيانات الإلكترونية) التي قامت المبادرة بتطويرها في عام ٢٠٠٨، والتي تطلب إعدادها فحص أكثر من ٥٠٠ ألف أداة تشريعية. وقد استغرقت عملية مراجعة تلك الأدوات التشريعية بالتشاور مع مختلف الاطراف الفترة من مارس ٢٠٠٩ وحتي مارس ٢٠١٢، وذلك استناداً إلى ثلاثة معايير وهي، مدي الحاجة إلى التنظيم التشريعي، ودرجة توافقه مع الإطار القانوني، وما طبيعه تأثيره المتوقع علي مناخ الأعمال. وبناءً على هذه المراجعة، صدرت التوصيات اللازمة للحفاظ على، أو تعديل أو إلغاء، أو دمج كل من الأدوات التشريعية والتنظيمية، مما أسفرعن توصيات بإلغاء وتبسيط أكثر من ٢٠٠٠ أداة تشريعية. علاوة على ذلك، ووفقاً لنظام حساب التكاليف المعيارية الذي تستخدمه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس العبء الإداري، استطاعت «إرادة» أن تحقق وفر لمجتمع الأعمال في بعض الأنشطة المتعلقة بقطاعي الزراعة والسياحة يقدر بحوالي تسعة مليون جنيه سنوياً، كما أصدرت المبادرة مجموعة من التوصيات المتعلقة بقطاعي الصناعة والتجارةن والتي من المتوقع أن تؤدي في حال تنفيذها إلى وفر يبلغ حوالي ٦٨ مليون جنيه سنوياً.

ويعد تطبيق تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والقانوني (Regulatory Impact Assessment RIA) للسياسات والبرامج الحكومية في مصر، والذي يعتمد على تحليل المنافع والتكاليف للبدائل المختلفة المتعلقة بتلك السياسات والبرامج من أجل إرساء مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة، واحداً من الإنجازات الرئيسية للمبادرة. وقد قامت «إرادة» بدراسة تقييم الأثر في موضوعات التصرف في الأراضي الصالحة للاستصلاح والاستزراع (بتكليف من وزير الزراعة)؛ والوكالة الملاحية (بتكليف من وزير النقل)؛ وتعلية المباني (بتكليف من وزارة الإسكان). وفي أعقاب ثورة ٢٠١١، كانت مبادرة إرادة ضمن عدد من البرامج المتعلقة بالجهاز الاداري للدولة التي تأثرت سلباً بالأحداث الجارية، حيث تم تعليق العمل بها في الثامن من يوليو من عام ٢٠١٢ . ومع تجدد اهتمام الحكومة بالإصلاح التنظيمي، وخاصة فيما يتعلق باللوائح والتشريعات المتعلقة بمجتمع الأعمال، صدر القرار بإعادة العمل بالمبادرة في عام ٢٠١٤، من أجل المساهمة في خلق نظام اقتصادي مبني علي التنافسية.

عام ٢٠٠٩

المجلس الوطني المصري للتنافسية ينطلق نحو آفاق إقليمية ودولية أكثر رحابة

منذ قيام المجلس الوطني المصري للتنافسية كأول منظمة غير حكومية تتبنى الدعوة والعمل علي النهوض بالقدرة التنافسية المصرية، أصبح يعد بمثابة ممثلاً للمجتمع المدني المصري في هذا المجال، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع المؤسسات المثيلة إقليمياً ودولياً. وذلك سعياً إلى تبادل الخبرات وتعريف كافة فئات المجتمع وأصحاب القرار في مصر بأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. وفي هذا الأطار، انضم المجلس في عام ٢٠٠٩ إلى معهد التنافسية الدولي، أو شبكة TCI، كعضو منظم مما أتاح له فرصة التعاون مع عدد من المؤسسات تنتمي لأكثر من ١١٠ دولة علي مستوي العالم تتعاون فيما بينها لتحسين الأداء التنافسي، ودعم الابتكار، وتنمية التجمعات الصناعية. وفي عام ٢٠١٠، أصبح المجلس عضواً مؤسساً في المجلس العالمي للتنافسية (GCC) والذي يمثل شبكة عالمية تجمع بين مجالس التنافسية من مختلف أنحاء العالم.

وقد امتدت ثمار هذا التعاون مع المؤسسات الدولية المختلفة، متجاوزة تبادل المعارف وتطوير معايير قياس التنافسية الدولية، إلى بناء جسور للتواصل والتعاون المشترك. وقد تمثل هذا الأمر في عقد شراكة مع مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) هدفت للتنسيق بين الخبرات المصرية والاوروبية للعمل معاً على البحث في طبيعة العلاقة بين التعليم والتدريب والتنمية الاقتصادية، ومستوي التنافسية وخاصة فيما يتعلق بالحالة المصرية. وقد تبلور هذا الجهد من خلال التعاون في نشر تقرير وعقد مؤتمر حول «التعليم والتدريب، والقدرة التنافسية: الخبرة الدولية والحالة المصرية» في عام ٢٠١٠. شملت جهود التعاون الدولي أيضا تنظيم زيارات تهدف لبحث ودراسة أفضل التجارب الدولية فيما يتعلق بالقدرة التنافسية لعدة دول من بينها تركيا وأيرلندا. كما قام المجلس بدعوة عدد من الخبراء الدوليين المرموقين في مجال التنافسية، من أهمهم المفكر الاقتصادي مايكل بورتر، خبير التنافسية والأستاذ بكلية هارفارد للأعمال، وذلك خلال عام ٢٠١٠. كذلك، قام المجلس بمد جسور التعاون الإقليمي مع المؤسسات المعنية بدعم الأداء التنافسي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال التنسيق والعمل المشترك، والمشاركة في الفاعليات المختلفة التي تقام في المنطقة.

وضع إطار مؤسسي للمجلس الوطني المصري للتنافسية: خطوة هامة نحو تحقيق الاستدامة

أثبتت السنوات الماضية قدرة المجلس علي التكيف والاستجابة إلى المتغيرات المحلية والدولية، وذلك من خلال تطور دوره والأنشطة التي قدمها علي مدي المرحلة السابقة. وبناءً على ما حققه المجلس من نجاحات وإنجازات خلال سنواته الأولي، فقد قام خلال عام ٢٠٠٩ بعملية تطوير شاملة بهدف تقوية هيكله الإداري ورفع قدراته المؤسسية ليصبح قادراً علي التصدي للتحديات التي أثرت علي القدرة التنافسية لمصر خلال تلك الفترة، وبما يعكس المرحلة الجديدة له كمؤسسة تنمو وتتطور ويتزايد دورها في مصر والمنطقة. وفي سبيل ذلك تم إنشاء مجموعة جديدة من مجالس التنافسية المتخصصة، والتوسع في الأنشطة على الصعيدين المحلي والدولي، مع التركيز بشكل متزايد علي دور المجلس في مجال دعم وإصلاح السياسات.كما قام المجلس بتطوير الرؤية والرسالة الخاصة به بما يتضمن التركيز على هذا الدور، وعلي القضايا المتعلقة بتحسين جودة الحياة لجميع المصريين. ومن ثم، تم تطوير هيكل مؤسسي جديد، وإستحداث آليات جديدة للإدارة والحوكمة، بالإضافة لتصميم خطة عمل جديدة بشكل سنوي تعبرعن التطورالاستراتيجي للمجلس.

بناء ثقافة داعمة: التوعية بالقضايا المتعلقة بالتنافسية

منذ تأسيس المجلس الوطني المصري للتنافسية، وهو يدعو لتطوير وإصلاح السياسات والمؤسسات في مصر، كما يعمل علي إرساء ثقافة جديدة داعمة للتنافسية. حيث تمثلت أحدي المهام الرئيسية للمجلس منذ ذلك الحين في العمل علي إلقاء الضوء علي خطورة التحديات المتعلقة بتراجع الأداء التنافسي للاقتصاد المصري، وإلي تنبيه المجتمع المصري، غير الملم في ذلك الوقت بتلك الاخطار، بضرورة العمل علي مواجهتها. مما أقتضي

أن تمثل الأنشطة المتعلقة بالتوعية محوراً أساسياً تتضمنه خطط العمل السنوية للمجلس منذ بدايته. وفي هذا الاطار قام المجلس بتصميم أنشطة خاصة لبناء القدرات وخلق الوعي، واستهدف فئات محددة من المجتمع نظراً لدورها الهام في النهوض بالاداء التنافسي المصري. وذلك بهدف ترسيخ المفاهيم العامة للتنافسية، ومناقشة الدور المنوط بكل فئة في هذا المجال. وفي هذا الإطار تم إطلاق حملة توعية شاملة استمرت علي مدار عامين بدء من عام ٢٠٠٩، تضمنت سلسلة من ورش العمل. استهدفت ورشة العمل الأولى، والتي استغرقت ثلاثة أيام أعضاء البرلمان المصري، لما للبرلمانيين من دور هام في مجال الاصلاح التشريعي والتنظيمي، خاصة في ظل ما عانته مصر آنذاك من كثرة العوائق القانونيةً والمؤسسية التي حالت دون تحسن الأداء التنافسي للاقتصاد المصري. فيما استهدفت ورش العمل اللاحقة فئات أخري ذات أولوية تضمنت الإعلاميين، وممثلي القطاع الخاص المصري.

وارتبط ذلك بدور المجلس في تشجيع الحوار المجتمعي القائم علي منهجية علمية، وعلي بيانات دقيقة، وأدلة وحقائق اقتصادية سليمة. وذلك في إطار النموذج الذي قدمه المجلس كملتقي يجتمع في إطاره ممثلي كافة الأطراف ذات الصلة للحوار والإتفاق حول السياسات الداعمة للتنافسية، مما ارتبط بوضع رؤية جديدة لمستقبل الاقتصاد المصري. وقد ترتب علي إتباع هذا النموذج التشاركي في وضع تلك الرؤية إلتزام كافة الأطراف ومساندتها لتحقيقها علي أرض الواقع.

عام ٢٠١٠

تطوير إطار استراتيجي جديد للتنافسية المصرية المستدامة

مع اقتراب نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، بدا واضحاً لقطاع كبير من المصريين أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٤، بالرغم من نجاحها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة، لم تكن قادرة على تحقيق الاستدامة والشمول الاجتماعي. وقد خلصت تقارير التنافسية المصرية في مجملها، كما أشارت نتائج العديد من ورش العمل والفاعليات التي أقامها المجلس، إلي ضرورة طرح رؤية جديدة تشكل نمطاً بديلاً للنمو الاقتصادي تشمل ثماره كافة قطاعات المجتمع، كما يراعي حقوق الأجيال القادمة في التنمية، وقد تمثلت هذه الرؤية في وضع إطارٍ لاستراتيجية التنافسية المصرية المستدامة لتكون بمثابة نقطة الانطلاق نحو رؤية شاملة اجتماعياً، ومستدامة بيئياً وماليا، تمكن مصر من التغلب علي كافة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستعادة ريادتها في المنطقة.

إن المنهج المتبع في تطوير هذا الإطار الاستراتيجي قد عكس إلي حد كبير طبيعة المجلس كملتقي جامع يتم في إطاره التنسيق بين المؤسسات المختلفة وحشد الجهود الوطنية في سبيل النهوض بتنافسية الاقتصاد المصري وتحقيق نمو شامل، ومستدام، تعود ثماره بالنفع علي المصريين كافة . أن المجلس الوطني المصري للتنافسية قد قام بدعوة المواطنين وأصحاب القرار ومختلف القطاعات المعنية للمشاركة في إعداد هذه الاستراتيجية، وبالإضافة إلي نتائج الدراسات، وما خرج من توصيات عن مختلف الفعاليات التي أقامها المجلس علي مدار السنوات السابقة، فقد تم بناء الاستراتيجية متضمنة نتائج العديد من الأبحاث والاستراتيجيات، وآراء الخبراء والمتخصصين من المؤسسات الوطنية الأخرى. كما تم إستعراض التجارب الدولية الناجحة واستراتيجيات التنافسية التي قامت الدول النامية والمتقدمة بوضعها وتنفيذها. وقد تم إتباع هذا النهج التشاركي نظراً لأن من أهم أهداف الاستراتيجية هو الخروج برؤية موحدة تعبر عن موقف كافة الأطراف الوطنية المعنية بالقضايا المتعلقة بالوضع التنافسي المصري.

وتعد استراتيجية التنافسية المصرية المستدامة بمثابة منهج المجلس المصري الوطني للتنافسية المتكامل للتخطيط الاقتصادي، والذي يتسم بالشمول والتعددية معاً. حيث صممت متضمنة لمحاور وأبعاد مختلفة؛ يأتي في مقدمتها الإرادة السياسية والإصلاح المؤسسي كأحد المحاور الأساسية التي تستند إليهاً الاستراتيجية كمتطلب مبدئي واجب توافره لضمان نجاح تنفيذها. وعلى هذا الأساس، تم تحديد أحد عشر ركيزة تعد بمثابة المحركات الرئيسية لتحقيق لتنافسية المستدامة في مصر، تم إختيار أربع منها بإعتبارها ركائز رئيسية ذات أولوية لبناء الإطار الاستراتيجي؛ وهي الاستثمار في البشر، والابتكار، والنمو الأخضر المستدام، واستقرار الاقتصاد الكلي والشمول الاجتماعي.

وقد تضمنت الاستراتيجية بعداً قطاعياً، إذ تم إدراج عدد من الاستراتيجيات الخاصة بأهم القطاعات المستهدفة التي تتمتع بميزات تنافسية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ككل. وتتمتع بعض هذه القطاعات بمزايا نسبية تاريخية، مثل قطاعي الزراعة والسياحة، في حين يشهد البعض الآخر مزايا نسبية جديدة، مثل قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة. وقد حددت الاستراتيجية عشر مبادرات على المستوى القومي، من المتوقع أن يؤدي تنفيذها إلى تحسن ملحوظ في المؤشرات التنافسية لمصر. من بينها سبعة قادرة علي تحقيق مكاسب علي المدي القصير، يعد أبرزها تحقيق كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وتطوير العشوائيات، ومعالجة النفايات. وقد صممت تلك المبادرات بغرض إحداث دفعة من الثقة في المجتمع المصري حال تنفيذها، مما يؤدي إلي حشد رأي عام مساند للمبادرات الثلاث الأخرى الضخمة المتضمنة في الاستراتيجية ،بما في ذلك مشروع ممر قناة السويس. فقد كان للمجلس الوطني المصري للتنافسية السبق في التنبؤ بالفرص الواعدة المرتبطة بإنشاء محور لوجيستي وصناعي عالمي بمنطقة قناة السويس. كما تضمنت الاستراتيجية مبادرة علي مستوي المحافظات لقياس القدرة التنافسية من خلال إعداد مؤشر للترتيب التنافسي على المستوى الأقليمي.

ويكمن الهدف وراء صياغة استراتيجية للتنافسية المصرية المستدامة في ضمان تبني الدولة لنمط متوازن وشامل من النمو الاقتصادي، قادر على خفض معدلات البطالة، وتوفير وظائف لائقة للشباب، وتشغيل الأعداد المتزايدة من المنضمين حديثاً إلى سوق العمل المصرية سنوياً؛ وذلك بدلاً من مجرد تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي. كما تهدف الاستراتيجية إلى تحديث وتطوير الهيكل الاقتصادي الوطني، ورفع مستوى الإنتاجية بشكل ملحوظ، في إطار تنموي مستدام يضمن للأجيال القادمة حقوقها في ثمار هذا النمو.

عام ٢٠١١

الثورات المصرية: تفتح أفاقاً جديدة لجهود دعم التنافسية المصرية

أطلق المجلس الوطني المصري للتنافسية استراتيجية التنافسية المصرية المستدامة قبيل قيام ثورة ٢٥ يناير، وعلي الرغم من أجواء عدم اليقين السياسية والاجتماعية التي اتسمت بها الحقبة التي أعقبتها، فقد بذل المجلس المزيد من الجهود لتحقيق أهدافه. حيث مثلت ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو بداية لمرحلة جديدة في تاريخ مصر، ووفرت فرص غير مسبوقة للبدء في خطوات جادة نحو التحول إلى اقتصاد أكثر قوة، ويتسم بدرجة أكبر من العدالة الاجتماعية والاستدامة، وهو تحديداً ما تميز به النمط البديل للنمو الذي قدمته الاستراتيجية المقترحة من قبل المجلس، حيث عرضت لرؤية جديدة تتضمن هياكل نمو اقتصادي أكثر عدالة، شاملة اجتماعياً، ومستدامة مالياً وبيئياً. كما شهدت هذه الفترة أيضا إطلاق المجلس الوطني المصري للتنافسية لشعارجديد وهو»مصري أفضل لمصر أفضل»، مما يؤكد علي الدور التنموي المتزايد للمواطنين في فترة ما بعد الثورات المصرية.

عام ٢٠١٢

خلال عصر متغير: المجلس الوطني المصري للتنافسية يطور من أنشطته، ومن هيكله المؤسسي

اتسمت السنوات القليلة التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١ بتحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية جسيمة، ولكن هذه المرحلة الانتقالية أتاحت فرصة فريدة للمجلس ليمضي قدماً نحو تعزيز قدرته المؤسسية، ومضاعفة جهوده نحو الاستدامة المالية والتنظيمية. وقد شملت هذه الجهود، تطوير معايير الحوكمة لضمان التزام أعضاء المجلس والعاملين به برؤية المجلس الأساسية، وأهدافه الاستراتيجية، كما تضمنت هذه الجهود تأمين مصادر تمويل متنوعة من خلال العمل على رسم خطة مالية قوية بما يضمن الاستدامة المالية للمجلس، هذا إلى جانب العمل علي رفع كفاءة جهود دعم ومساندة تطوير السياسات الاقتصادية من خلال تفعيل دور مجالس التنافسية المتخصصة.

وقد تم تصميم وتنفيذ خطة عمل شاملة جديدة تضمنت البرامج الحالية والمستقبلية التي من شأنها تعزيز قدرة المجلس علي تنفيذ رؤيته وتحقيق الاستدامة المالية. إضافة إلى البدء في أنشطة جديدة، وإستكمال المبادرات

الناجحة السابقة وتطويرها. وخلال هذه المرحلة، يمكن القول أن دور المجلس الوطني المصري للتنافسية قد تطور تدريجياً وبشكل متزايد نحو التركيز علي الدعوة إلى إصلاح السياسات التي يؤدي تنفيذها إلى الارتقاء بتنافسية الاقتصاد المصري، إضافة إلى الحشد لمساندة عملية إصلاح اللوائح التنظيمية والتشريعات التي يمكن أن تسهم في دعم الأداء التنافسي لمصر. وقد قام المجلس بتبني منهجية تعتمد علي الاستناد إلى المعلومات والبيانات الدقيقة، والأدلة الموضوعية، التي يتم بناء عليها إتخاذ المواقف المساندة للسياسات التي يقوم المجلس بتبنيها بمنهج واقعي وموضوعي .

وقد تضمنت الأهداف الرئيسية لخطة العمل الجديدة، تطوير استراتيجية التنافسية المصرية المستدامة، والترويج لها، والعمل على تنفيذها من خلال الأنشطة المختلفة التي يتبناها المجلس، بما في ذلك إطلاقها رسمياً باعتبارها الموضوع الرئيسي لتقرير التنافسية المصري لعام ٢٠١٢. وتبع إصدار التقرير إقامة عدد من الفاعليات الهادفة لتنسيق الجهود المجتمعية سعياً لتطوير محاور الاستراتيجية، والترويج لتنفيذها. وفي سياق متصل، ولتحقيق هذه الغاية قام المجلس الوطني المصري للتنافسية بتسمية «المؤسسات» كموضوع رئيس للإصدار التاسع من تقارير التنافسية المصرية والذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٤، حيث يعد المحور الخاص بالمؤسسات من المحور الهامة ضمن استراتيجية التنافسية المستدامة، حيث أن «مصر الجديدة» في مرحلة ما بعد الثورات بحاجة لمؤسسات قوية فعالة لتقود عملية التحول المنشود. حيث أشار التقرير إلى أن السنوات الماضية التي مرت بها البلاد، بما شهدته من تحديات، قد برهنت على أن المؤسسات في مصر، وإن كانت في حاجة إلى إصلاح وتعزيز، تعد بمثابة عوامل قوة للبلاد وأنها أتسمت بالمرونة في مواجهة التحديات. ولعل خير دليل على ذلك وضع مصر ضمن تصنيف التنافسية العالمي بالنسبة للمؤشر الفرعي للمؤسسات حيث احتلت المرتبة ٥٧ من بين ١٣٩ دولة وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٠/٢٠١١ ، مما يعد من أفضل المؤشرالفرعية فيما يتعلق بأداء مصر التنافسي. وقد أثار التقرير حاجة مصر الملحة إلى التغيير المؤسسي في عدد من المجالات، تتضمن سوق العمل، وقطاع السياحة، ولامركزية الحكم المحلي في مصر، وخلص إلى أن إصلاح المؤسسات في مصر يتطلب اعتماد مبادئ الحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة، والكفاءة، كأسس هامة لتحقيق النمو الشامل والمستدام.

واصلت مجالس التنافسية المتخصصة مجهوداتها نحو تطوير استراتيجية التنافسية المستدامة من خلال أنشطتها المتعددة. فقد تم تطوير المجلس الفرعي لتنافسية الزراعة ليصبح قادراً على التصدي للتحديات المتعلقة بقضية أمن وسلامة الغذاء في مصر، والتي تمثل واحدة من قضايا الإصلاح القطاعي الرئيسية للاستراتيجية، مما أرتبط بتغير هيكل وأهداف المجلس الرئيسية فيما تحول إلى «المجلس الفرعي لأمن وسلامة الغذاء». وقد أطلق المجلس الجديد «الحملة القومية لتحقيق أمن وسلامة الغذاء في مصر من خلال منهج متكامل» والتي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية علي المستوي الوطني من خلال إصلاح السياسات في المجالات المتعلقة بالزراعة، والصناعات الزراعية، وحققت الحملة نجاحاً ملحوظاً في إشراك قاعدة واسعة من الأطراف ذات الصلة في العمل سوياً سعياً لتذليل العقبات التي تواجه القطاع، وذلك من خلال اعتماد نهج متكامل تتم في إطاره مناقشة أهم السياسات والإصلاحات التنظيمية اللازمة التي تنعكس بالإيجاب على تعزيز العلاقة بين أضلاع مثلث الغذاء، والمياه، والطاقة، بما يضمن استدامة هذه المنظومة، خاصة في مواجهة تهديدات ندرة المياه وتغيرات المناخ. ويعد أحد أبرز نجاحات المجلس الفرعي لأمن وسلامة الغذاء، ما قام به من الدعوة إلى تغيير قانون تخصيص وشراء الأراضي، والتي تعد قضية محورية تواجه الاقتصاد المصري. حيث تم بالفعل تم تعديل القانون في أكتوبر من عام ٢٠١٣. ويعمل المجلس في الوقت الحالي على تنسيق الجهود للدعوة إلي إصدار قانون جديد للتعاونيات في مصر، نظراً لأن القوانين واللوائح الحالية لا تسمح لها بالقيام بدور مؤثر في تنمية القطاع الزراعي. وفي هذا الإطار، صدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٤ بموجب قرار رئاسي، يتضمن إجراء العديد من التعديلات على قانون التعاونيات الزراعية القائمة، من ضمنها السماح للتعاونيات بتأسيس الشركات. ويواصل المجلس الوطني المصري للتنافسية تكثيف جهوده حالياً في الدعوة إلى المزيد من الإصلاحات التنظيمية حول هذا المجال.

وقد بذل المجلس الفرعي لتنافسية السفر والسياحة جهود فعالة لإستكمال «الرؤية الاستراتيجية والإطار المؤسسي لصناعة السياحة المصرية، لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي». وقد تم تتويج هذا الجهد، والذي تم بالتعاون مع وزارة السياحة المصرية وعدد من الجهات المعنية، بتضمينه في تقرير التنافسية المصري التاسع.

وتهدف هذه الرؤية لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع السياحة المصري وتمكينه من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لقطاعات واسعة من المصريين، بالإضافة إحداث نقلة نوعية في صناعة السياحة لتمكينها من الخروج من دائرة الأزمات الراهنة. وقد تمت صياغة هذا الإطار الاستراتيجي بناء علي «الاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة» والتي اشترك المجلس ووزارة السياحة في صياغتها سابقاً، والتي تعد خلاصة آراء نخبة من الخبراء في هذا المجال، تتضمن التوصيات الصادرة عن العديد من الفعاليات والأنشطة، والتي من أهمها ورشة عمل خاصة تم عقدها في عام ٢٠١٢ تحت عنوان «السياحة في مصر: الطريق إلى الأمام وآفاق جديدة»، بهدف تحديد مرتكزات الاستراتيجية وخطة العمل، مع التركيز بشكل خاص علي الموضوعات المتعلقة بالسياحة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني، وتمييز المنتج بالنسبة للوجهات والمزارات السياحية المختلفة في مصر، كما هدفت الندوة إلى تحديد الإصلاحات المؤسسية الملحة ووآليات بناء القدرات البشرية اللازمة لهذا القطاع.

إن كل من ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ قد لفتتا الأنظار إلي خطورة عدد من القضايا والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وبناء علي ذلك ، فخلال عام ٢٠١٣، تم إتخاذ قرار بإنشاء مجموعة من مجالس التنافسية المتخصصة الجديدة لتقوم بالتركيز علي عدد من هذه القضايا الملحة. لقد أظهرت ثورة الخامس والعشرين من يناير خطورة التحديات المرتبطة بالبطالة وخاصة بالنسبة للشباب، مما يعد حائلاً دون تحقيق التنمية المستدامة، وعاملاً مثيرا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية بالمجتمع المصري، كما أكدت الثورة علي الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها هذا القطاع العريض من المجتمع، الذي أصبح يمثل وبشكل متزايد قوة قادرة على إحداث التغيير السياسي والاجتماعي في مصر. ونتيجة لذلك، تم إقرار إنشاء المجلس الفرعي لتنافسية الابتكار وريادة الأعمال بهدف دعم الجهود الوطنية الرامية لإعادة توجيه هذه الطاقات الكامنة والإمكانات الواعدة نحو بناء الأمة والارتقاء بمستوى تنافسية الاقتصاد المصري، وذلك من خلال ترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. عقد المجلس الجديد عدداً من الفعاليات لمناقشة فرص وإمكانات ريادة الأعمال، وكيفية تذليل العقبات التي تحد من نموها في مصر، ودورها في توفير فرص العمل للشباب المصري. وفي هذا السياق، شارك المجلس في تنظيم مؤتمر تحت عنوان «توفير بيئة تمكينية لمنظومة ريادة الأعمال في مصر» حيث مثل ملتقي جمع بين مرتادي الأعمال، وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، وغيرهم من الأطراف ذات الصلة لمناقشة القضايا المتعلقة بهذا المجال ، وآفاق نموه في مصر.

أطلق المجلس الوطني المصري للتنافسية مجلسه التخصصي الثاني في نفس العام، وهو المجلس الفرعي لتنافسية الطاقة، وذلك لمواجهة أزمات الطاقة المتواصلة التي شهدتها البلاد خلال السنوات القليلة الماضية، والتي أكدت على سداد الآراء الصادرة عن المجلس الوطني المصري للتنافسية قبل الثورة، والتي أولت أهمية خاصة بتحقيق الاستدامة في مجال الطاقة من خلال إحداث تعديل جوهري في منظومة إدارتها في مصر. وبدوره أطلق هذا المجلس الفرعي حواراً مجتمعياً وطنياً ليطرح للنقاش القضايا المرتبطة بأزمة مصادر الطاقة في ضوء استراتيجية طويلة الأجل، تهدف إلى تطوير المزيج الأمثل والمتنوع من هذه المصادر بما يصب في تحقيق الاستدامة الاقتصادية لهذا القطاع، وذلك بالتوازي مع تحقيق الاستدامة البيئية في مصر. وقد عمل المجلس الفرعي للطاقة في إطار تشاركي نحو تحقيق هذا الهدف، من خلال التعاون مع عدد من الجهات المعنية المختلفة شملت الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية الطاقة، وبيوت الخبرة، والمؤسسات الدولية. حيث بادر المجلس بتفعيل دوره من خلال عدة أنشطة تضمنت عقد ورشة عمل خاصة لمناقشة القضايا الهامة المتعلقة باستخدام الفحم لتوليد الطاقة في مصر. وفي عام ٢٠١٤ أقام المجلس سلسلة من ورش العمل تحت عنوان «مستقبل الطاقة في مصر»، بغية تسليط الضوء على التحديات الراهنة التي تواجه مجال الطاقة والكهرباء، فضلاً عن تحديد احتياجات الطاقة ومستقبلها في مصر. وفي هذا الصدد، تم استعراض الوضع الراهن لقطاع الطاقة، ومناقشة عدد من القضايا المحورية التي تمس هذا القطاع من بينها الشفافية والتواصل مع المستهلكين ، ومزيج الطاقة الأمثل لمصر، وكفاءة استهلاك الطاقة الصناعية، وتنافسية القطاعات الفرعية للطاقة مثل البترول، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والكهرباء، واحتياج مصر المتوقع البترول والغاز حتى عام ٢٠٣٠. وقد كان لمساهمة أعضاء المجلس الفرعي لتنافسية الطاقة دوراً فعالاً في إعداد هذا الإصدار من سلسلة تقارير التنافسية المصرية، والذي يعد قطاع الطاقة المصري محوره الرئيسي، حيث يناقش هذا التقرير العلاقة المحورية بين كفاءة استخدام الطاقة والقدرة التنافسية في مصر، مما

يعد أمراً ذو أهمية خاصة بالنسبة لقطاع الصناعة. كما يناقش سبل تحقيق الاستدامة وتحسين إدارة قطاع الطاقة، ويركز على اعتماد المنهج المتكامل لتدوير الاقتصاد، ويشجع هذا المفهوم الاستهلاك المحلي للموارد المحلية، ويعزز من كفاءة إنتاج وإستخدام الطاقة علي مستوي الاقتصاد ككل.

استكمل المجلس الوطني المصري للتنافسية أنشطته في مجال التعاون الدولي، من خلال التعاون مع عدد من المنظمات الدولية في مجموعة من المبادرات الهامة الهادفة للتصدي للتحديات الملحة التي يواجهها الاقتصاد المصري خلال هذه المرحلة. واحدة من أهم هذه المبادرات تمثلت في اتفاقية تعاون متعددة الأطراف بين المجلس، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج التعاون الإنمائي الألماني تم إطلاقها في ديسمبر من عام ٢٠١٣ لإنشاء «المنتدى المصري لدعم تشغيل الشباب Egypt-YEP» وذلك في مواجهة الارتفاع المتواصل في معدلات البطالة بين الشباب المصري. وهو منتدى رفيع المستوى يضم عدد من الأطراف ذات الصلة من صناع السياسات الوطنية، والقطاع الخاص، والخبراء، ومنظمات المجتمع المدني. ويعمل هذا المنتدي، من خلال منهج علمي، علي تحديد الحلول العملية لمواجهة لقضايا الملحة المتعلقة بتشغيل الشباب في مصر. ويسعى جاهدًا، من خلال إشراك الأطراف المعنية في حوارات منظمة، إلى تنسيق الجهود فيما بينها، وتحقيق توافق في الآراء بشأن خطط عمل مشتركة يتم تنفيذها على أرض الواقع لترفع من معدلات وجودة التشغيل لدي الشباب. وقد نجحت المبادرة في تحقيق توافق في الآراء بشأن وضع «منهجية متكاملة لتقديم التوجيه والإرشاد المهني في مصر» وذلك في عام ٢٠١٤ بالتعاون مع ثلاث وزارات تتمثل في ، وزارة التربية والتعليم، ووزارة القوى العاملة والهجرة، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. ويتضمن برنامج التوجيه المهني ثلاثة محاور رئيسية، وهي توفير المعلومات المهنية حول سوق العمل، وتقديم المشورة المهنية، وإدخال التوجيه المهني في مرحلة مبكرة من التعليم، ويهدف البرنامج إلى مساعدة الشباب في التعرف على المهارات الشخصية لديهم، وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة عن سوق العمل واتجاهاته المختلفة، وحسن اختيار حياتهم المهنية، وتطوير مؤهلاتهم ومهاراتهم العلمية وإمكاناتهم البشرية. وقد تم إدراج توصيات المنتدى في استراتيجية مصر للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تقوم بإعدادها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

في إطار جهودها المستمرة لتعزيز علاقات التعاون الدولي، شاركت الحكومة المصرية في عام ٢٠١٣، في رئاسة مبادرة مجموعة الثمانية ودول شمال افريقيا والشرق الأوسط الموسع، وذلك بالاشتراك مع المملكة المتحدة، كرئيس لمجموعة الدول الثمانية. وفي إطار هذه المبادرة، قام المجلس الوطني المصري للتنافسية بتولي دور المنسق الرئيسي لمجموعة منظمات المجتمع المدني المصرية التي تتولي الأعداد لدورة عام ٢٠١٣ من المبادرة، وذلك بالاشتراك مع مجموعة منظمات المجتمع المدني للمملكة المتحدة. وقد اجتمع ممثلو المجتمع المدني والمسئولون الحكوميون من ٢٧ دولة من دول شمال افريقيا والشرق الأوسط الموسع مع نظرائهم من الدول الثماني الكبار، بالعاصمة الأردنية عمّان في الفترة من الثامن وحتي العاشر من ديسمبر، بهدف مناقشة ثلاثة محاور رئيسية، وهي التنمية الاقتصادية، وتمكين المرأة، وحرية التعبير. وإدراكاً للأهمية المتزايدة لدور الأجيال الشابة في المنطقة، تم اعتبار قضايا الشباب محوراً خاصاً خلال فعاليات المبادرة. وتعقد هذه المبادرة بشكل سنوي منذ عام ٢٠٠٤، بهدف إقامة حوار متواصل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية التابعة للدول المشاركة في إطارها.

عام ٢٠١٤

رؤية مصر٢٠٣٠: دعم الجهود الوطنية نحو توحيد رؤية مستقبلية الاقتصاد المصري

انطلاقاً من دور المجلس في تفعيل آليات التواصل والتعاون مع قطاعات المجتمع كافة لتحقيق التوافق الوطني حول السياسات الاقتصادية القادرة علي النهوض بالقدرة التنافسية الوطنية. ونظراً لكونه مؤسسة مصرية تمتلك إطاراً لاستراتيجية شاملة في هذا المجال، فإن المجلس يتعاون في المرحلة الحالية مع الحكومة المصرية، مُمثلة في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، في صياغة رؤية مصر المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، ويساهم في عملية تنسيق الجهود الوطنية المساهمة في إعدادها من مؤسسات حكومية، ودوائر خبرة، ومنظمات بحثية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، سعياً لتجميعها تحت مظلة واحدة، والتقريب بين وجهات النظر، وصياغتها

ضمن وثيقة واحدة تقوم بتوصيف أهداف هذه الرؤية الموحدة الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل، والتخطيط العمراني، والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الاطار، عقد المجلس حلقتين للنقاش برئاسة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وبحضور ممثلين للعديد من الأطراف ذات الصلة، وتم خلالهما استعراض التقدم المحرز خلال العام الماضي نحو تصميم الرؤية، كما تمت مناقشة المنهجية المتبعة، والإطار العام لمحاور الرؤية، والإطار الزمني المحدد لإنجاز الوثيقة النهائية.

عام ٢٠١٥

آفاق المستقبل: المرحلة المقبلة والدور القادم للمجلس الوطني المصري للتنافسية

على الرغم من أن مرحلة الاضطرابات السياسية والاجتماعية الشديدة التي شهدتها البلاد قد شارفت علي نهايتها، إلا أن الاقتصاد المصري لم يتعاف بشكل كامل حتي الآن. ولا زالت الدولة، كما لا يزال القطاع الخاص الوطني مستمران في بذل الجهود لإستعادة قوة لاقتصاد المصري، والوصول بمستويات النمو الي تلك التي سادت في فترة ما قبل يناير ٢٠١١ علي الأقل. وفي نفس الوقت، فقد أدرك المصريون أن معدلات النمو المرتفعة لا تكفي في حد ذاتها كمقياس للنجاح الاقتصادي علي المستوي الوطني، بل أن مصر تحتاج بالضرورة إلى تبني أنماط مختلفة من النمو الاقتصادي عن تلك التي سادت قبيل الثورة. ولتكون مصر قادرة على انتهاج مسار مختلف للتنمية، فإنها بحاجة ماسة لحزمة من الإصلاحات الهيكلية في المجالات المتعلقة بالموارد البشرية، والمؤسسات، وبيئة الاقتصاد الكلي، والإطار التنظيمي. مما سيتطلب من الدولة إتخاذ قرارات حاسمة متعلقة بمجموعة من القضايا الاقتصاديه الهامة. وفي هذه المرحلة يبرز دوراً هاماً ومحورياً للمجلس الوطني المصري في خدمة مصر واقتصادها. فالآن وأكثر من أي وقت، تتزايد أهمية تطوير وتنفيذ المحاور المختلفة لاستراتيجية التنافسية المصرية المستدامة التي ترتكز على تحقيق أهداف اقتصاد شامل، مستدام، وتنافسي، قادر علي أن يولد فرص عمل لائقة، ويحفز من وتيرة النمو، ويضمن مستوى معيشة لائق لجميع المصريين. حيث أن هذه الاهداف هي ذاتها التي تبناها الحكومة المصرية الحالية، والتي حظيت بتوافق المجتمع المصري.

وقد قام المجلس الوطني المصري للتنافسية برسم خطة عمل مستقبلية لتولي هذا الدور. تتضمن الأنشطة المختلفة التي تهدف إلى مواصلة تطوير استراتيجية التنافسية المصرية المستدامة والعمل علي تنفيذها، وتشمل خطة العمل، بالإضافة إلى استمرار أنشطة المجالس الفرعية القائمة، إنشاء مجالس فرعية جديدة للتركيز على القطاعات ذات الأولوية، وهي تحديداً قطاعات التشييد، والبناء، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية. كما تتضمن إطلاق سلسلة جديدة من المطبوعات، تتضمن موقف وآراء المجلس الوطني المصري للتنافسية بشأن تطورات الوضع التنافسي الوطني، بالإضافة لحزمة الإصلاحات اللازمة لمعالجة كل من القضايا المطروحة، وذلك بدعم من البيانات والمعلومات الدقيقة، والأدلة والحقائق العلمية. كما أولت خطة العمل المستقبلية اهتماماً خاصاً بدعم الجهود الرامية لتعزيز كفاءة وفعالية الإطار التنظيمي المصري، حيث تضمنت إعادة تفعيل دور المجلس الاستشاري للأعمال، كآلية لدعم المبادرة المصرية لإصلاح مناخ العمال «إرادة». ويدرك المجلس الوطني المصري للتنافسية أن تعزيز القدرة التنافسية لمصر عملية طويلة الأمد تمتد علي مدي السنوات، وتستلزم مواصلة الأنشطة المرتبطة بالتنسيق وحشد الجهود لدعم السياسات وإستشراف المستقبل. ولذا فسيستمر المجلس في نشر سلسلة تقارير التنافسية المصرية، وسيستكمل جهوده في مجال إلقاء الضوء على أهم الفرص الاقتصادية المتاحة أمام مصر خلال هذه المرحلة، وكذلك أهم التحديات التي تواجهها، والإصلاحات اللازمة لمعالجة هذه التحديات، كما سيواصل جهوده لبناء ثقافة داعمة للتنمية والتنافسية. وذلك سعياً لتحقيق رؤية المجلس علي المدي الطويل، والتي تتمثل في أنه بحلول عام ٢٠٣٠، ستصبح مصر في مركز متقدم بين دول العالم الأكثر تنافسية وابتكاراً ونمواً مع مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية، والاستدامة بما يضمن حياة أفضل للأجيال الحالية والقادمة من المصريين.

الفصل الثانى

القفز إلى الأمام: الدليل نحو رفع ترتيب مصر بمؤشر التنافسية العالمي[1]

مقدمة

عقد تام مضى على إنشاء المجلس المصري الوطني للتنافسية في عام ٢٠٠٤، تصدر خلالها المجلس جهود الإصلاح نحو تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد مصر. وقد جاء هذا الدور مدفوعاً بالتدهور الحاد الذي أصاب ملامح مشهد مصر التنافسي على مدار السنوات العشرة الأخيرة. حيث تراجع ترتيب مصر في التصنيف العالمي للتنافسية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ بنحو ٥٧ مرتبة من المركز ٦٢ – من إجمالي ١٠٤ دولة – في عام ٢٠٠٤ إلى المرتبة ١١٩ – من بين ١٤٤ دولة – في عام ٢٠١٤. هذا وقد كان للاختلالات التي شهدها مناخ الاقتصاد الكلي في مصر النصيب الأكبر في تدهور تنافسية الاقتصاد، لاسيما بعد الأزمات التي توالت خلال هذه الفترة بدايةً من الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، مروراً بأزمة الدول الأوروبية – شريك مصر التجاري الرئيسى – في ٢٠٠٩، ووصولاً إلى ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣، وما صاحبها من اضطرابات حادة أدت إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي وقتها، وزعزعت استقرار القطاعات المدرة للدخل مثل السياحة والتشييد والبناء، وأخلت بتوازن أسواق المال والبورصة المصرية، فضلاً عن تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية مع انتشار أجواء عدم التيقن التي سادت مناخ الأعمال وسياسة سعر الصرف.

وتعرف التنافسية في تقرير التنافسية العالمي السنوي بأنها «مجموعة العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوي الإنتاجية لبلد ما، ومستوي الرخاء به» (Global Competitiveness Report (GCR), 2012). ويوضح الشكل (٢–١) تدهور تنافسية الاقتصاد المصري علي مدي عقد من الزمان وذلك بالرغم من تحسن معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في بعض السنوات. فقد تدني وضع مصر التنافسي خلال الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ وهي الفترة التي شهدت طفرة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم، فإن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لا يترتب عليه تحسن تلقائي في التنافسية. وبالتالي فإن تعزيز التنافسية وفقاً للتعريف السابق لا يتطلب فقط رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً معالجة الاختلالات المؤسسية وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، وتوفير بيئة أعمال مستقرة تضمن مناخاً مرناً يتسم بالشفافية، بما ينعكس على تحقيق النمو الشامل والمستدام، وتعزيز القدرة التنافسية للبلد. ويعرف البنك الدولي (٢٠٠٩) النمو الشامل علي أنه النمو المتوازن علي المستوي القطاعي وفي صالح القطاعات كثيفة التشغيل، ومتضمناً الفئات القادرة علي الاندماج في المنظومة الإنتاجية

١. يوجه أعضاء مجلس إدارة المجلس المصري الوطني للتنافسية الشكر إلي أمينة غانم، عضو المجلس والمدير التنفيذي، ومريم رءوف، المدرس المساعد بمعهد التخطيط القومي، وأحمد رجب، مدرس الاقتصاد المساعد بجامعة القاهرة لما بذلوه من جهد في صياغة أفكار وإخراج الفصل. كما يخص المجلس بالشكر أ. د. أحمد درويش، عضو المجلس، ووزير التنمية الإدارية الأسبق، للمساته الخلاقة في مراجعة وإخراج الفصل.

وجني ثمار النمو. ومن ثم فهو مفهوم ينطوي علي معايير العدالة والمساواة وتوفير الحماية فيما يتعلق بالتشغيل وممارسة الأعمال. ويقصد بالاستدامة تحقيق معدلات نمو تستطيع تلبية احتياجات الأشخاص اليوم دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها (GCR, 2012). وتتضمن التنافسية المستدامة عناصر اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية (غانم، ٢٠١٣/٢٠١٤).

شكل (٢-١): تطور أداء مصر فى مؤشر التنافسية العالمي وارتباطه ببعض المؤشرات الاقتصادية

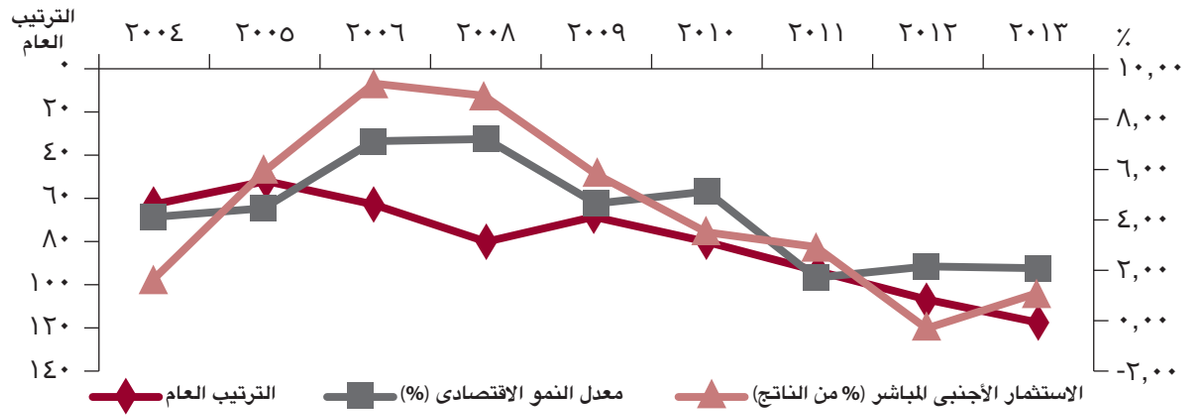

المصدر: البنك المركزي، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والمنتدى الاقتصاد العالمي.

تنافسية مصر في عشر سنوات

بحسب تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصاد العالمي فإن بداية رحلة التدهور الكبيرة في وضع مصر التنافسي قد بدأت فعلياً في عام ٢٠٠٤ واستمرت حتى الآن باستثناء عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ والتي شهدت فيهما مصر تحسناً طفيفاً في موقعها التنافسي. هذا وقد أسهم تباطؤ مسيرة الإصلاحات الهيكلية في بنية الاقتصاد قبل ثورة ٢٠١١ في تسارع معدل التدهور في تنافسية مصر على نحو أكبر في الفترة اللاحقة للثورة. حيث يبين الشكل (٢-٢) سيطرة الاتجاه النزولي على تطور ترتيب مصر بمؤشر التنافسية العالمي خلال العقد المنتهي في عام ٢٠١٤.

شكل (٢-٢): وضع ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤

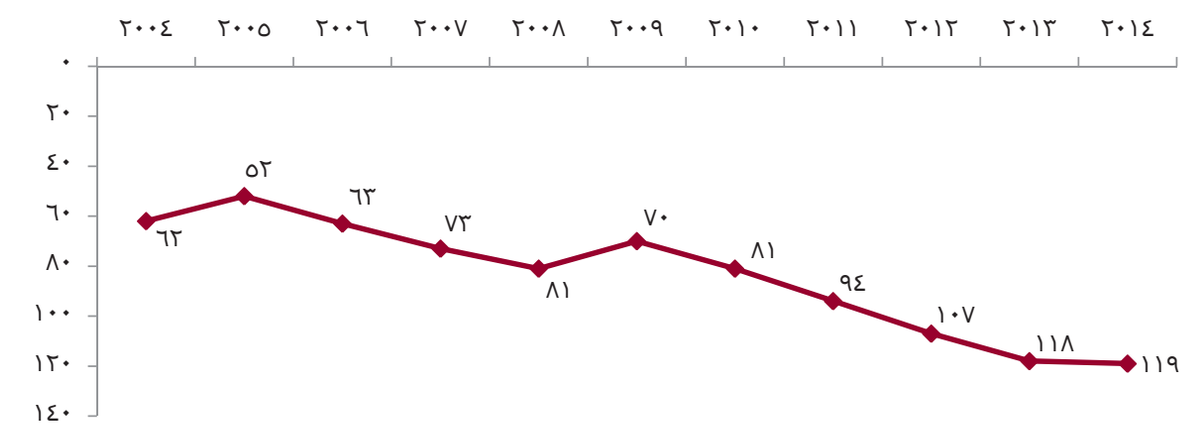

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي للسنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤.

ما هي مكونات مؤشر التنافسية

شكل(٢-٣): هرم التنافسية

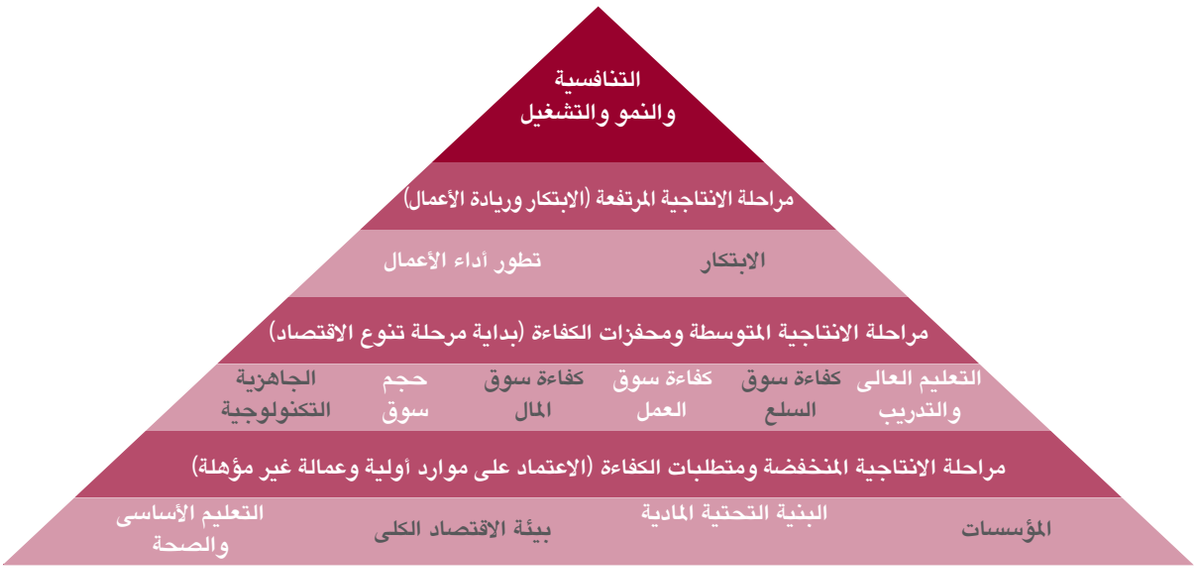

يعبر مؤشر التنافسية عن ثلاثة مراحل هامة في إنتاجية اقتصاد ما. ففي المرحلة الأولي وهي مرحلة الإنتاجية المنخفضة التي تمثل ٤٠٪ من درجة التنافسية، يعتمد النمو الاقتصادي علي وجود مؤسسات أساسية توجه السياسات النقدية والمالية، وكذلك توافر وسائل النقل والمواصلات، مع الاعتماد في العملية التصديرية علي المواد الأولية والعمالة غير المؤهلة الحاصلة علي تعليم وخدمات صحية أساسية. أما المرحلة الثانية وهي مرحلة الإنتاجية المتوسطة ومحفزات الكفاءة فهي تمثل ٥٠٪ من درجة التنافسية، وتعتمد بصورة أكبر علي العملية التصديرية القائمة علي القيمة المضافة، حيث تتمتع القوي العاملة بتدريب فني وتعليم عال، كما توجد أسواق مال متطورة وجاهزية تكنولوجية عالية، بما يسمح بتنويع الاقتصاد وتعميقه، وهي المرحلة التي وصلت إليها مصر مؤخراً. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتمثل ١٠٪ فقط من درجة التنافسية، وتتمتع القوي العاملة بالقدرة علي الابتكار وريادة الأعمال.

تحليل أداء مصر في مؤشر التنافسية

يوضح تحليل المؤشرات الفرعية لمركز مصر التنافسي في جدول (٢-١) تراجع أداء مصر في مراحل المؤشر الثلاثة. ففي مرحلة الإنتاجية المنخفضة، والتي تشتمل على ركائز المؤسسات والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والتعليم الأساسي والصحة، انحدر ترتيب مصر بواقع ٤٠ مركزاً، مع تراجع درجة التنافسية من ٤,٢ جرجة من إجمالي ٧ درجات في عام ٢٠٠٩ إلى ٣,٨ في عام ٢٠١٣، علماً بأن وزن هذه المرحلة يبلغ ٤٠٪ من قيمة مؤشر التنافسية العام. وفي مرحلة الإنتاجية المتوسطة، والتي تضم ركائز التعليم العالي والتدريب وكفاءة أسواق العمل والسلع والجاهزية التكنولوجية وحجم السوق، انخفض أيضاً ترتيب مصر بواقع ٢٩ مركزاً، مع تراجع درجة التنافسية من ٣,٩ درجة إلى ٣,٦ درجة خلال نفس الفترة، علماً بأن هذه المرحلة تزن نسبة ٥٠٪ من قيمة المؤشر العام. وكذا شهدت مرحلة الابتكار وتطور إدارة الأعمال والتي لا تمثل سوى ١٠٪ [٢] من قيمة مؤشر العام انخفاضاً كبيراً بقيمة ٣٣ مركزاً، وبما أدى إلى تراجع درجة التنافسية من ٣,٥ درجة إلى ٣,٣ درجة خلال الفترة نفسها.

٢. تختلف هذه النسب بين الأسواق المتقدمة والناشئة. كلما زاد تطور الاقتصاد، زاد وزن مرحلتي الإنتاجية المتوسطة والمرتفعة في درجة التنافسية، وانخفض نصيب المرحلة الأولي.

جدول (٢-١): وضع ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤

الترتيب/السنة	٢٠٠٩	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام	٧٠	١٠٧	١١٨	١١٩
١- مرحلة الانتاجية المنخفضة: الاعتماد فقط على الموارد الأولية والعمالة غير المؤهلة				
ترتيب المرحلة	٧٨	١١٠	١١٨	١٢١
المؤسسات	٥٦	٩٦	١١٧	١٠٠
البنية الأساسية	٥٥	٨٣	٩٨	١٠٠
المناخ الاقتصادي الكلي	١٢٠	١٣٨	١٤٠	١٤١
الصحة والتعليم الأساسي	٨٤	٩٤	١٠٠	٩٧
٢- مرحلة الانتاجية المتوسطة: بداية مرحلة التنوع واقتصاد عالى القيمة المضافة				
ترتيب المرحلة	٨٠	١٠١	١٠٩	١٠٦
التعليم العالي والتدريب	٨٨	١٠٩	١١٨	١١١
كفاءة سوق السلع	٨٧	١٢٥	١١٩	١١٨
كفاءة سوق العمل	١٢٦	١٤٢	١٤٦	١٤٠
تطوير سوق المال	٨٤	١٠٢	١١٩	١٢٥
الجاهزية التكنولوجية	٨٢	٩١	١٠٠	٩٥
حجم السوق	٢٦	٢٩	٢٩	٢٩
٣- مرحلة الانتاجية المرتفعة: الاعتماد بشكل أكبر على الابتكار				
ترتيب المرحلة	٧١	٩٦	١٠٤	١١٣
تطور الأعمال	٧٢	٨٣	٨٤	٩٥
الابتكار	٧٤	١٠٩	١٢٠	١٢٤

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي للسنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤.

هذا وقد استمر تدهور الترتيب الإجمالي للتنافسية ومؤشراته الفرعية لمصر خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ـ باستثناء بعض ركائز مرحلة الإنتاجية المتوسطة. حيث يشير الشكل (٢-٤) إلى استمرار الاتجاه النزولي في ترتيب مصر بمؤشر التنافسية العالمي من المرتبة ١٤٨/١١٨ في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ١٤٤/١١٩ في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ولكن تقدمت مصر في ركيزة محفزات الكفاءة بمرحلة الإنتاجية المتوسطة (من ١٠٩ إلى ١٠٦) وبعض من مؤشراتها الفرعية من بينها التعليم العالي والتدريب (من ١١٨ إلى ١١١)، وكفاءة سوق السلع بتحسن طفيف (من ١١٩ إلى ١١٨)، وكفاءة سوق العمل (من ١٤٦ إلى ١٤٠)، ومؤشر الجاهزية التكنولوجية (من ١٠٠ إلى ٩٥). أما بالنسبة لركيزتي المتطلبات الأساسية وتطور الأعمال والابتكار فقد تراجع ترتيب مصر عن العام الماضي ولكن بشكل طفيف في الأولى (من ١١٨ إلى ١٢١) عن الثانية (من ١٠٤ إلى ١١٣).

شكل (٢-٤): الترتيب المطلق والنسبي لمصر للمراحل الثلاثة في مؤشر التنافسية العالمي، ٢٠١٣/ ٢٠١٤-٢٠١٤/٢٠١٥

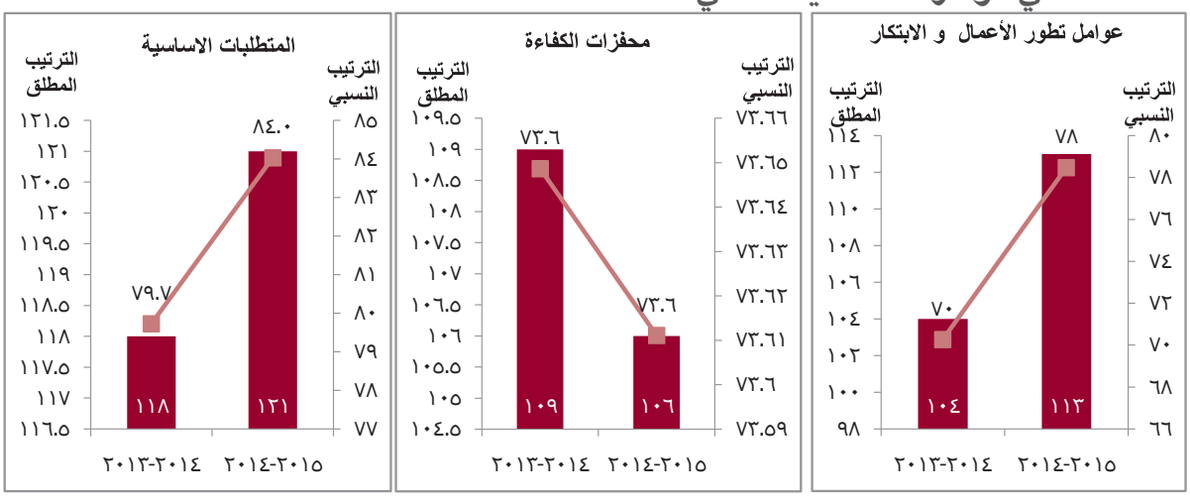

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥.

بناءً عليه، فإن مرحلة «محفزات الكفاءة» لابد أن تحظى باهتمام خاص نظراً لاستقرار وضع مصر النسبي عند مرحلة الاقتصاد المدفوع بالكفاءة، فضلاً عن ترجيحها بوزن ٥٠٪عند حساب مؤشر مصر العام في تقرير التنافسية العالمي، إضافة إلى مساهمتها بالنصيب الأكبر في تقدم مصر نسبياً في الترتيب التنافسي عن العام السابق. في الوقت نفسه، من الأهمية بذل المزيد من الجهد في ركيزتي المتطلبات الأساسية وتطور الأعمال والابتكار واللتين تتقاسمان الوزن المتبقي بواقع ٤٠٪ و١٠٪ على التوالي عند حساب مؤشر مصر في تقرير التنافسية العالمي.

شكل (٢-٥): تطور الأداء التنافسي لمصر في ركائز التنافسية العالمية ٢٠١٣/ ٢٠١٤-٢٠١٤/٢٠١٥

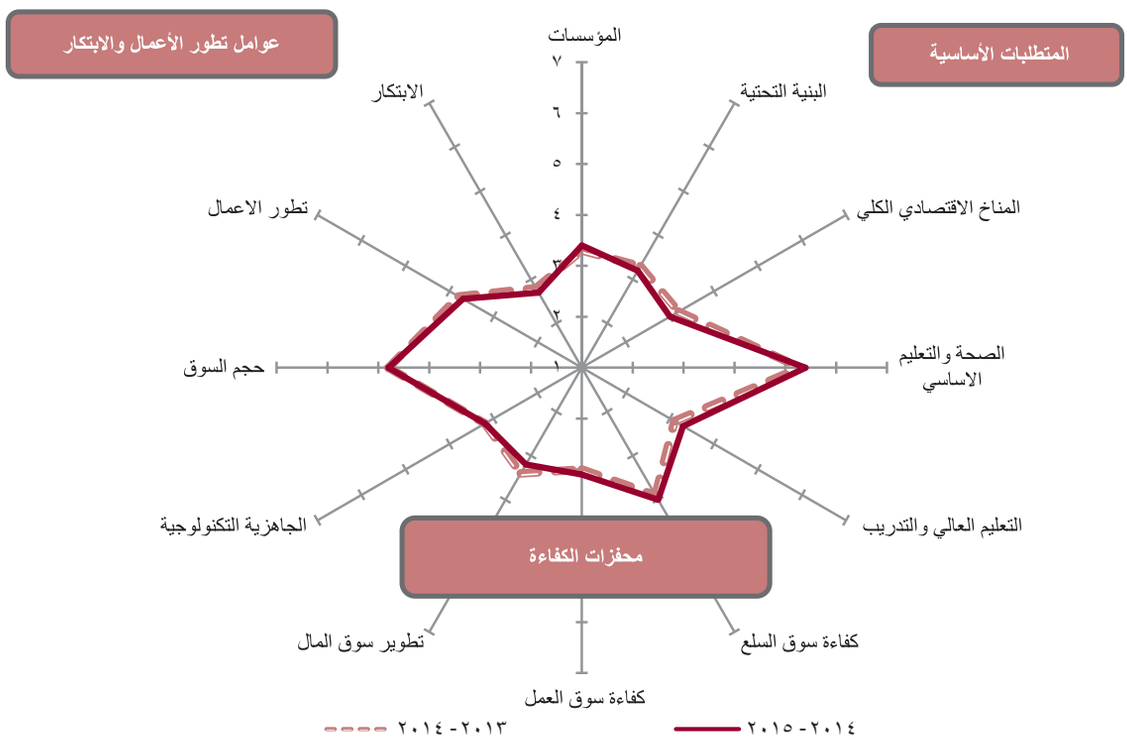

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥.

ورغم ضعف الوزن النسبي المخصص لركيزة تطور الأعمال والابتكار في إجمالي قيمة مؤشر مصر في تقرير التنافسية العالمي، إلا أن تراجع ترتيب مصر في هذه الركيزة بتسع مراكز من ١٠٤ في عام ٢٠١٣ إلى ١١٣ في عام ٢٠١٤، يدلل على التراجع الكبير الذي حدث في مناخ ممارسة الأعمال في الفترة اللاحقة على الثورة، والذي حيث جاء في المرتبة ١٤٨/١١٣ في عام ٢٠١٤ مقارنة بالمرتبة ١٤٤/١٠٤ في عام ٢٠١٣. ويشير ضعف الأداء في هذه الركيزة إلى أن مصر لازالت تعتمد على انخفاض تكلفة الإنتاج ووفرة الموارد الطبيعية كميزة تنافسية لاقتصادها، بدلاً من الاعتماد على عمليات تطوير المنتجات، كما يشير إلى الضعف الشديد في قدرة الاقتصاد المصري على الولوج للأسواق الدولية عالية التنافسية.

ولعل الحكومة الحالية تدرك أهمية هذا المحور بالنسبة لتنافسية الاقتصاد، ما دفعها لتخصيص مادة في دستور عام ٢٠١٤ لتشجيع التعليم والبحث العلمي عن طريق رفع مخصصاتهم المالية، وهو ما تم بالفعل في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حين تم زيادة مخصصات البحث العلمي من ٧٦٥,٧ مليون جنيهاً مصرياً في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ما يقرب من مليار جنيهاً مصرياً في خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، فضلاً عن إفراد محوراً خاصاً للابتكار والمعرفة والبحث العلمي في رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ لاستهداف تقوية هذه الركيزة المحورية والعمل على تعزيز القدرات الابتكارية من خلال رفع نصيب اقتصاد المعرفة من الناتج القومي، ودعم الحكومة التكنولوجية وتشجيع براءات الاختراع وإعادة هيكلة مؤسسات وكيانات البحث العلمي والتكنولوجيا والعلوم المتخصصة، واستهداف قوانين وتشريعات جديدة لعلوم التكنولوجيا الحديثة وتنظيم وتحفيز الجامعات ومراكز البحوث على تطوير أساليب البحث العلمي.

جدول(٢-٢): وضع ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمي
مقارنة ببعض الدول خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤

الدولة	٢٠٠٤ (١٠٤ دولة)	٢٠٠٩-٢٠١٠ (١٣٣ دولة)	٢٠١٤-٢٠١٥ (١٤٤ دولة)	الترتيب بحسب الثلث
الامارات	١٦	٢٣	١٢	(الثلث الأول)
السعودية	--	٢٨	٢٤	(الثلث الأول)
ماليزيا	٣١	٢٤	٢٠	(الثلث الأول)
الأردن	٣٥	٥٠	٦٤	(الثلث الثانى)
جنوب أفريقيا	٤١	٤٥	٥٦	(الثلث الثانى)
تونس	٤٢	٤٠	٨٧	(الثلث الثانى)
الصين	٤٦	٢٩	٢٨	(الثلث الأول)
المكسيك	٤٨	٦٠	٦١	(الثلث الثانى)
المغرب	٥٦	٧٣	٧٢	(الثلث الثانى)
مصر	٦٢	٧٠	١١٩	(الثلث الأخير)
تركيا	٦٦	٦١	٤٥	الثلث الأول))
اندونيسيا	٦٩	٥٤	٣٤	(الثلث الأول)
كينيا	٧٨	٩٨	٩٠	(الثلث الثانى)
نيجيريا	٩٣	٩٩	١٢٧	(الثلث الاخير)
اثيوبيا	١٠١	١١٨	١١٨	(الثلث الاخير)

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي للسنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤.

لم يتوقف الأمر عند تراجع الترتيب المطلق لتنافسية الاقتصاد المصري، بل امتد أيضاً إلى تدهور الوضع النسبي لتنافسية هذا الاقتصاد مقارنة بالاقتصاديات في مراحل التطور المماثلة في العالم. إذ يبين الجدول رقم (٢-٢) تطور وضع مصر مقارنة ببعض الدول المختارة والتي كانت تنتمي إلى نفس مجموعة تنافسية مصر في عام ٢٠٠٤. ففي حين انتقلت مصر إلى الثلث الأخير من القائمة في عام ٢٠١٤ بعدما كانت في الثلث الثاني في عام ٢٠٠٤، انتقلت كل من تركيا والصين وإندونيسيا إلى الثلث الأول من القائمة في عام ٢٠١٤ بعدما كانوا في الثلث الثاني في عام ٢٠٠٤، فيما حافظت دول مثل جنوب أفريقيا والمكسيك والمغرب والأردن على بقائها فى الثلث الثاني من القائمة. وبما يعني تراجع ترتيب مصر التنافسي إلى مجموعة الدول الأقل نمواً في منطقة أفريقية جنوب الصحراء مع دول مثل ليسوتو وغانا وكوت ديفوار، علماً بأن الأخيرة قد عانت من حرب أهلية طويلة خلال عقد التسعينات وأوائل الألفية (جدول ٢-٣).

جدول (٢-٣): تراجع ترتيب مصر إلي مصاف الدول الأفريقية أسفل الصحراء

الدولة	٢٠١٤
ليسوتو	١٠٧
غانا	١١١
كوت ديفوار	١١٥
الكاميرون	١١٦
مصر	١١٩
تنزانيا	١٢١
سوايزلاند	١٢٣
زيمبابوي	١٢٤

جدول (٢-٤): أهم المجالات التي تركزت فيها إصلاحات الدول التي نجحت في تعزيز تنافسيتها

	ماليزيا	الصين	اندونيسيا	تركيا
المتطلبات الأساسية				
المؤسسات	√	√	√	
البنية التحتية	√		√	√
استقرار الاقتصاد الكلى			√	√
التعليم الابتدائى والصحة		√	√	√
محفزات الكفاءة				
التعليم العالى والتدريب			√	√
كفاءة سوق السلع	√			
كفاءة سوق العمل	√	√		
تنمية القطاع المالى		√	√	√
حجم السوق				
الجاهزية التكنولوجية			√	
الابتكار وتطور الأعمال				
مدى تقدم الأعمال	√			
الابتكار			√	

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقارير التنافسية العالمية، إصدارات مختلفة.

ماذا تقول التجارب الدولية في شأن رفع التنافسية؟

تشير التجارب الدولية في مجال تحسين تنافسية الاقتصاد خلال العقد الماضي إلى أن منهجية الإصلاح الشامل بالتركيز على كافة ركائز مؤشر التنافسية كانت الأنجح في معظم الدول، ولعل هذا ما فعلته العديد من دول شرق آسيا وتركيا والتي انتقلت إلى مقدمة التصنيف التنافسي العالمي مؤخراً. وهذا ما تعكسه الإصلاحات التي قامت هذه الدول بتنفيذها والتي استهدفت مواطن الضعف في اقتصاداتها، ولاسيما في ركائز دعم البنية التحتية ورفع كفاءتها بالإضافة إلى الحرص على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى (تقليص عجز الموازنة العامة، تقليل حجم الدين العام، تخفيض وتثبيت معدل التضخم)، وتنمية القطاع المالى نظراً لدوره المحورى فى تمويل عملية التنمية المستدامة. ويوضح الجدول رقم (٢-٤) أهم المجالات التي استهدفتها مجموعة دول ماليزيا، الصين، إندونيسيا، وتركيا لرفع قدرتها التنافسية، والتي استهدفت دعم مرحلتي المتطلبات الأساسية ودعم الكفاءة حيث أنهما يمثلا الوزن الأكبر في درجة التنافسية.

ويوضح الجدول (٢-٥) أهم العقبات التي تواجه المستثمرين في مصر وتأثيرها علي تنافسية الاقتصاد في الركائز المختلفة في مؤشر التنافسية العالمي.

جدول (٢-٥): العقبات التي تواجه المستثمر وأثرها علي تنافسية الاقتصاد في الركائز المختلفة

العقبة	التأثير على ترتيب مصر
دراسة الجدوى	لا يوجد قانون لتنظيم الإفصاح وتداول المعلومات
اقتناء الأرض	حقوق الملكية (١٠٤) – كفاءة الاطار القانونى فى تسوية النزاعات (١٠٥) – قوة حماية المستثمر (١١٧) – مؤشر الحقوق القانونية (١١٣)
تأسيس وتشغيل الشركات	عدد الاجراءات اللازمة لبدء المشروع (٧٨)
اعداد المكان (رخصة مكان، طاقة ، مياه ، اتصالات..)	جودة البنية التحتية (١٢٥) – جودة الطرق (١١٨) – جودة المعروض من الكهرباء (١٢١)
تراخيص التشغيل	المدفوعات غير المنتظمة والرشاوى (٦٥) – الوساطة والمحسوبية فى القرارات التى يتخذها موظفو الحكومة (٣٦) – عبء الضوابط الحكومية (٤٦)
الانتاج والتشغيل	وجود الحواجز التجارية (١٢١) – معدل التعريفة التجارية (١٣٦) – عبء الاجراءات الجمركية (٨١) – جودة المنتجات المحلية الوسيطة (١٠٦)
الخروج من السوق	يستغرق عدة سنوات
التمويل	توافر الخدمات المالية (١٢٩) – سهولة الحصول على القروض (١٢٩)
تسجيل الشركة	حقوق الملكية (١٠٤) – المدفوعات غير المنتظمة والرشاوى (٦٥) – الوساطة والمحسوبية فى القرارات التى يتخذها موظفو الحكومة (٣٦) – عبء الضوابط الحكومية (٤٦) – عدد الاجراءات اللازمة لبدء المشروع (٧٨)
التراخيص	المدفوعات غير المنتظمة والرشاوى (٦٥)
الانتاج والتشغيل	وجود الحوافز التجارية (١٢١) – معدل التعريفة التجارية (١٣٦) – عبء الاجراءات الجمركية (٨١) – معدل الضريبة (٩٠) – تأثير الضرائب على الحافز نحو العمل (١١٧) – درجة المنافسة المحلية (١٣٣) – فاعلية السياسة المناهضة للاحتكار (١١١)
العمالة	ممارسات التعيين والفصل (٦٩) – تكلفة فصل العمالة (١٣٤)

كيفية رفع تنافسية اقتصاد مصر

يواجه الاقتصاد المصري فجوة تمويل متنامية عبر الوقت مع اتساع الفارق بين معدلات الإدخار ومعدلات الاستثمار المحلية كما هو مبين بالشكل رقم (٢-٦)، الأمر الذي تبرز معه أهمية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لتمويل عجز فجوة التمويل المحلية، بغية الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

شكل (٢-٦): فجوة التمويل المحلية بمصر، ٢٠١١/ ٢٠١٢-٢٠١٣/٢٠١٤

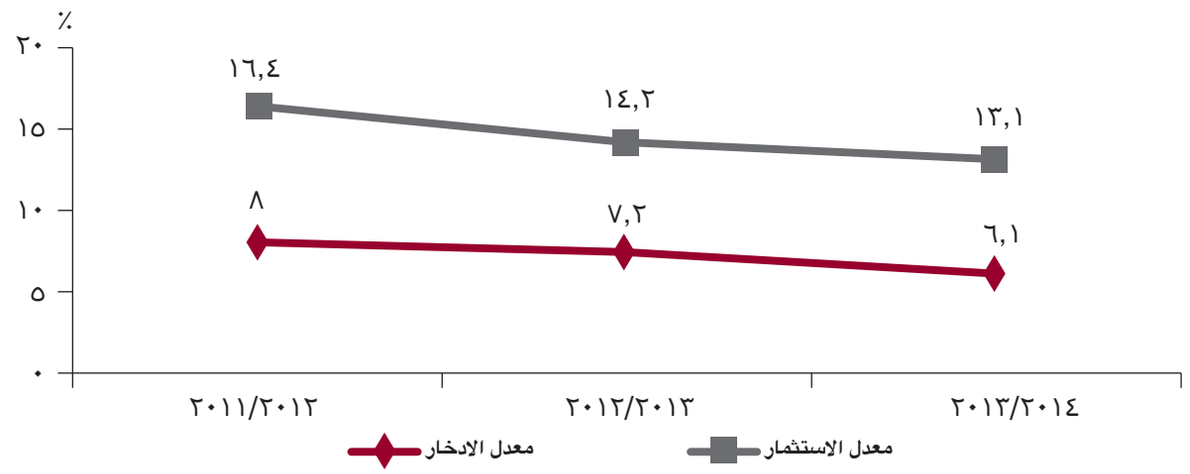

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ولرفع تنافسية الاقتصاد المصري نحتاج في البداية إلى الإجابة عن بعض الأسئلة المترابطة الهامة، والتي يأتي في مقدمتها المدخل الأول عن **معدل النمو الاقتصادى المطلوب**. فبحسب **مدخل زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل**، تستطيع كل زيادة نسبتها ١٪ في معدل النمو الاقتصادي توليد ١٠٠ ألف فرصة عمل فى المتوسط، وبما يعني ضرورة استهداف نمو قدره ٩,٥٪ للتأكد استيعاب جميع الداخلين الجدد الى سوق العمل سنويا والمقدر عددهم بحوالى ٧٠٠ ألف، إضافة إلى تشغيل ٢٥٠ ألف متعطل من البطالة المتراكمة قبل ذلك لخفض نسبة البطالة تدرجياً. وبحسب **مدخل مضاعفة متوسط دخل الفرد** فإننا نحتاج لنمو اقتصادى قدره ٧٪ لمدة ١٠ سنوات لمضاعفة الناتج القومى الإجمالى، فإذا أخذنا فى الاعتبار النمو السكانى فإننا نحتاج إلي النمو بمعدل ٩,٥٪ لمضاعفة متوسط دخل الفرد وهو فى النهاية سيكون رقما مازال متواضعا مقارنة بالدول الأخرى حينئذ. أما **المدخل الثالث وهو توسيع منظومة شبكات الأمان الاجتماعى** فيؤكد ضرورة إعادة هندسة شبكات الأمان الاجتماعى (الدعم) برفع كفاءة المنظومة، وتوصيل المزيد من المزايا للفئات وليس خفض الدعم، ولكن مع ارتفاع نسب البطالة والفقر سنظل فى احتياج لمبالغ كبيرة لتمويل هذه الشبكة، مع الحفاظ على استثمارات الدولة فى البنية الأساسية والتعليم والصحة، وبما يؤكد الحاجة للمزيد من الموارد التى لن تتأتى إلا بنمو اقتصادى صحى بحوالى ٩,٥٪ يمكن تحصيل ضرائب عليه.

يتعلق السؤال الثانى **بإمكانية تحقيق هذا النمو المطلوب**، والذي يجب ألا يقل بحال عن ٩,٥٪ سنوياً حتى يرفع مستوى معيشة المصريين، علماً بأن معدل الإدخار القومى الحالي لا يسمح بتوليد نمو أكثر من ٣,٥٪، وبالتالى تظهر أهمية حفز وزيادة مشاركة القطاع الخاص المحلي في الاستثمارات الوطنية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتعويض هذه الفجوة. وهنا تبرز أيضاً أهمية إصلاح القطاع المالى حتى يسهم في رفع معدلات الادخار المحلى إلى مستويات أعلى. ويأتي السؤال الثالث حول **كيفية اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية اللازمة لتوليد معدل النمو المطلوب**، الأمر الذي يتضمن العديد من التحديات المتعلق بالإطار المؤسسي الحاكم، فمن ناحية أولى نواجه تحدي ضبط الاطار التشريعى المنظم، والذي لابد أن يكون متوائم مع المتعارف عليه دوليا، ليصب فى مصلحة اقتصاد مصر، يحقق كفاءة وسرعة ودقة فى اتخاذ القرار وانهاء الاجراءات، ومن ناحية ثانية نواجه تحدى التنافسية الدولية حيث تسعى كل الدول لاجتذاب استثمارات لتمويل خططها التنموية طويلة الأمد.

ما هي خطة العمل؟

استطاعت مصر تحقيق تحسن نسبي في تنافسية الاقتصاد في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ من خلال تنفيذ عدة إصلاحات تضمنت:

- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية لعام ٢٠٠٢.
- تطوير معايير المحاسبة المصرية وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ للتوافق مع معايير المحاسبة المصرية.
- قانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٨ ببعض التعديلات على قانون سوق رأس المال لحماية حقوق المستثمرين وعدم التلاعب فى الأسعار بالبورصة.
- قانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٨ ببعض التعديلات على قانون سوق رأس المال خاصة بتعزيز الشفافية وكفالة مقتضيات الحوكمة والإفصاح.
- قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة.
- خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٨، شارك القطاع الخاص في أربعة مجالات رئيسية للبنية الأساسية، وهي الاتصالات، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والطاقة.
- إتمام الحكومة التعاقد في يونيو ٢٠٠٩ مع تحالف شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة وشركة أكيلا للمرافق، وذلك لتصميم وتنفيذ وتمويل وتشغيل وإدارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي لمدينة القاهرة الجديدة بطاقة ٢٥٠ ألف متر مكعب في اليوم.

وبعد استعراض الصورة الكلية للاقتصاد المصري خلال العشر سنوات الماضية والحافلة بالتحديات الحرجة التي لا بد من الوقوف عليها والتصدي لها، برزت عدة أولويات للإصلاح تستهدف معالجة أوجه الخلل ومواجهة تلك التحديات والتي يمكن تقسيمها وفقاً للمدى الزمني لعملية الإصلاح إلى إصلاحات فى **الأجل القصير** ذات مكاسب سريعة، تتضمن:

- الاسترشاد بقواعد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OECD، والمتعلقة بالتشريعات الخاصة بمناخ الاستثمار.
- خلق منظومة لدراسة الأثر الاقتصادى للتشريعات Economic Impact Assessment.
- استهداف حكومة غير مرئية تحقق رغبات وخدمات المواطن والمستثمر دون أن يشعر بعبء القيود التنظيمية.
- العمل على بعض القوانين الملحة التي يؤدي تنفيذها إلى تحقيق مكاسب سريعة أبرزها قوانين الشركات، وتسجيل الضمانات المنقولة، ورفع رأس المال وتراخيص البناء.
- إعادة النظر في قوانين الاستثمار، وإصدار اللائحة التنفيذية للقانون الجديد.

وفى **الأجل المتوسط** يقترح تعديل القوانين التي تتطلب فترة أطول من الزمن مثل قانون التجارة والتوكيلات وإجراءات الملاحة وغيرها. أما **إصلاحات الأجل الطويل** فقد تتضمن قانون التسجيل العقارى، وقوانين الإفلاس والخروج من السوق. هذا بالإضافة إلى بعض التدابير التي يعد اتخاذها أولوية ملحة في الوقت الراهن أهمها:

- ضرورة البدء فى تنفيذ السياسات التى من شأنها زيادة إنتاجية الاقتصاد المصرى وتنافسيته وزيادة الاستثمارات المحلية وتحسين كفاءتها، لتحقيق معدلات نمو تسهم بدورها فى رفع معدل الادخار.
- فى حالة بقاء الوضع الحالي كما هو عليه بدون انتهاج أية إصلاحات هيكلية عميقة، سيستمر تدهور أداء مصر في المؤشر وستظل الاستثمارات فى نفس المستوى، وهو ما لا يحقق النمو المنشود أوخلق فرص عمل فى ظل ثبات الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- فى حالة العمل علي تحسين معدلات الاستثمار، ومع بقاء معدلات الادخار فى مستواها المتدنى، سيتزايد اعتماد مصر على التمويل الأجنبى سواء في شكل تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر أو الاقتراض والمنح والاستدانة الأجنبية.
- من الهام إعطاء الأولوية لإصلاح القطاع المالى وإيجاد آليات للادخار المتوسط وطويل الأجل لتمويل الاستثمارات المحلية وزيادة الاعتماد عليها في الأجل المتوسط (يلاحظ إقبال المصريين على شراء سندات قناة السويس فى ظل غياب أدوات الاستدانة الحكومية التمويلية متوسطة الأجل بصفة عامة، واقتصارها على أذون الخزانة قصيرة الأجل).
- تجدر الإشارة إلي أن الإصلاحات الأخيرة التي شملت مشروع قناة السويس وترشيد الدعم من شأنها التأثير ايجابياً على ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمي نتيجة التداعيات الإيجابية علي تنافسية البنية التحتية وتخفيض عجز الموازنة ومن ثم تحرير موارد لتمويل الإنفاق المنتج الداعم للإنتاجية والتنافسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يسهم فى توزيع ثمار النمو وتخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويوضح شكل (٢-٧) الدائرة الحميدة من الإصلاحات الاقتصادية وتفاعلها مع التنافسية والنمو الاقتصادي.

شكل (٢-٧)

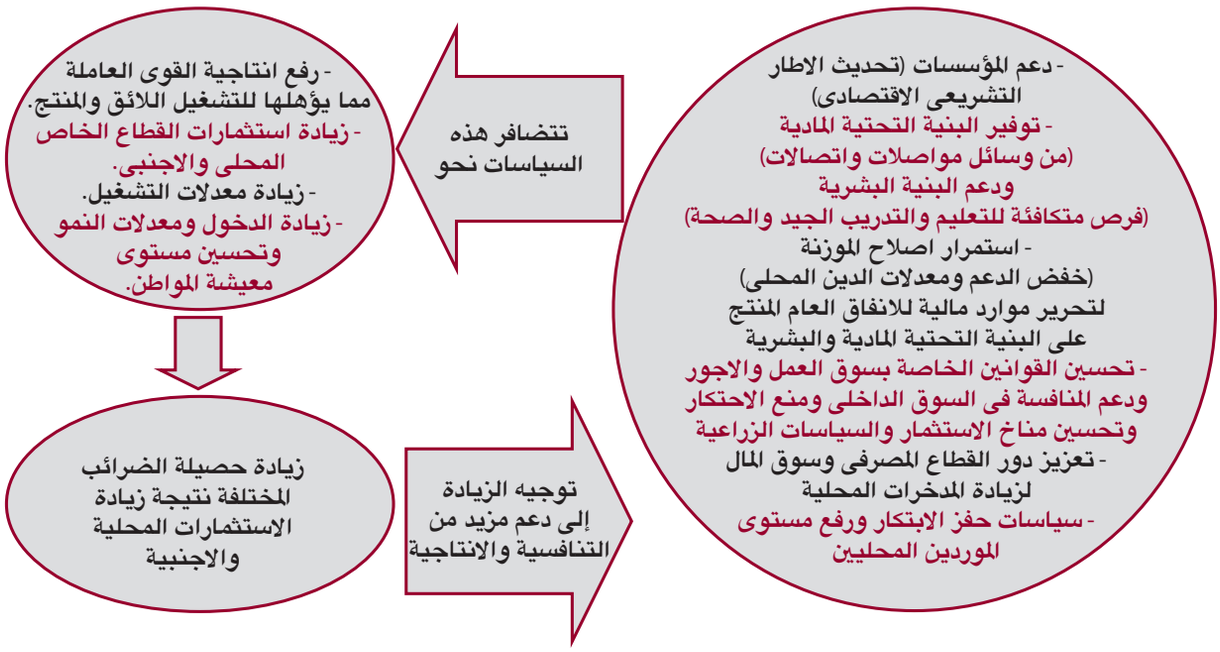

بناءً على ما تقدم، يتلخص الدور المعهود للمجلس الوطني المصري في دعم تنافسية الاقتصاد المصري من خلال تقديم مقترحات لدعم التنافسية فى مجالات مختلفة تستند إلى الحجج المبنية على نتائج التحليل (evidence based policy advocacy)، ومناقشة النتائج والسياسات المقترحة من خلال تواصل المجلس الوطنى مع أطراف المجتمع المختلفة، بهدف تحقيق التوافق المجتمعى على السياسات الاقتصادية المناسبة التى تؤثر على ترتيب مصر فى كافة ركائز مؤشر التنافسية ومن ثم تحقيق أهداف رفع إنتاجية الاقتصاد وتنافسيته ورفاهية المواطن المصرى.

وقد قام المجلس بالفعل باقتراح إطلاق المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال «إرادة» فى تقريره الرابع للتنافسية المصرية، الذى صدر عام ٢٠٠٧، والمختصة بمراجعة اللوائح والتشريعات الاقتصادية المؤثرة على مناخ الاستثمار . حيث تم بالفعل إنشاء وحدات داخل اثنى عشر من الوزارات المعنية تتبع وحدة مركزية يرأسها وزير التجارة والصناعة. كما بدأ المجلس في إعداد مؤشرات لتنافسية المحافظات لقياس الترتيب التنافسي للمحليات إلا أنه توقف نظراً لنقص التمويل المخصص. فضلاً عن إعداد المجلس لاستراتيجية التنافسية المستدامة في عام ٢٠١٠، والتي تم إطلاقها في عام ٢٠١٢ وتضمنت تطوير محور قناة السويس والتعامل مع مشكلات استدامة الطاقة والتعليم، وعقده عدد من اللقاءات وورش العمل التي أسفرت عن إصدار قرار جمهورى رقم ٢١٨ / ٢٠١٣ بتعديل قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لعام ١٩٩٨ لتيسير إجراءات تخصيص الأراضي الزراعية. وأخيراً قام المجلس بتحديث استراتيجية دعم تنافسية السياحة المصرية فى ٢٠١٣.

الخلاصة

مما سبق يتضح أن الدول التي تنتهج إصلاحات اقتصادية دون وضع سياسات نشطة تستهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد على نحو مستدام وتغفل محاور هامة مثل دعم التنمية التكنولوجية وتنشيط مناخ الاستثمار واعتناق اقتصاد متنوع ذي قيمة مضافة، إنما تفشل في تحقيق هياكل متزنة من النمو الاقتصادي تنمو بوتيرة أسرع، ولا تقوى علي منافسة الدول الأخرى في الأسواق العالمية وجذب التدفقات النقدية اللازمة لتحفيز النمو ودعم التشغيل. كما أن الدول التي تنفذ إصلاحات اقتصادية لمجرد تحقيق نمو اسمي دون أن تضع رفاهية شعبها فى عين الاعتبار لا تحقق تقدماً ملموساً فى مكافحة الفقر وتخفيض البطالة. وفي النهاية فإن سياسات دعم الاستثمار وزيادة الانتاجية وحفز التنافسية هى سياسات ديناميكية ومتغيرة بحسب التغيرات العالمية ووتيرة تقدم تنافسية الدول الأخري.

المراجع

Ghanem, Amina. 2013. Public Spending and Sustainable Competitiveness, in Towards Sustainable Competitiveness: Restructuring Institutions in Egypt. Cairo: Egyptian National Competitiveness Council.

World Bank. 2009. Knowledge Brief: What is Inclusive Growth? Washington: World Bank.

World Economic Forum (WEF). Various Issues. Global Competitiveness Report (GCR). Geneva: World Economic Forum.

الفصل الثالث

إدارة دفة الاقتصاد في مواجهة التحديات

مقدمة

تتمتع مصر بالعديد من المزايا التي تسمح لها بأن تصبح دولة غاية في التقدم على الأمدين المتوسط والطويل. فهي تتحلى بموقع جغرافي استراتيجي،و مواردٍ بشرية من الشباب تمثل قوة عمل ضخمة، واتفاقيات تجارية متعددة تسمح لها بأن تصبح مركزا تجارياً هاماً، هذا بالإضافة إلي مواردٍ طبيعية متنوعة. وتتضافر هذه المزايا لتعضد من قدرة مصر الإنتاجية. وبالرغم من توافر هذه المزايا تاريخياً إلا أنه لم يتم الإستفادة منها على النحو الكافي من قبل صناع القرار والقطاع الخاص لخلق نموذج نمو مستدام في مصر، وهو الأمر الذي يتطلب التعامل مع التحديات الهيكلية التي لطالما واجهتها مصر لعقود، وتنمية رأس المال البشري اللازم لقيادة هذا النمو.

في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي انصب اهتمام الحكومة بشكل كبير علي الاستثمار في قاعدة البنية التحتية، ومحاولة تطبيق إصلاحات اقتصادية متعددة شملت إعادة هيكلة شبكات الأمان الاجتماعي لنقل شرائح المجتمع الأقل حظاً إلى مستويات أفضل من المعيشة. ولكن لم تحدث هذه الاصلاحات التغيير الجذرى اللازم لعلاج الاختلالات التى كانت قد بدأت فى الظهور فى الاقتصاد المصرى وخاصة فى أواخر التسعينيات. وبعد مرور العديد من العقود، وزيادة معدلات النمو السكانى والنشاط الاقتصادى أصبحت مصر في حاجة إلى المزيد من الاستثمارات في بنيتها التحتية، بما في ذلك قطاعات الطاقة، والنقل، والمياه والصرف الصحي، علاوة على قائمة أخري من المتطلبات ذات العلاقة المباشرة بالنمو المستدام هي:

- خدمات صحية وتعليمية أفضل لتحسين مستوى رفاهية القوة السكانية المتزايدة، وتشكيل قوي عاملة ماهرة من الشباب لتلبية احتياجات السوق من العمالة،
- تطوير آليات التجارة الداخلية لتلبية احتياجات المنتجين والمستهلكين، والقضاء على تشوهات السوق الناجمة عن غياب الشفافية والقدرة على النفاذ إلي الأسواق،
- إعادة هيكلة نظم ادارة الحكومة والخدمة المدنية، والتشريعات الخاصة بالاستثمار في الزراعة والتصنيع والخدمات،
- وضع قائمة بالأهداف الداعمة للقدرة التنافسية على مستوى القطاعات المختلفة، وذلك بغرض مواجهة المعوقات المزمنة التي تجابهها الأنشطة الاقتصادية، وكذلك الأنشطة الجديدة ذات القيمة المضافة العالية، كما هو موضح في الفصل الثانى.

ويعتبر أهم مطلب لتحقيق نقلة هيكلية ونوعية في تنافسية الاقتصاد المصري، ومعدلات وجودة نموه، هو وجود خطة عمل للحكومة، مترابطة ومتسقة وسريعة التنفيذ، ومن الضرورى أن تكون هذه الخطة من الشمول بحيث تحقق السياسات الاقتصادية الكلية احتياجات المحافظات والمحليات التفصيلية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كان واضحاً ان كل جولة من جولات الاصلاح الاقتصادى التى تم تطبيقها منذ منتصف العقد الماضى قد تلاها ردود افعال ايجابية على المستويات الاقتصادية المختلفة، الا انه بعد كل صدمة خارجية او داخلية جاءت محاولات تأمين مكاسب سريعة على حساب استكمال تطبيق الأهداف التنموية المتوسطة والطويلة الاجل والتى كانت ستضمن عدالة اكثر فى توزيع مكاسب النمو والحفاظ على الزخم المتولد عن الإصلاحات الاقتصادية.

ولم تشهد خطط الحكومة الاقتصادية خلال العشر سنوات الماضية اى تغيير جذرى يذكر، حيث تم التركيز بشكل أساسى على الأهداف السابق ذكرها، بالإضافة الى أهداف أكثر تحديدا وفقا للتطورات التى شهدتها بعض القطاعات على مر السنين. ولكن بعد مرور خمس سنوات واجه فيها الاقتصاد المصري التداعيات الاقتصادية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، يقف الاقتصاد الآن في مفترقٍ طرق، حيث تتوفر له الفرصة لتحقيق هدفاً رئيسياً وهو تحقيق معدلات نمو مرتفعة ولكن أكثر انصافاً واستدامة. وتدعم الإرادة السياسية الحالية الخطوات الإصلاحية الجريئة التي من شأنها تعزيز اقتصاد متوازن وتنافسي ومستدام. فقد واجهت الإرادة السياسة الجديدة مؤخراً الكثير من المحظورات الاقتصادية التاريخية، والمتعلقة بالدعم خاصة إعادة هيكلة نظام البطاقات التموينية، واسعار الطاقة. وجدير بالذكر أن نظام الدعم النقدي الجديد، والزيادات المنصوص عليها في الدستور للإنفاق على الصحة والتعليم هي أمور تمثل فرصة فعلية لتحسين شبكات الضمان والأمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم التسليم بأن خروج الاقتصاد المصري من عنق الزجاجة يحتم تنفيذ المزيد من الإصلاحات الصعبة للحيلولة دون تدهور رأس المال البشري والبنية التحتية، مع توفير الحماية اللازمة للفقراء والمهمشين.

وقد شد مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، والذي انعقد في شهر مارس ٢٠١٥، انتباه المستثمرين والمؤسساتٍ على المستوى الدولي إلي إمكانية حدوث تغيير فعلي في مصر ليس فقط علي مستوي الإرادة السياسية ولكن أيضاً علي مستوي التنفيذ من أجل تدارك مشاكل مصر المزمنة، وتحقيق مستويات نمو اقتصادي واستثمارات وفرص عمل كافية ولائقة لتحسين مستوي معيشة المصريين. وفي هذا المفترق يصبح من الهام إدارة دفة الاقتصاد بحرفية وبسرعة من أجل مواجهة التحديات التي تحد آفاق تقدم مصر.

ونقوم في هذا الفصل بمراجعة بعض المؤشرات والأهداف الاقتصادية لمصر لاستنباط الإصلاحات اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي المطلوب.

النمو الاقتصادي

الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي يحميان الاقتصاد المصرى من الانكماش

تمر مصر بفترة انتقالية منذ ثورة يناير ٢٠١١، ترتب عليها تقلبات في النشاط الاقتصادي والنمو، حيث أثرت الأحداث السياسية بالسلب على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة. فقبل ثورة ٢٠١١ شهد النمو الاقتصادى فى مصر تحسناً مستمراً مدفوعاً (١) بالاستهلاك الخاص، و(٢) التحسن في الطلب الخارجي بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، و(٣) الأثر الإيجابي لحزمة من الإصلاحات الاقتصادية قادتها الحكومة وتم تنفيذها في ٢٠٠٥. فقد ارتفع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢٪ في السنة المالية ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى ٧,١٪ في السنة المالية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، وانخفض إلى ٤,٧٪ في السنة المالية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ بعد الأزمة المالية العالمية، ثم ما لبث ان ارتفع إلى ٥,١٪ في السنة المالية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ قبل ان يهبط بشكل ملحوظ إلى ١,٨٪ في أعقاب ثورة ٢٠١١.

ومع انخفاض حِدة التوترات السياسية في مصر بدأت معدلات النمو الحقيقى للناتج المحلي الإجمالى في التعافي بشكل تدريجي، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ مقارنة بالربع المقارن من السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١. ولقد ظل النمو منخفضًا خلال فترة رئاسة محمد مرسي فى ٢٠١٢/٢٠١٣، وبدأ التحسن بعد اندلاع الثورة الثانية في يونيو ٢٠١٣.

شكل (٣-١): النمو الحقيقى السنوى للناتج المحلي الإجمالى

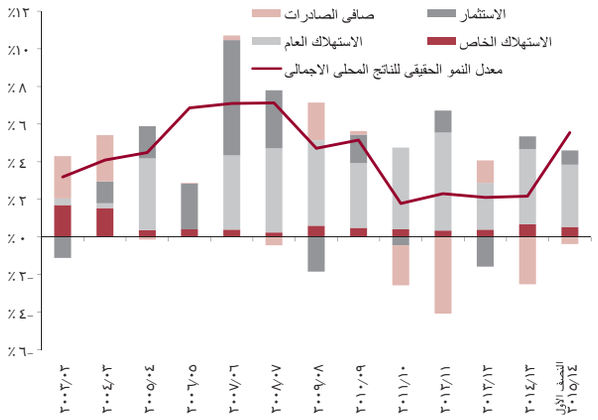

شكل (٣-٢): أداء محددات النمو

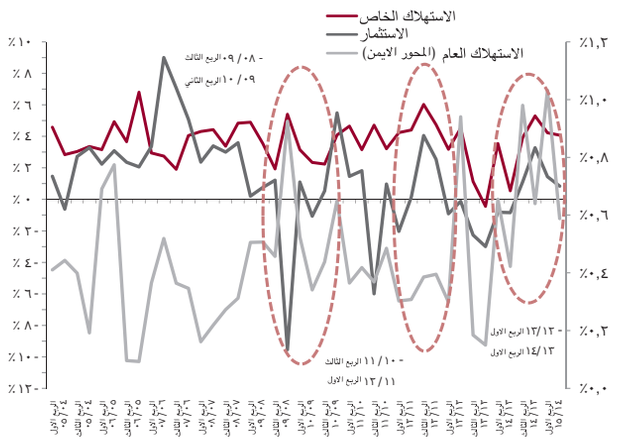

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وبدراسة الفترات الثلاثة للصدمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها الاقتصاد المصري في ٢٠٠٨ و٢٠١١ و٢٠١٣، يتبين وجود عدد من العوامل التي ساعدت في حماية الاقتصاد من الإنكماش الحاد وعززت من النمو الاقتصادي بعد هذه الصدمات.

شكل (٣-٣): التطور التاريخي للنمو الحقيقى للناتج المحلي الإجمالى

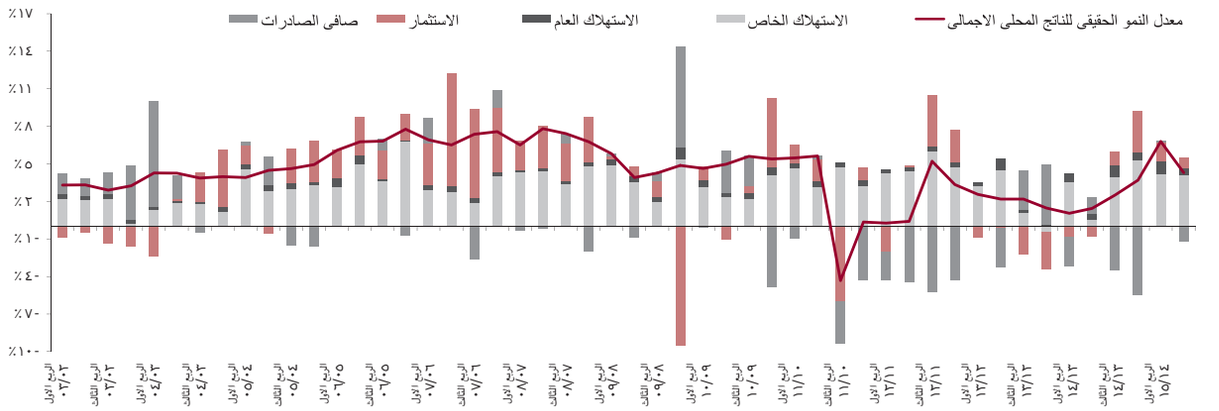

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وتتضمن هذه العوامل ما يلي: (١) صمود الاستهلاك الخاص لا سيما للفئات ذات الدخل المرتفع، والمتوسط، والقطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى تنوع مصادر نمو الاقتصاد المصري، و(٢) زيادة الإنفاق العام من خلال حزم إنفاق جارى ورأسمالى لتنشيط النمو الاقتصادي فى ٢٠٠٨ و٢٠١٣، و(٣) الإستجابة السريعة نسبيا للاقتصاد للتغييرات فى السياسات الاقتصادية والتي تمثلت في شكل اصلاحات اقتصادية واجتماعية واستقرار سياسي، مما أسهم في تخفيض مدة الأزمة وحِدة الآثار السلبية للصدمات.

الاستثمار هو السبيل للنمو في المستقبل

وبينما ساعد النمو المطرد للاستهلاك الخاص فى الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، وكذلك إدارة السياسة المالية، على تكيف الاقتصاد وصموده فى السنوات التالية لثورة ٢٠١١، فانه على الجانب الآخر كان للاستثمار وصافي الصادرات أثراً محدوداً على النمو الاقتصادي، نتيجة للقيود الهيكلية التي تواجه المستثمرين والمصدرين والمستوردين في مصر. فلطالما واجه المستثمرون مجموعة كبيرة من المعوقات مثل قيود البيروقراطية، وصعوبة الحصول على الأراضي ومصادر الطاقة اللازمة للمشروعات، فضلا عن العوائق التي استجدت والمرتبطة بتداعيات الصدمات الاقتصادية، والتي خلفت آثاراً سلبية على عملياتهم

الاقتصادية، مثل انخفاض الطلب المحلي، وعدم توافر ما يكفي من مصادر النقد الأجنبي. كما واجه المصدرون والمستوردون صعوبات مماثلة، بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على الصادرات المصرية وضعف الجنيه المصري بالنسبة للمستوردين.

وبالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادى فى الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١١، فقد تدهورت تنافسية الاقتصاد المصرى بمعدلات سريعة (برجاء مراجعة الفصل الثاني)، وارتفعت معدلات البطالة والفقر (التقرير التاسع للمجلس الوطني المصري للتنافسية)، مما يشدد على أهمية ربط زيادة النمو بالعدالة الاجتماعية (الفصل الثاني). ولمواجهة تلك العقبات، فقد قامت الحكومة بتطبيق العديد من الاصلاحات الاقتصادية فى الآونة الاخيرة استهدفت تحسين مناخ الاستثمار، وتمهيد الطريق لتحقيق نمو اقتصادى اكثر عدالة ويشمل شرائح المجتمع المختلفة.

وتتضمن الإصلاحات الأخيرة: تعديل قوانين الاستثمار، والشركات، والضرائب على المبيعات والدخل؛ وتطبيق اصلاحات مالية تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة وإعادة هيكلة الدعم وإدارة أفضل لعمليات المالية العامة بالحكومة؛ وإصدار قوانين جديدة للطاقة المتجددة والتعدين وتمويل المشروعات متناهية الصِغر؛ وإصلاح نظام إدارة الحكومة والخدمة المدنية؛ وتحرير وإعادة هيكلة قطاع الطاقة لزيادة توفير الطاقة من أجل قطَاعات الصناعة والكهرباء؛ وتطبيق البنك المركزي المصري لقرارات جديدة جديدة من شأنها تحسين إدارة سوق النقد الأجنبي؛ وتشكيل لجان وزارية لفض المنازعات لتسوية مشاكل الاستثمار، بالإضافة الى مجموعة اصلاحات أخرى.

كما ألقى «مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري» والذي انعقد في مارس ٢٠١٥ لمدة ثلاثة أيام تحت رعاية رئيس الجمهورية الضوء على: (١) خطة الحكومة متوسطة المدى للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، و(٢) خطط الإصلاح القطاعية لإعادة هيكلة وتطوير عشر قطاعات استراتيجية تتمتع بأعلى احتمالات ممكنة في النمو الاقتصادى والتنمية فى الاعوام القادمة، و(٣) حوالي ٤٢ مشروع استثماري تم اعدادها مالياً وفنياً لعرضها على مستثمرين من المهتمين بالعمل في مصر.

وقد أثمر هذا المؤتمر عن توقيع اتفاقيات للاستثمار والتمويل بلغت قيمتها ٦٠ مليار دولار، وابرام مذكرات تفاهم بقيمة ٧٨ مليار دولار، فضلا عن الحصول على تعهدات بلغت ١٢,٥ مليار دولار من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت وعمان في هيئة دعم للموازنة العامة، وقروض واستثمارات.

ولا تكمن الأهمية الاستراتيجية لهذا الحدث في اتفاقيات الاستثمار التي تم ابرامها فحسب، وإنما تتعدى ذلك لتشمل اعتراف الحكومة بالحاجة المُلحة إلى صياغة وتقديم خطط متسقة ومترابطة متوسطة المدى، على المستويات الكلية والجزئية، تقدم حلولاً مبتكرة للقضاء على العقبات الهيكلية التي تواجه النشاط الاقتصادي في مصر. كما أكد المؤتمر أيضاً على أهمية ومزايا العمل مع قطاع الأعمال الخاص والمجتمع المدني لصياغة خطط وأهداف تثمر عن إصلاحات حقيقية ونمو في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وأهمية تطوير المؤسسات اللازمة لإدارة عملية التنمية وإرساء الإطار التنظيمي المحفز للاستثمار والتشغيل والنمو الشامل والتنافسية المستدامة.

وبالإضافة إلي الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة مؤخراً، فقد أثمر الاستقرار السياسي منذ منتصف عام ٢٠١٣ عن بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، وتوقعات بتنفيذ مشروعات الاستثمار المتفق عليها في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، وقد تحسنت بالفعل مؤشرات التشغيل والنمو الاقتصادي، بما في ذلك القطاعات المختلفة.

بعض مؤشرات انخفاض المخاطر علي الاقتصاد المصري

شهدت المؤشرات التي تعكس انطباعات مجتمع الأعمال عن المخاطر الراهنة والمستقبلية المرتبطة بإقامة الأعمال في مصر تحسناً منذ منتصف ٢٠١٣، حيث انخفض مؤشر قياس مخاطر إعادة الائتمان لمدة خمس سنوات (وهو يعكس تقييم الأسواق الخارجية للمخاطر المرتبطة بتحصيل الديون السيادية) من ذروته البالغة ٨٩١ نقطة في ٣ يوليو ٢٠١٣ لمتوسط يبلغ ٢٩٠ نقطة في الربع الأول للسنة المالية ٢٠١٥، وذلك مقارنة بمتوسط ٢٢٣ نقطة في الربع الرابع من ٢٠١٠ قبل اندلاع الثورة. كما ارتفع مؤشر البورصة المصرية EGX30، والذي يعكس التوقعات المستقبلية لأداء الشركات المدرجة بالمؤشر من ٤٥٢٣ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٣ (حيث كانت أقل مستوى له ٣٥٨٧ نقطة في نهاية ٢٠١١) ليحقق ذروة قدرها ١٠٠٤٦ نقطة في بداية شهر فبراير ٢٠١٥، قبل أن ينخفض بعد ذلك نتيجة لصفقات جني الأرباح ورد الفعل السلبي لمجتمع الأعمال تجاه تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية.

شكل (٣-٤): التطور التاريخى لمؤشر قياس مخاطر اعادة الإئتمان

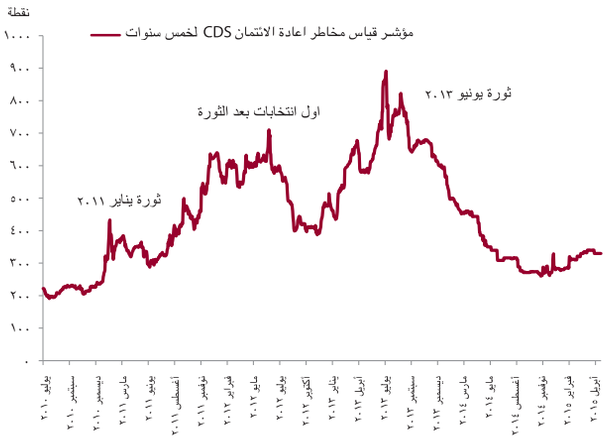

شكل (٣-٥): تطور اداء مؤشر البورصة المصرية

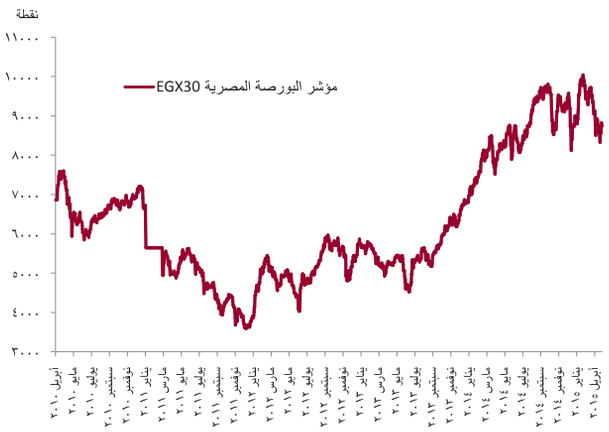

المصدر: بلومبرج والمجلس الوطني المصري للتنافسية

تزايد النمو الحقيقى للناتج المحلي الإجمالى من ١,٠٪ في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ إلى ٦,٨٪ في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥. كما سجل أيضا نموًا مرتفعاً بلغ ٤,٣٪ في الربع الثاني للسنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥. وكما يتضح من الشكلين (٣-١، و٣-٢)، حدت معدلات نمو الاستهلاك الخاص والإنفاق العام من الأثر السلبي لصدمات الاقتصاد في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، بينما انخفض معدل نمو الاستثمار. ومنذ ٢٠١٣ اجتمعت العوامل الثلاثة بشكل متواز لتعزز النمو الاقتصادي الكلي، مع تعافي الاستثمار ومساهمته بشكل إيجابي في النمو الحقيقي. ومع تضافر الإصلاحات الحكومية والإستقرار السياسي وانطباعات القطاع الخاص عن التغير الواضح في إدارة الحكومة، زادت معدلات الاستثمار على المستويين المحلي والأجنبي. ويتضح ذلك أيضًا من بيانات النمو القطاعية والتي توضح تعافي قطاعات الاستهلاك والاستثمار.

شكل (٣-٦): مصادر النمو الحقيقى من القطاعات المختلفة

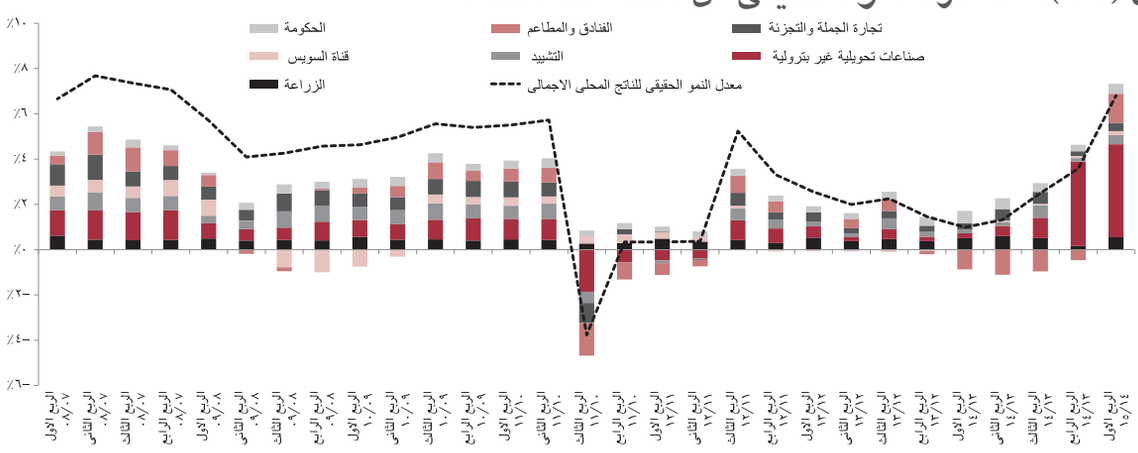

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وفيما يخص القطاعات الاقتصادية جاء التحسن بشكل أساسي نتيجة لأداء قطاعات التصنيع غير البترولي، والترفيه، والسياحة، والتي تساهم بما يقرب من ٨٠٪ من نسبة ٦,٨٪ للنمو الحقيقى في الربع الأول للسنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥. وتتضمن القطاعات الأخرى التي ساهمت في زيادة نسبة النمو كل من الزراعة، والحكومة العامة، والبناء وتجارة التجزئة. ولقد أعلنت وزارة التخطيط مؤخرًا نمو الاقتصاد بنسبة ٤,٣٪ في الربع الثاني للسنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥، ولكن

لم تُصدر بعد بيانات تفصيلية في هذا الشأن. ومع وصول متوسط النصف الأول للسنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥ إلى ٥,٥٪ مقارنة بنسبة ١,٢٪ في النصف الأول للسنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤، و٣,١٪ في النصف الثاني للسنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ فإنه من المتوقع تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ بين ٤,٥٪ – ٥,٠٪ فى السنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥، ليزيد عن نسبة نمو السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤، والتي قدرت بنحو ٢و٢٪.

شكل (٣-٧): معدلات البطالة ومعدل نمو التشغيل

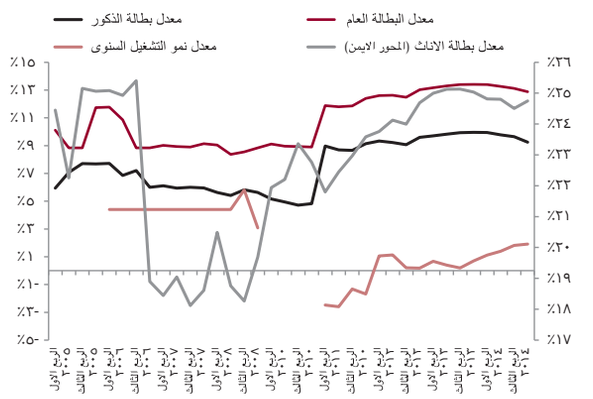

شكل (٣-٨): تقسيم الاستثمار القطاعى

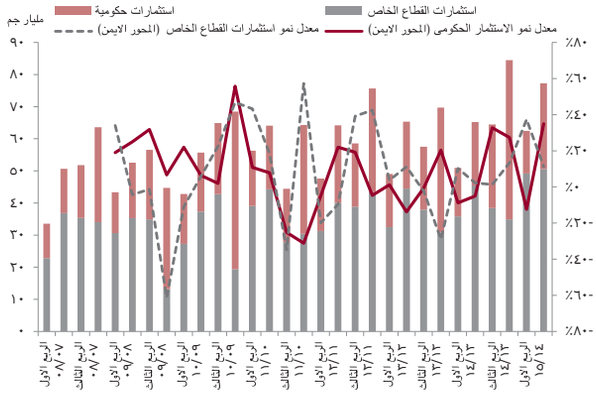

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

ومع استمرار تعافي الاستثمار، بدأ معدل البطالة العام في الإنخفاض ليسجل ١٢,٩٪ في الربع الأخير لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ١٣,٤٪ خلال كل من الربع الثالث لعام ٢٠١٣ والربع الأول لعام ٢٠١٤. وبالإضافة الى ذلك فقد ارتفع معدل نمو التشغيل من –٢,٦٪ في الربع الثاني لعام ٢٠١١ إلى ١,٩٪ في الربع الأخير في ٢٠١٤.

شكل (٣-٩): تقسيم الاستثمار الحكومي#

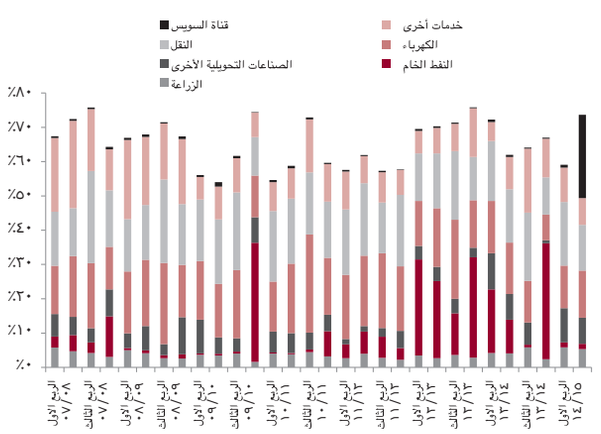

شكل (٣-١٠): تقسيم الاستثمار الخاص*

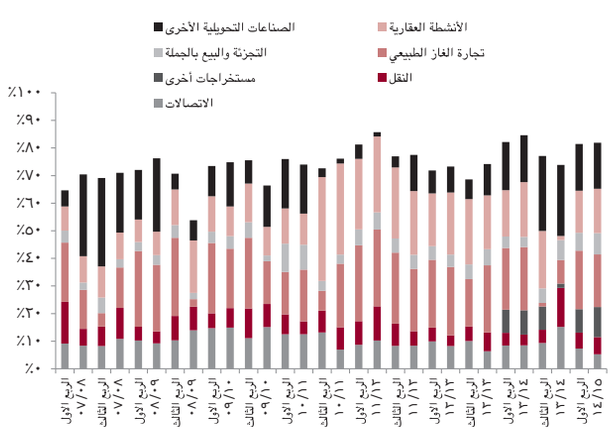

المصدر: ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

تمثل البنود ٦٦٪ كمتوسط لإجمالي الاستثمارات منذ السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢

* تمثل البنود ٧٨٪ كمتوسط لإجمالي الاستثمارات منذ السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢

ومن المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي بشكل تدريجي مع استمرار تعافي كل من الاستثمار والاستهلاك بشكل أقوي في عام ٢٠١٦ عما كان عليه في عام ٢٠١٥، وذلك حتى تدخل المشروعات المخطط لها مرحلة التنفيذ وتتجسد آثار الإصلاحات الجارية.

مواجهة التحديات

لطالما سعت الحكومة إلي تطبيق الإصلاحات المحفزة للنمو في مصر منذ عام ٢٠٠٣، وأدركت تدريجياً أن تحسين رفاهة المصريين يتطلب من الحكومة أن تشجع نشاط القطاع الخاص ونموه، مع أهمية تولى مسئوليات التنظيم والرقابة، بالإضافة إلي دعم الشرائح صاحبة الدخول الأقل حظًا حتى ترتقي إلى مستويات أعلى من الدخل والرفاهة، وكذلك تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية بما يمكن القوي البشرية ويزيد من إنتاجيتها وفرص حصولها علي عمل لائق.

وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات قد شهدت نجاحًا سابقًا دفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى ٧٪، إلا أن الأمر يقتضي تنفيذ المزيد من الإصلاحات والتغييرات الهيكلية لمواجهة التحديات الرئيسية التي ما زالت تحول دون تحويل الطفرة الرقمية إلي نمو اقتصادي أكثر إنصافاً. فترجمة معدلات النمو المرتفعة إلى مستويات معيشة أفضل لغالبية المصريين، والتي يعيش تقريبًا نسبة ٣٠٪ منهم تحت خط الفقر، ليس أمراً تلقائياً أو يسيراً ولكنه أصبح أمراً حتمياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي المطلوب.

وتتضمن التحديات التي يجب على الحكومة التعامل معها بشكل سريع ما يلي:

- بطء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على المستويات الكلية والقطاعية بعد مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، والذي يهدد بالفقدان التدريجي للقوة الدافعة والحماس الذي صاحب المؤتمر، مما يهدد الحالة الإيجابية والتوقعات العالية التي تولدت عن المؤتمر والإصلاحات السابقة له،
- ارتفاع نسبة التضخم مما يقوض من نمو الاستهلاك الخاص. وترجع زيادة معدلات التضخم إلي ضعف كفاءة آليات التجارة الداخلية، وتدهور البنية التحتية خصوصًا في المناطق الريفية، وزيادة سلوكيات التربح السريع غير الإنتاجي (rent-seeking behavior)، واستنزاف مدخرات الفئات غير الرسمية ومتوسطة الدخل، هذا بالإضافة إلي الآثار الأخري المؤقتة المترتبة علي إعادة هيكلة دعم الطاقة وتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة،
- التأخير في تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تم الإعلان عنها في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري،
- التأخر في معالجة العقبات التي تواجه التجارة والاستثمار، والمتعلقة بالإجراءات البيروقراطية، مع استمرار ارتفاع تكلفة بدء الأعمال. هذا بالإضافة إلي أهمية الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار، والبنية التحتية المادية، وزيادة فرص الحصول علي الأراضي، وتوفير مصادر الطاقة والنقد الأجنبي،
- استمرار ارتفاع عجز الموازنة وتدهور جودته، حيث يمثل الإنفاق الجاري (الأجور والدعم وخدمة الدين) نحو ٨٠٪ علي الاقل من جملة الإنفاق العام، مما يقوض من قدرة الحكومة على تقوية الشبكات الاجتماعية، ودعم البنية التحتية، وتمويل الزيادة التي أقرها الدستور للإنفاق على مجالات الصحة والتعليم.
- أهمية زيادة القدرة التنافسية للخدمات، وفي مجالات التصنيع على المستويين المحلي والدولي، مع أهمية العمل علي زيادة كفاءة الإنتاج وخفض التكاليف (برجاء مراجعة الفصل الثاني للمزيد من المعلومات حول القدرة التنافسية لمصر)،
- أهمية الإستمرار في تطوير المؤسسات – الحكومية والخاصة علي حد سواء – التي تدعم عملية النمو، وذلك لإضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاح ولضمان استدامة النمو في الأمدين المتوسط والطويل.

سياسات المالية العامة

على مدار تاريخها، تزايدت التحديات أمام إدارة المالية العامة في مصر لا سيما منذ عام ٢٠١١. فلم تنجح الحكومة في التصدي للارتفاع المزمن في عجز الميزانية والذي كان يتفاقم نتيجة زيادات مضطردة في دعم الطاقة، علاوة على تعرض الإيرادات السيادية لصدمات سلبية خارجية وداخلية بشكل دوري، أضف إلى ذلك العقبات الهيكلية التي أثرت علي تحفيز النشاط الاقتصادي وبالتالي الموارد الضريبية الناتجة عنه.

وكما سبق العرض، يجري استخدام هذا العجز في تمويل النفقات غير المرنة والتي تتكون بشكل أساسي من الأجور، والدعم، وخدمة الدين، وهي جميعها بنود تفاقمت مع ارتفاع الدين العام، وزيادة نسبة السكان، وعدد العاملين في الحكومة، ومعدلات الفقر، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي.

شكل (٣-١١): ميزانية الدولة – السنوية

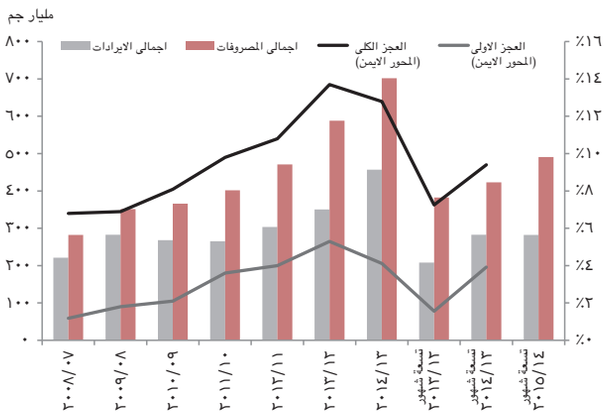

شكل (٣-١٢): ميزانية الدولة – الربع سنوية

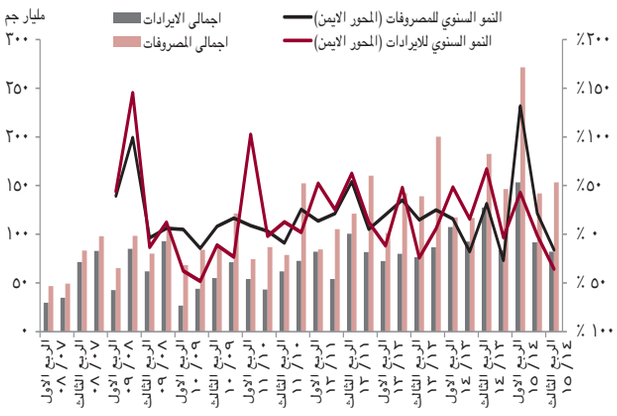

المصدر: وزارة المالية والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وقد بدأت الإصلاحات الاقتصادية في النصف الأول من العقد الفائت وذلك من أجل ضبط أوضاع المالية العامة والعمل علي استدامتها. وأسهمت هذه الإصلاحات في خفض عجز الموازنة إلى ٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، وذلك بعد متوسط بلغ ٩,٥٪ خلال السنوات المالية من ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦. غير أنه نتيجة لسلسلة من الصدمات العالمية والمحلية المتتالية سجل العجز أعلى نسبة له بلغت ١٣,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣. فقد تعرض نمو الإيرادات السيادية للتذبذب بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد مؤخراً، كما ارتفع الإنفاق العام للوفاء بالزيادة في الأجور، وارتفاع الدعم بسبب الأسعار الأعلى للوقود والسلع، وزيادة تكاليف خدمة الدين، هذا بالإضافة إلي تكلفة حِزم المحفزات الاقتصادية.

وعلى الرغم من التحسن في معدل نمو جملة الإيرادات في السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١ (نمو بقيمة ١٤٪، مقارنة بانخفاض بلغ ١٪) فقد انخفض معدل نمو الإيرادات الضريبية من ١٣٪ إلى ٨٪ نتيجة تدهور الحصيلة من الضرائب علي الدخل، وكذلك على السلع والخدمات، والتي تمثل في المتوسط نحو ٤٥٪ و٣٨٪ من الإيرادات الضريبية. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الضريبية تمثل ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات. وفي السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ دعمت المنح (المقدمة من الحكومات الأجنبية) إجمالي الإيرادات السيادية والإيرادات الأخرى (خصوصًا العوائد من البنك المركزي المصري). ولقد سجل النمو في إيرادات الضريبة على الدخل من الأفراد والقطاع الخاص نسبة ١٧,٥٪ و١٩,٥٪ علي التوالي في السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، و٣٦,٤٪ و–٦,٥٪ علي التوالي في السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢.

شكل (٣-١٣): تقسيم الإيرادات

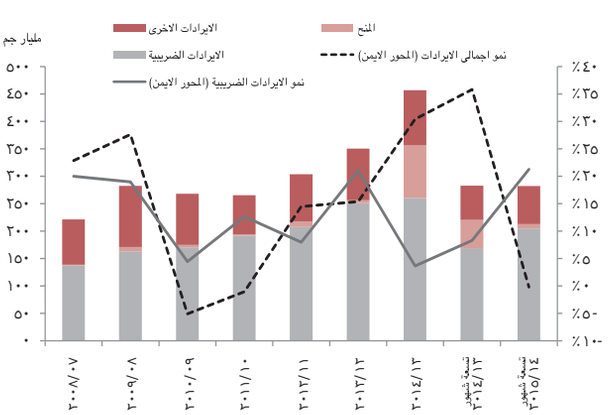

شكل (٣-١٤): تقسيم نمو الإيرادات*

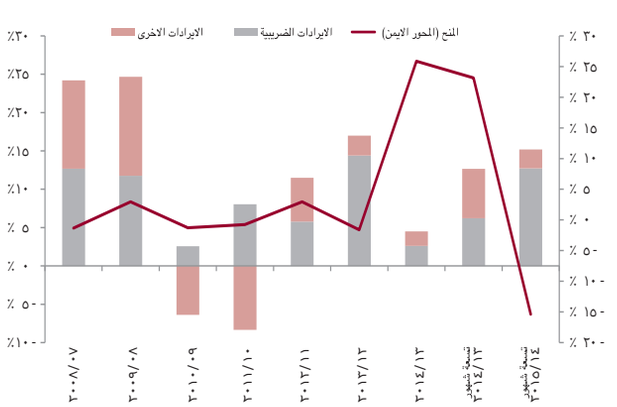

المصدر: وزارة المالية والمجلس الوطني المصري للتنافسية

* نمو مرجح

وبينما جاء التدهور في الضريبة على دخول القطاع الخاص كنتيجة طبيعية لتدهور معدل النمو الاقتصادي، والذي كان من الناحية العملية راكداً بين ١,٨٪ و٢,٣٪ في هذين العامين مقارنة بنسبة النمو السكاني البالغة ٢٪، أثرت موجة الزيادات في أجور الموظفين بعد الثورة بصورة إيجابية على الإيرادات الضريبية على دخول الموظفين.

فشهد معدل نمو الإيرادات الضريبية تحسناً في السنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣ بنسبة ٢١٪ في ذلك العام، ثم انخفض إلى ٤٪ في العام التالي (٢٠١٣/٢٠١٤). وكانت أكثر الجهات تاثراً الأفراد، والقطاع الخاص، والهيئة العامة للبترول، فضلا عن الضريبة على السلع والخدمات (ضريبة المبيعات)، بسبب تدني مستوي النمو الاقتصادي والثقة فيه. ولكن من ناحية أخري، عوضت عملية ضخ منح توازي ٣ مليار دولار مقدمة من دول الخليج في أعقاب ثورة منتصف عام ٢٠١٣ هذا الهبوط. كما نفذت الحكومة حزمة مالية تحفيزية قدرها ٣٠ مليار جنيه مصري، وشهدت البلاد تحسناً في الاستقرار السياسي في عام ٢٠١٤. حيث أثرت هذه العوامل إيجابياً علي النشاط الاقتصادي، وبالتالي على العوائد الضريبية. فقد زادت الإيرادات الضريبية خلال التسعة شهور الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥ نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي بمقدار ٢١,٣٪ مقارنة بالفترة نفسها في السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤. كما شهدت معدلات نمو الإيرادات من ضريبة الدخل زيادة بحوالي ٣٥٪ مقارنة بنحو ٠,١٪ في التسعة شهور الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤. كما زادت الإيرادات الضريبية الأخرى خلال التسعة شهور الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥ مقارنة بالعام الماضي. وتضمنت ضريبة المبيعات على السلع المحلية والمستوردة، والإيرادات الضريبية على السيارات حيث شهدت مبيعات السيارات رواجاً ملحوظاً، وكذلك الإيرادات الضريبية على السلع الجمركية حيث ارتفع نمو الواردات.

وبالإضافة إلى الأداء الاقتصادي الأفضل، كان لعدد من الإصلاحات الضريبية التي تم إقرارها منذ بداية ٢٠١٤ أثرًا إيجابيًا على نمو الإيرادات. وشملت هذه الإصلاحات ما يلي: (١) تطبيق ضريبة الارباح الرأس مالية على عمليات البرصة، و(٢) فرض ضريبة إضافية بقيمة ٥٪ على أرباح الشركات والأفراد التي تتعدى مليون جنيه مصري، و(٣) زيادة ضريبة المبيعات على منتجات التبغ والمشروبات الكحولية، و(٤) خفض الدعم على بعض منتجات الوقود وتعريفة استهلاك الكهرباء بالإضافة إلى إصلاح الإدارة الضريبية وعمليات تحصيل الضريبة.

شكل (٣-١٥): تقسيم المصروفات

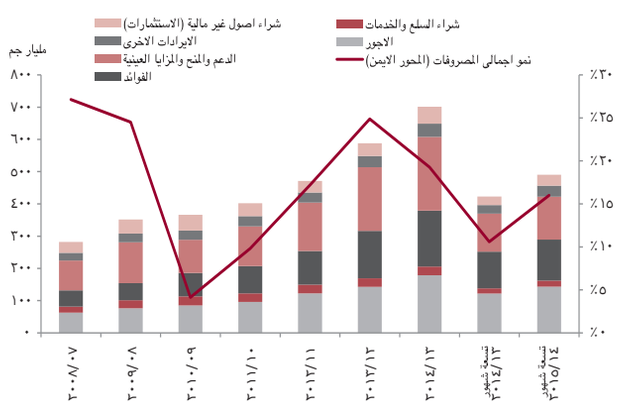

شكل (٣-١٦): تقسيم نمو المصروفات*

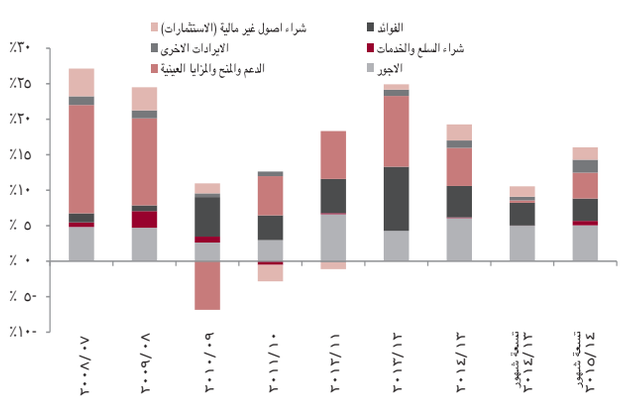

المصدر: وزارة المالية والمجلس الوطني المصري للتنافسية

* نمو مرجح

وعلى جانب النفقات، فإن الزيادة التي شهدتها معظم بنود الإنفاق العام وخصوصاً الأجور، والدعم، وخدمة الدين العام (مدفوعات الفائدة)، والتي تمثل تقريبًا ٨٠٪ من إجمالي النفقات، قد أدت إلى تدهور عجز الموازنة خلال السنوات المالية من ٢٠١٠/ ٢٠١١ إلى ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

وقد أدي عدد من العوامل إلى زيادة نسبة نمو الإنفاق العام من ٤٪ في السنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، إلى ٢٥٪ في السنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي: (١) الزيادة الملحوظة في الأجور خصوصاً لموظفي

الحكومة والقطاع العام، و(٢) الزيادة في دعم منتجات الغذاء والوقود والمزايا الاجتماعية، و(٣) الزيادة في الدين العام على المستويين المحلي والخارجي، وكذلك في تكاليف خدمة الدين حيث زادت معدلات الفائدة على الدين المحلي بحوالي ٥ نقاط مئوية على الأقل.

شكل (٣-١٧): تطور الدين العام

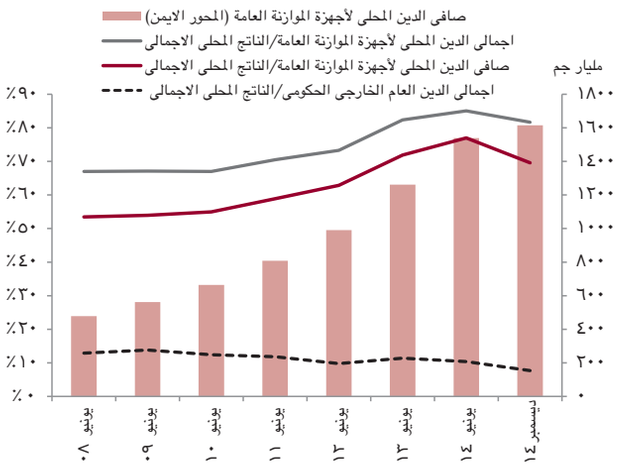

شكل (٣-١٨): معدلات الفائدة على أذون الخزانة

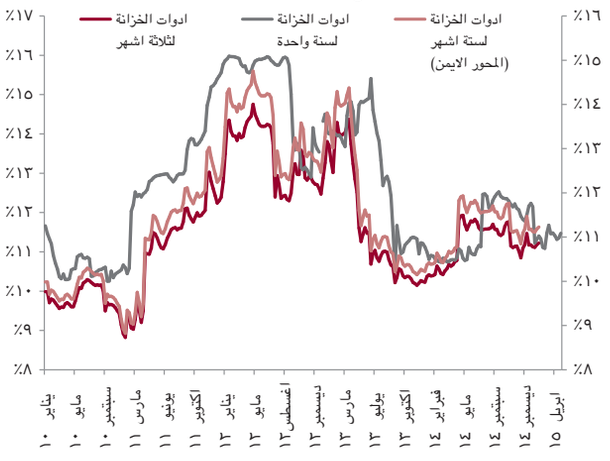

المصدر: وزارة المالية، بلومبرج والمجلس الوطني المصري للتنافسية

زادت مدفوعات الفائدة للأفراد المحليين غير الحكوميين من ٨٤,٥ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ إلى ١٤٨,٨ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤. كما زاد صافي دين قطاع الموازنة المحلية من ٨٨١ مليار جنيه في يونيو ٢٠١١، أو ما يوازي ٥٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ١٦٩١,٨ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، أي ما يوازي ٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال نفس الفترة انخفض إجمالي الدين الخارجي للحكومة من ٢٧,١ مليار دولار أو ما يعادل ١١,٨٪ من الناتج المحلي إلى ٢٥,١ مليار دولار بما يوازي ٧,٧٪ من الناتج المحلي، حيث قامت الحكومة بسداد مديونيات كل من قطر ونادي باريس.

وفي السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ أسهمت هذه العوامل في زيادة الإنفاق العام وذلك علاوة على: (١) الحزمة التحفيزية البالغة ٣٠ مليار جنيه والتي جاء نحو ٢٠ مليار جنيه مصري منها في شكل استثمارات، و(٢) المزيد من الإنفاق على الرواتب من أجل تمويل تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور وزيادة معاشات موظفي القطاع العام، و(٣) زيادة الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم للوصول إلى الحد الأدنى الذي نص عليه دستور ٢٠١٤.

ووفقًا للدستور الجديد ينبغي أن يرتفع الإنفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم – كحد أدني – إلى ٣٪ و٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، بالإضافة إلى توفير التأمين الاجتماعي والمعاشات لشرائح المجتمع التي لا تتلقى مثل هذه المزايا، وتقديم الرعاية الصحية الكاملة لكافة السكان، وتحسين الظروف المادية لفرق العمل الطبية والموظفين بقطاع الرعاية الصحية وتوفير خدمات ومزايا تعليمية على مستوى أفضل من الجودة. وفي السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ بلغ معدل الإنفاق على الصحة والتعليم ١,٥٪ و٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي علي التوالي، علماً بأن جزءًا كبيرًا من هذا الإنفاق يستخدم في تمويل أجور الموظفين الحكوميين في هذين القطاعين، مما يحد من الموارد المتاحة لتمويل عملية تحسين جودة خدماتهم.

من ناحية أخرى، أدى الانخفاض العالمي في أسعار منتجات الطاقة في ٢٠١٤ إلى خفض تكلفة دعم الطاقة والتي تمثل الغالبية العظمى من الدعم الكلي، مما ترتب عليه انخفاض معدل زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٩,٣٪ في السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤. وأدت هذه الخطوة الإصلاحية الهامة، علاوة على الإصلاحات المشار إليها آنفًا في جانب الإيرادات، إلى خفض عجز الموازنة من ١٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى ١٢,٨٪ السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤.

وتوضح بيانات الموازنة العامة عن فترة التسعة شهور الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥ الأثر الذي يخلفه عدد من العوامل المختلفة. فقد ارتفع الدعم بنسبة ١٣٪ عن نفس الفترة في السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤، بسبب زيادة دعم الكهرباء بتكلفة مرتفعة في ٢٠١٤/٢٠١٥. وكان الغرض من ذلك معالجة مشكلة قصور إمدادات الطاقة التي شهدها صيف ٢٠١٤. كما زادت الأجور بنسبة ١٦٪، بينما استقرت نسبة نمو مدفوعات الفائدة (خدمة الدين العام) عند ١٢٪، وارتفعت الاستثمارات العامة بغرض تعزيز النمو الاقتصادي بنسبة ٢٨٪ حيث زاد الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، ووسائل النقل، ومشروع قناة السويس الجديد.

وبناء عليه سجل عجز الموازنة زيادة، فارتفع إلي ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة مقارنة بنسبة ٧,٣٪ في التسعة شهور الأولى للسنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ [١]. وتهدف الحكومة إلى خفض العجز إلى ما بين ١٠,٥٪ – ١١٪ في السنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥، والمُضي قدمًا في اصلاحات الاقتصاد الكلي لخفض عجز الموازنة بحلول السنة المالية ٢٠١٨/ ٢٠١٩ إلي ما بين ٨٪ و٨,٥٪ من الناتج المحلي.

وبينما يعد تخفيض عجز الموازنة هدفًا رئيسياً للسياسة المالية، إلا أن المسار المتوسط/ طويل المدى يعد الأكثر أهمية فيما يخص استدامة الموازنة العامة لمصر. وكما يتضح من السنوات الأخيرة فإن الحكومة قد استطاعت إلي حد كبير دعم الاقتصاد في مواجهة الصدمات التي تعرض لها، مما حال دون انكماش النمو الاقتصادي، والآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة علي ذلك، ولكن من الهام استئناف مسار إصلاحات المالية العامة بمجرد التغلب بشكل ملائم على التداعيات التي تخلفها الصدمات.

وقد أشارت الحكومة إلى أنها سوف تستمر في إعادة هيكلة الإنفاق العام غير المرن[٢] لا سيما الدعم، وذلك بغرض إيجاد موارد لدعم الشرائح منخفضة الدخول، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال المزيد من الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم، وكذلك تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج التحويلات النقدية من أجل تعزيز الدمج الاجتماعي. كما أكدت الحكومة علي أن هذه الإصلاحات سوف تقترن بإصلاحات أخري في جانب الإيرادات، وتتضمن تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة واصلاح ادارة الضرائب للحد من حالات التهرب الضريبي، وزيادة فاعلية التحصيل من خلال توسيع القاعدة الضريبية.

التضخم والتطورات النقدية

من الناحية التاريخية لطالما كان التضخم مصدرًا للجدل في مصر. وتشير الدلائل على مدار السنوات إلى أن جزءاً كبيراً من الضغوط التضخمية إنما يرجع إلي عدم كفاءة قنوات توزيع التجارة الداخلية وضعف تنظيم الشبكات التي تربط أسواق تجارة الجملة بتجارة التجزئة، لذا يصبح من الصعب قياس معدلات التضخم الحقيقي بدقة، وكذلك التعامل معها من خلال السياسة النقدية.

ولطالما خضعت التغييرات الطارئة على التضخم خلال السنوات الماضية إلى العوامل آنفة الذكر وذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل فيما يلي: (١) الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغيير أسعار البنود سريعة التقلب مثل منتجات الغذاء، والمنتجات الخاضعة للدعم مثل الطاقة والتبغ، و(٢) تأثير سنة الاساس حيث يؤثر مستوى الرقم القياسي للتضخم في سنة الأساس على مقدار التغير في النسبة المئوية للتضخم، و(٣) الصدمات أو التغييرات الهامة في الاقتصادات المحلية والعالمية والتي تحكم التغييرات الكلية في الأسعار، فضلا عن مجموعة متنوعة من المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب المحلي، والنمو الاقتصادي، والإنفاق العام، والسيولة النقدية وذلك من بين جملة أمور أخرى.

وفي السنوات السابقة لعام ٢٠١١، شهدت أسعار المنتجات العالمية من الطاقة والغذاء زيادة في أسعارها نتيجة تسارع معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي، وبعض التغييرات في أسواق السلع، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم في مصر، بالإضافة إلي ارتفاع أسعار الطاقة والتبغ، والتغيرات الموسمية والمرحلية في بنود الغذاء.

١. قامت دول الخليج بدعم مصر – كما سبق العرض – بحِزمة بلغت ٣ مليار دولار في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ مما أثر بالإيجاب على الإيرادات غير الضريبية.

٢. مكوناته هي الدعم والأجور وخدمة الدين (مدفوعات الفائدة)

شكل (٣-١٩): معدلات التضخم السنوي

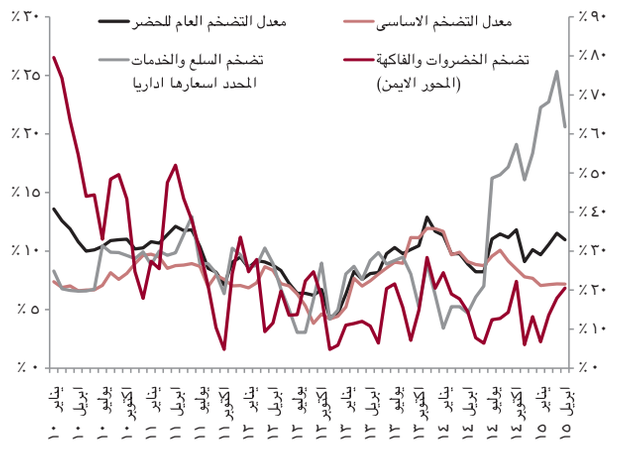

شكل (٣-٢٠): تقسيم التضخم

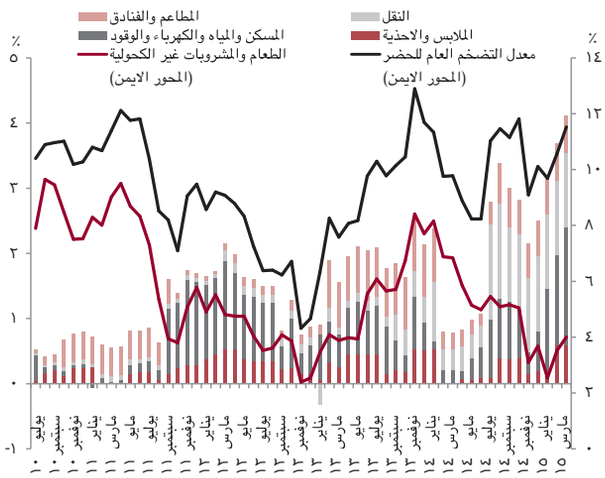

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك المركزي المصري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وفي أعقاب ثورة ٢٠١١ ارتفعت نسبة أسعار الفاكهة والخضروات بشكل خاص، والسلع الأخرى بشكل عام، حيث أثرت الإضطرابات السياسية بشكل سلبي على نقل السلع مما أدى إلى تأخر عمليات النقل وارتفاع تكاليفها. وقد تسبب انخفاض الطلب المحلي في هبوط تدريجي في مستويات التضخم. إلا أنه في عام ٢٠١٣ تسببت التغييرات الموسمية في أسعار الغذاء، وتحسن الأداء الاقتصادي بعد ثورة ٦/٣٠، وعدم توافر الطاقة، في زيادة معدلات التضخم. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات التضخم العام في الحضر ارتفع إلى ١٢,٩٪ في نوفمبر ٢٠١٣ بعد أن كان ٤,٣٪ في نوفمبر ٢٠١٢.

شكل (٣-٢١): تقسيم التضخم أ (البنود الرئيسية المسببة للتضخم)

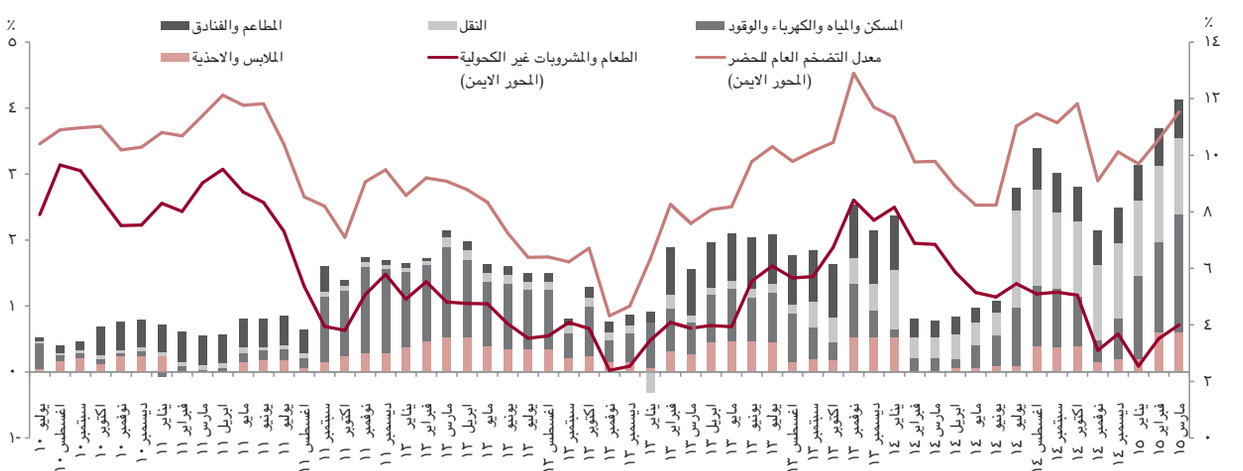

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وفي أكتوبر ٢٠١٤ ترتب علي زيادة أسعار الطاقة والتبغ زيادة في معدلات التضخم لتصل إلى ١١,٨٪ مقارنة بحوالي ٨,٢٪ في يوليو ٢٠١٤، وذلك نتيجة للأثر الذي خلفته الآثار الغير مباشرة لزيادة أسعار الطاقة على تكلفة النقل والأسعار بوجه عام، بالإضافة إلي الأثر الموسمي لفصل الصيف وشهر رمضان والعيد. وقد زاد من الضغوط التضخمية زيادة النشاط الاقتصادي الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع الأسعار في بنود أخرى غير غذائية مثل الملابس والسياحة والأنشطة الترفيهية.

شكل (٣-٢١): تقسيم التضخم ب (البنود الثانوية المسببة للتضخم)

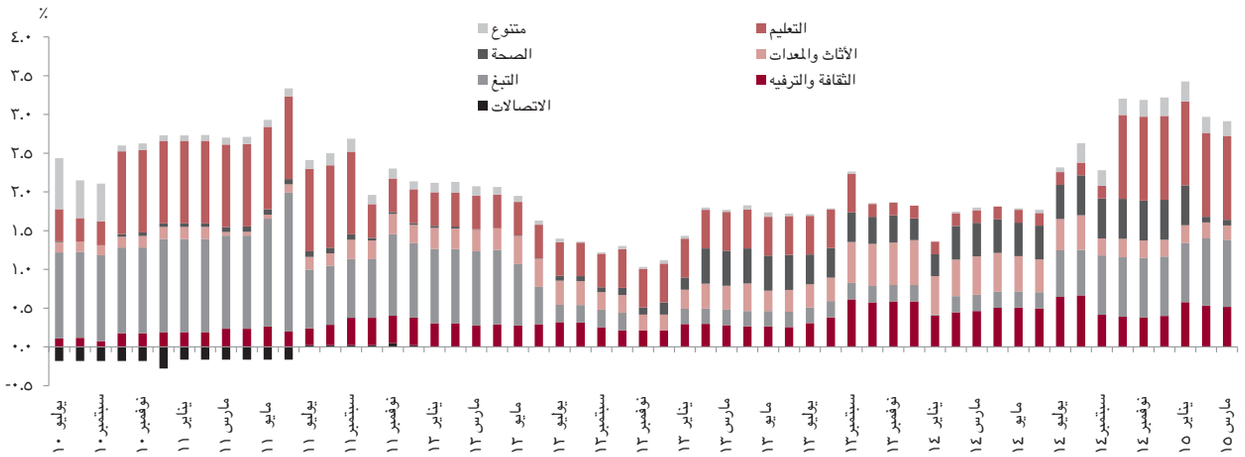

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وجدير بالذكر أن متوسط التضخم السنوي لم يشهد تقلبات شديدة مثل التي شهدتها معدلات التضخم الشهرية، حيث سجل متوسط التضخم السنوي ١١,٠٪، و٨,٧٪، و٦,٩٪، و١٠,١٪ و١٠,٧٪ في السنوات المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، و٢٠١١/٢٠١٢، و٢٠١٢/٢٠١٣، و ٢٠١٣/ ٢٠١٤ وأول عشرة شهور من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ على التوالي. وعلي الرغم من ذلك فإن التغييرات الحادة في بعض الأحيان والطارئة على أسعار بعض البنود، سواء كانت غذائية أو غير غذائية، تؤجج المشاعر السلبية على المستوى الاجتماعي، مع الأخذ في الإعتبار أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع معدلات التضخم هو عدم كفاءة السوق الداخلية، وهي مشكلة مزمنة يجب معالجتها بصورة جدية، الأمر الذي يثير قضية الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة.

ويقدر التضخم بنحو ١١,٠٪ – ١١,٥٪ للسنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥، ومع التغيير المتوقع في أسعار منتجات الطاقة والكهرباء في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، يتوقع أن (١) يستمر تقلب التضخم خلال السنة، يصاحبه تغيرات موسمية ومرحلية في الأسعار، و(٢) أن تحوم معدلات التضخم حول ١٠٪ أو أكثر، لاسيما إذا ما اقترنت هذه التغيرات بنسب أعلى في معدلات النمو الإقتصادي، وتطبيق لنظام ضريبة القيمة المضافة.

شكل (٣-٢٢): تطور السيولة النقدية

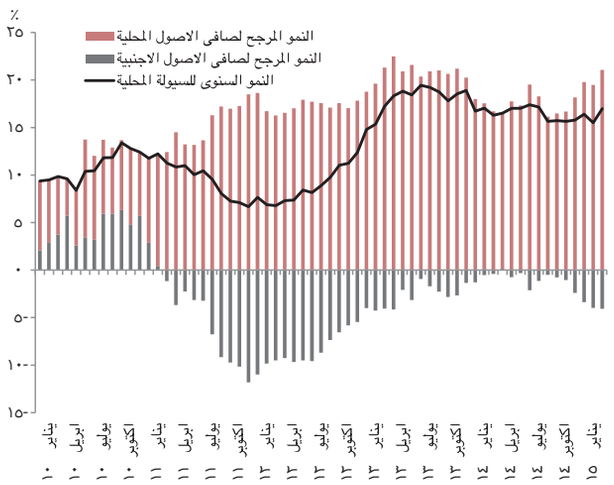

المصدر: البنك المركزي المصري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

شكل (٣-٢٣): التضخم ومعدلات الانتربنك

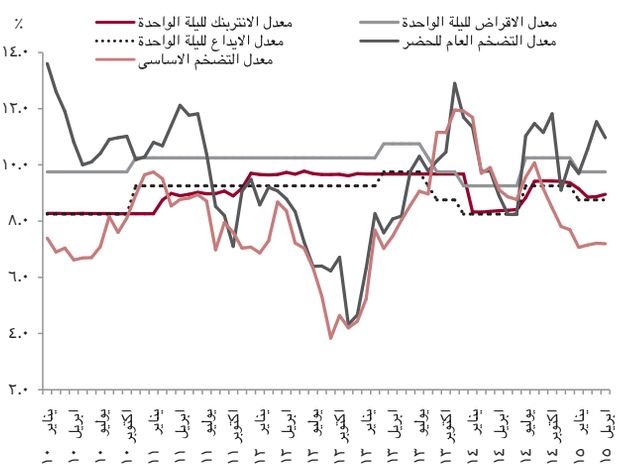

وتمثل مشكلة التضخم تحدياً كبيراً للبنك المركزي المصري وقدرته علي التأثير بفاعلية على مستويات التضخم من خلال أدوات السياسة النقدية. فمنذ تبني البنك المركزي لعملية استهداف التضخم وإعلانه عن المستوي المقبول للتضخم العام البالغ ٦٪ – ٨٪ يقوم البنك بإدارة السيولة ومعدلات التضخم من خلال تحركات أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة. وقد أصبحت إدارة السياسة النقدية تواجه تحديات إضافية بسبب معدلات الفائدة الحقيقية السلبية، وزيادة الإنفاق الحكومي، والمنح الأجنبية والقروض التي تم ضخها في الاقتصاد بعد ثورة ٢٠١١. وقد وصل متوسط النمو السنوي للمعروض النقدي M2 في عام ٢٠١٠ إلي ١٠,٨٪ ، ثم انخفضت نسبة النمو إلي ٦,٧٪ في ديسمبر ٢٠١١، وقفزت إلي ١٩,٤٪ في يوليو ٢٠١٣، وتتأرجح حالياً حول ١٦,٥٪.

بالإضافة إلى المساعدات المالية التي ضختها بعض الدول الخليجية منذ ٢٠١١، استمرت الحكومة في إصدار أذون وسندات الخزانة لتمويل العجز المتزايد في الموازنة. فقد ارتفع النمو السنوي في صافي استحقاقات الحكومة من ١١٪ في ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣٨٪ في أبريل ٢٠١١، ليصل إلى أعلى نسبة له وهي ٤٥٪ في يناير ٢٠١٢. كما كان نمو ائتمان القطاع الخاص ضعيفاً نسبياً في ٢٠١١ بمتوسط بلغ ٢٪ مقارنة بنسبة ٥٪ في ٢٠١٠. وزادت معدلات نمو ائتمان القطاع الخاص في السنوات اللاحقة لتصل إلي ٥٪ في ٢٠١٢، و٨٪ في ٢٠١٣، ثم ٥٪ في ٢٠١٤. ولقد شهد عام ٢٠١٥ ارتفاعًا ملحوظًا في معدل نمو ائتمان القطاع الخاص ليصل إلى ١٣٪ في الربع الأول لعام ٢٠١٥ مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والثقة في الاقتصاد. وقد استفادت من هذا التعافي قطاعات الخدمات والصناعة مقارنة بقطاعات التجارة والزراعة.

شكل (٣-٢٤): معدلات الفائدة البنكية

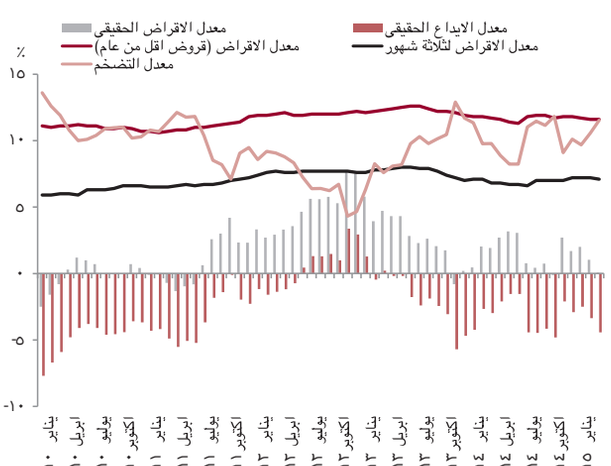

شكل (٣-٢٥): نمو الإئتمان السنوي

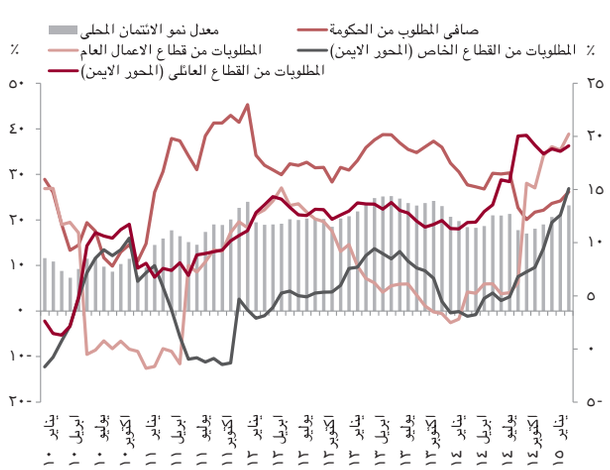

المصدر: البنك المركزي المصري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وتشير بيانات النمو الاقتصادي إلي صمود ائتمان القطاع المنزلي في مواجهة التداعيات الاقتصادية، فقد سجل متوسط نمو الائتمان في هذا القطاع انخفاضاً من نحو ١٢٪ في ٢٠١٠، إلى ٧٪ في فبراير ٢٠١١، ثم ازدادت معدلاته تدريجياً إلي ١٣٪ في ٢٠١٢ و٢٠١٣، وإلي ٢٠٪ في سبتمبر ٢٠١٤. وبينما لا تتوافر البيانات التفصيلية حول ائتمان القطاع المنزلي، إلا أنه من الممكن أن يكون أحد أسباب هذا التحسن مبيعات السيارات والسلع المعمرة، هذا بالإضافة إلي القروض الشخصية التي قد تكون خضعت للتجديد بغرض تمويل الإنفاق الشخصي في بيئة تضخمية.

شكل (٣-٢٦): تقسيم نمو الائتمان (أ)*

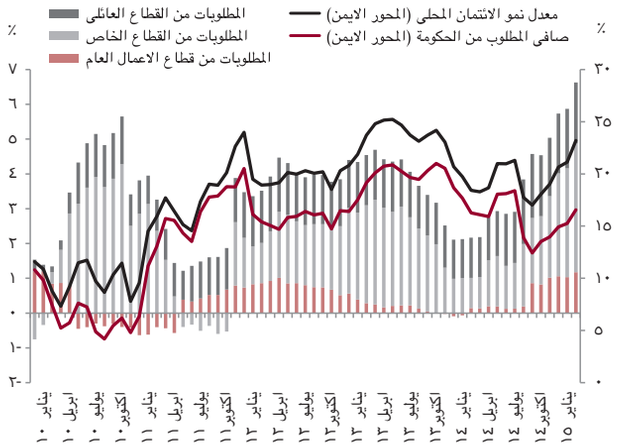

المصدر: البنك المركزي المصري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

* نمو مرجح

شكل (٣-٢٧): تقسيم نمو الائتمان (ب)#

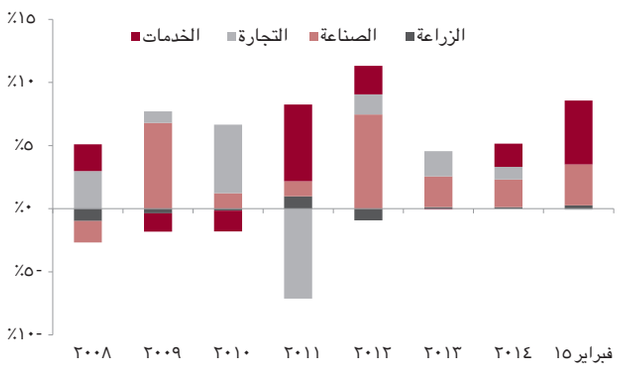

نهاية الفترة، نمو مرجح

ومن المتوقع أن يستمر التعافي في نمو الائتمان خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ وذلك مع تنفيذ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الثقة في الاقتصاد المصري. ولكن سيتم ذلك على نحو تدريجي نتيجة للتحديات التي واجهها المستثمرون خلال الأشهر الأخيرة في تأمين النقد الأجنبي لاستيراد المعدات، وبعد أن تتوافر رؤية واضحة فيما يتعلق بتعديلات قانون الاستثمار، وتنفيذ صفقات الاستثمار التي تم الإعلان عنها في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري.

التجارة الخارجية والاستثمارات

منذ ٢٠١١ تشهد التوازنات الخارجية وسوق النقد الأجنبي في مصر تقلبات نتيجة الآثار السلبية الناجمة عن الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، وعن ضخ مساعدات مالية كبيرة في شكل ودائع في البنك المركزي المصري ومنح للموازنة العامة للدولة، ودعم للوقود، وقروض واستثمارات ميسرة الشروط من بعض الدول الخليجية بلغت قيمتها حوالي ٤٤ مليار دولار. وقد دعم ميزان المدفوعات تدفقات الاستثمار المباشر واستثمارات المحافظ في القطاعات والعمليات المالية التي تتسم بربحية عالية.

شكل (٣-٢٨): ميزان المدفوعات – ربع سنوي

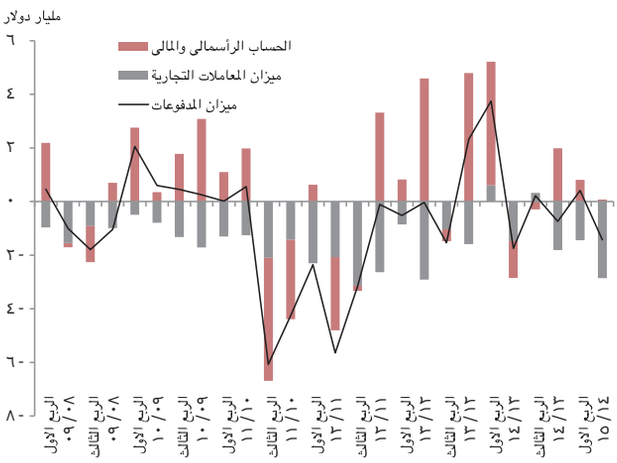

المصدر: البنك المركزي المصري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

شكل (٣-٢٩): ميزان المدفوعات – سنوي

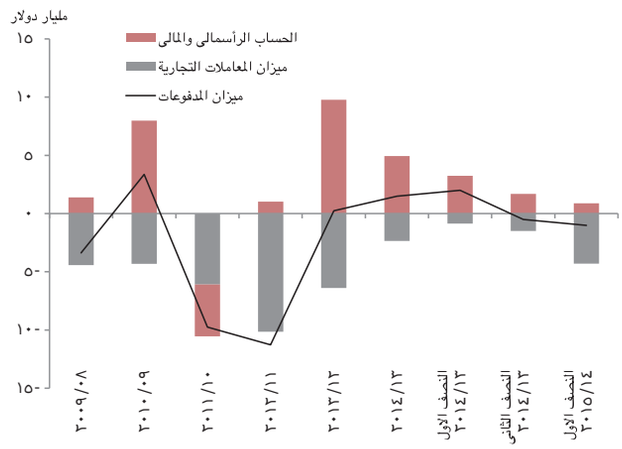

وفي أعقاب ثورة ٢٠١١ تراجع العجز في الميزان التجاري للبضائع غير البترولية بشكل مؤقت، حيث انخفضت نسبة كل من الواردات والصادرات مع هبوط الطلب المحلي وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وقد استعادت الواردات تدريجيًا بعض قوتها مع بدء تعافي الاستهلاك والنمو.

شكل (٣-٣٠): ميزان المعاملات التجارية

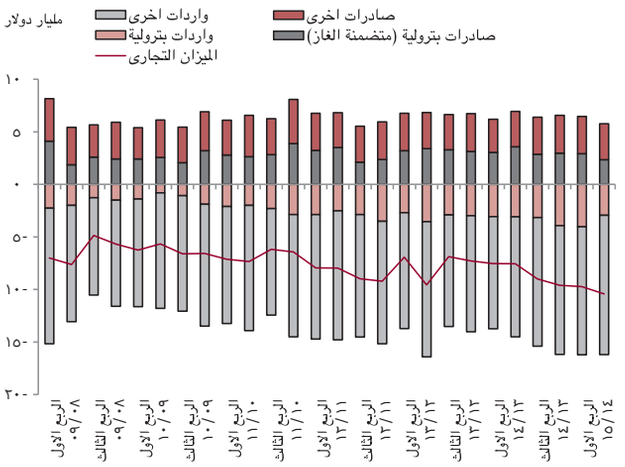

شكل (٣-٣١): تطور الايرادات من الخدمات الاساسية

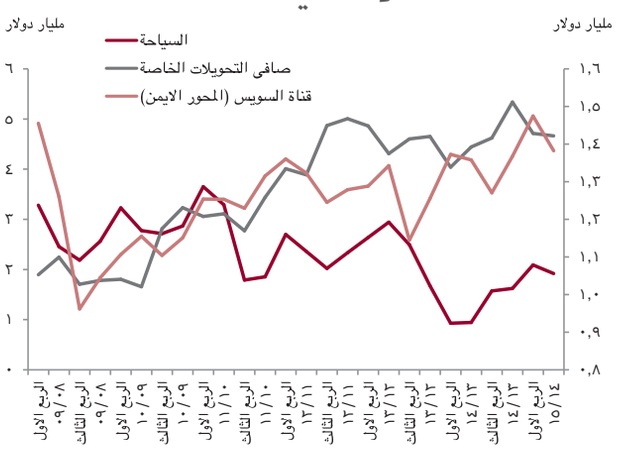

المصدر: البنك المركزي المصري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وعلى المستوى القطاعي، يتضح من بيانات توزيع الصادرات والواردات حسب درجة التجهيز وجود زيادة تدريجية منذ ٢٠١٣ في نمو صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنعة، وعلى وجه الخصوص الفاكهة والخضروات والمنسوجات والمنتجات الكيماوية. إلا أن معدل نمو إجمالي الصادرات شهد انخفاضاً في الربع الثاني من ٢٠١٤/٢٠١٥ بقيمة ١٧,٣٪ مقارنة بنسبة نمو قيمتها ٤,٣٪ في الربع السابق.

شكل (٣-٣٢): تقسيم نمو الصادرات*

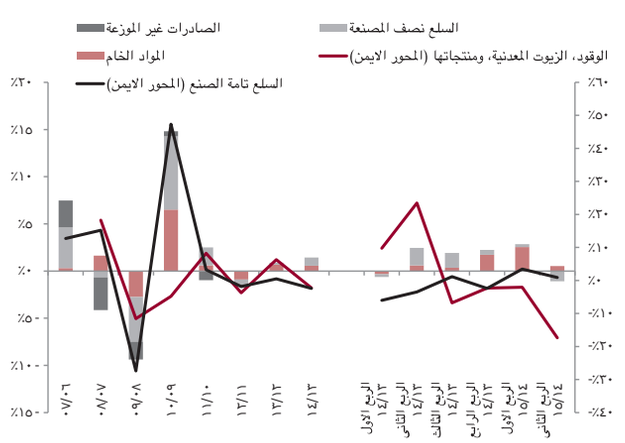

شكل (٣-٣٣): تقسيم نمو الواردات*

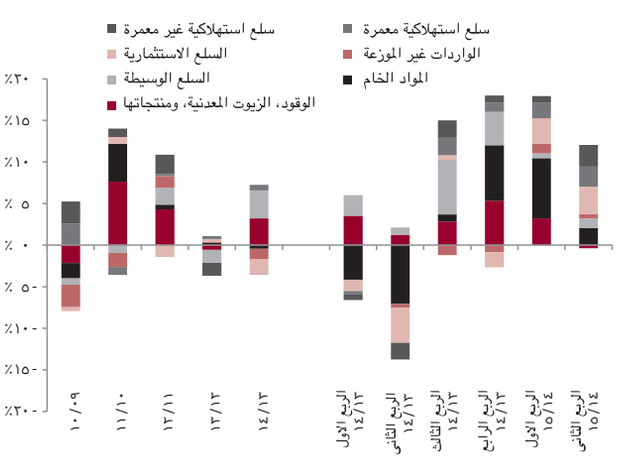

المصدر: البنك المركزي المصري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

* نهاية الفترة، نمو مرجح

علاوة على ذلك تحسنت معدلات الواردات من السلع الرأسمالية،، والمواد الخام المستخدمة في الإنتاج والسلع الاستهلاكية المعمرة، وذلك جنبًا إلى جنب مع تحسن نسبة نمو الاستهلاك الخاص وأنشطة قطاع التصنيع.

غير أن تغيير اللوائح الخاصة بسوق النقد الأجنبي في الأشهر الأخيرة، فضلا عن استمرار العقبات الهيكلية الأخرى أمام الاستثمار والنشاط الاقتصادي، والتي تواجه الموردين والمصدرين على حد سواء، قد أثرت بالسلب على نمو الواردات، فانخفضت معدلات نمو الواردات إلي ١٢٪ في الربع الثاني من ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بنسبة ١٨٪ في العام السابق. وقد أرجع الموردون ذلك إلى تحجيم قدرتهم على تأمين المصادر الكافية للنقد الأجنبي لتمويل عملياتهم، بالإضافة إلى أثر القرارات الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي تفرض حد أقصى لودائع النقد الأجنبي علي العمليات المالية للشركات.

وعلى الرغم من تأكيد البنك المركزي المصري علي أن هذه القرارات تعد ضرورية لتحسن كفاءة سوق النقد الأجنبي، إلا أن الأدلة تلوح بحدوث اختناقات في عمليات القطاع الخاص. كما أشار المصدرون إلى تخفيض دعم الصادرات، وهو ما يؤثر علي نمو الصادرات المصرية، وذلك من بين جملة أمور أخرى، فضلا عن صعوبة تأمين المنتجات الوسيطة والضرورية لإنتاج صادراتهم.

وعلى جانب الخدمات، فبينما تباطأ النشاط السياحي، استطاعت التحويلات الخاصة وإيرادات قناة السويس الصمود مقارنة بأداء قطاعي الصادرات والسياحة، لتعكس بذلك التعافي النسبي في التجارة والنمو العالي. وتجدر الإشارة إلى أن عدد السائحين الزائرين قد انخفض من ١,٥ مليون سائح في اكتوبر ٢٠١٠ إلى ٠,٢ مليون سائح في فبراير ٢٠١١. ثم زاد عد السائحين إلى ١,١ مليون في أكتوبر ٢٠١٢، وهبط مرة أخرى إلى ٠,٣ مليون في سبتمبر ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين وتشهد ارقام السائحين تحسناً نسبياً لتصل إلى ٠,٦ مليون في فبراير ٢٠١٥.

شكل (٣-٣٤): ميزان المعاملات الجارية

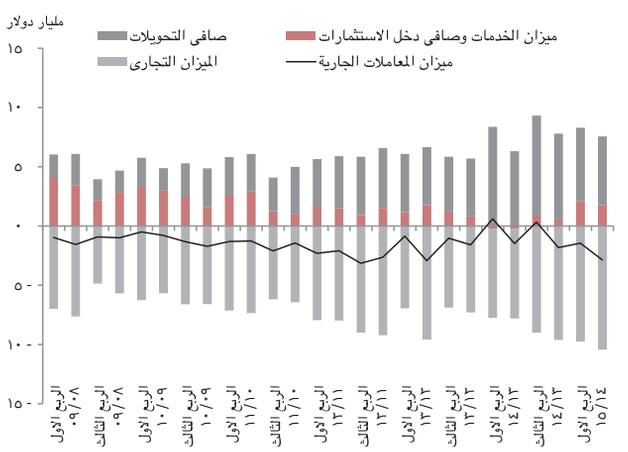

شكل (٣-٣٥): التحويلات الخاصة والرسمية

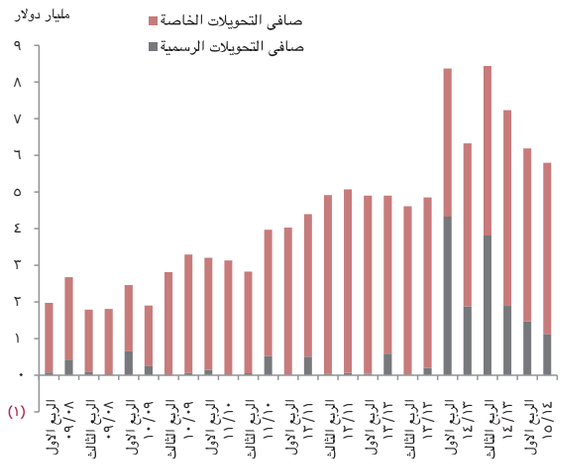

المصدر: البنك المركزي المصري والمجلس الوطني المصري للتنافسية

وقد عانت مصر من عجز مستمر في الميزان الجاري منذ ٢٠٠٦، فقد شهدت السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ ميزان مدفوعات إيجابي، حيث وازن الحساب المالي الإيجابي عجز الحساب الجاري، وتدهور الحساب المالي مع الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وعقب ثورة ٢٠١١. وقد تذبذب الحساب المالي وميزان المدفوعات مع المد والجزر في الاستثمار الأجنبي والمساعدات الأجنبية منذ ٢٠١١.

وعانت أيضا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب ثورة ٢٠١١ بعد سنوات عدة من القفزات الملحوظة في تدفقات الاستثمار استهدفت المشروعات الجديدة، وقطاع الطاقة، والتوسعات الكبيرة في المشروعات، وكذلك أنشطة الدمج والاستحواذ، وبلغت التدفقات ذروتها بقيمة ١٣,٢ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض في أعقاب يناير ٢٠١١ من ٦,٨ مليار دولار في ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ٢,٢ مليار دولار في ٢٠١٠/٢٠١١. ومنذ ذلك الحين اقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر علي أشكال مختلفة من المساعدات الأجنبية وكذلك الاستثمار في قطاع الطاقة.

شكل (٣-٣٦): اسعار الصرف

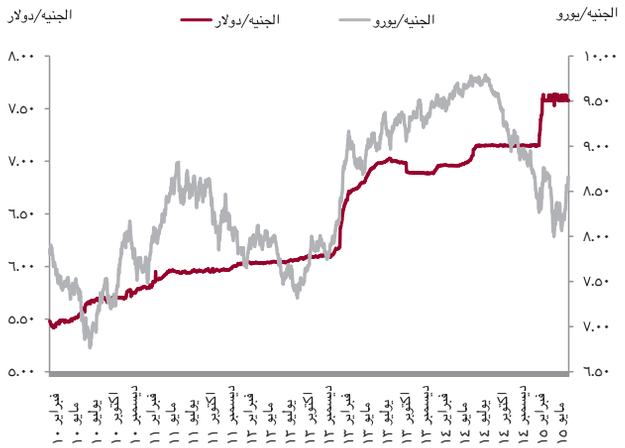

شكل (٣-٣٧): الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة

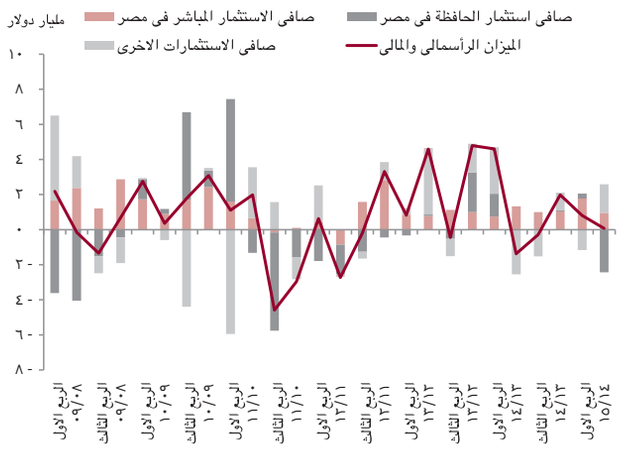

المصدر: البنك المركزي المصري، وبلومبرج والمجلس الوطني المصري للتنافسية

كما تأثرت استثمارات الحافظة أيضًا خلال ٢٠١١، فتحولت من تدفقات إلي مصر بقيمة ٧,٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى تدفقات خارج مصر بقيمة ٢,٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١. وقد زادت الاستثمارات الحافظة بصورة مؤقتة خلال ٢٠١٣/ ٢٠١٤ ووصلت قيمتها إلي ١,٣ مليار دولار نتيجة معدلات الفائدة المرتفعة على أذون الخزانة، وعاودت الانخفاض في ظل المخاوف بشأن سوق النقد الأجنبي.

وقد أسهمت أموال المساعدات الأجنبية في زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي من ١٥,٣ مليار دولار في شهر مارس ٢٠١٥ إلي ٢٠,٥ مليار دولار في أبريل ٢٠١٥، هذا بالإضافة إلى الزيادات التي شهدتها مزادات البنك المركزي الأسبوعية للنقد الأجنبي، وكذلك تطمينات البنك المركزي المصري حول وفرة النقد الأجنبي، وسهولة خروج الأرباح، وهو ما أسهم في الحد من الضغوط على سوق النقد الأجنبي، ونجاح التعامل إلي حد ما مع مخاوف المستثمرين الأجانب المتعلقة بإدارة سوق النقد الأجنبي. إلا أن البنك المركزي ما زال يواجه تحديات كبيرة لاستعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في ظل استمرار قيود النقد الأجنبي على العمليات الاقتصادية مقارنة بالأسواق العالمية الأخرى. وتتمثل الوسيلة المثلى للقضاء على سوق النقد الأجنبي الموازي، واستعادة الثقة في سوق النقد الأجنبي الرسمي، في تيسير إجراءات إقامة الأعمال، وإعادة النظر في القرارات الحاكمة لعمليات النقد الأجنبي.

وبوجه عام يعكس ميزان المدفوعات منذ منتصف عام ٢٠٠٠ آثار الصدمات العالمية والمحلية على الاقتصاد المصري وردود فعل قطاع الأعمال الخاص والحكومة حيال هذه الصدمات، ومن ثم التقلبات التي تواجهها تدفقات رأس المال وإيرادات الصادرات الخدمية.

غير أن الجانب الحقيقي لميزان المدفوعات والذي يعكس الاستثمار والإنتاج الفعلي الذي يحدث في مصر، إنما يوضح المشاكل المزمنة والمتأصلة التي تواجه قطاع الأعمال عند التعامل مع البيئة التنظيمية والاستثمارية في مصر. حيث تقوض التحديات الرئيسية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي ومناخ الاستثمار قدرة قطاع الأعمال علي الاستثمار والتشغيل، وهو ما يؤثر علي القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات المصرية في الأسواق المحلية والخارجية. ويصبح من الضروري عند هذا المفترق أن يتم التعامل مع هذه القضايا بصورة هيكلية تتيح لقطاع الأعمال الاستثمار وتشغيل الشباب والتصدير، والاستفادة من المزايا التاريخية المتنوعة التي تتمتع بها مصر ومنها نسبة السكان، وحجم القوة العاملة، والجانب الديمغرافي، والموقع الجغرافي والعديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية وذلك من بين جملة أمور أخرى من أجل تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي تستحقها مصر وشعبها.

الخلاصة

إن عملية النهوض بالاقتصاد المصري ليست بالمهمة اليسيرة، ولكنها في الوقت نفسه ليست بعيدة المنال اذا ما تضافرت جهود الحكومة والمؤسسات غير الحكومية المختلفة لتطبيق خططٍ الاصلاح اللازمة لتحسين إنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وأكثر إنصافاً، يترتب عليها خفض معدلات البطالة والفقر ورفع مستوى معيشة الاجيال القادمة من المصريين.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل كل الأطراف لإرساء منظومة عمل حكومي ومدنى متكاملة. فلطالما اتخذت الحكومة منذ منتصف العقد الماضي قرارات اقتصادية على المستويات المختلفة، ولكنها افتقدت إلي عنصر التنسيق والتشاور مع الأطراف المعنية. وقد تبين لنا في هذا الفصل أنه توجد فرصة كبيرة لتطبيق سياسات إصلاح اقتصادي جذرية في ظل توافر الإرادة السياسية ووعيها بأهمية الاسراع بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية المختلفة.

الفصل الرابع

إطلالة علي مستقبل الطاقة في مصر

أولاً: كفاءة الطاقة

بقلم أ/ عبد اللطيف توزاني[1]

تعد العلاقة بين كفاءة الطاقة والتنافسية قوية خاصة بالنسبة للقطاع الصناعي. وقد كانت هذه العلاقة محل الكثير من الاهتمام في مصر، بما في ذلك دراسات ومبادرات لبناء القدرات لتحسين كفاءة الطاقة. ويلقي الجزء الأول من الفصل بعنوان «كفاءة الطاقة» الضوء على ما يلي:

- إمكانية تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة في مصر وتحقيق مكاسب في الإنتاجية
- التحديات التي تواجه مبادرات كفاءة الطاقة في مصر
- مقترحات بإجراءات تشجع انتشار قياس الطاقة المستدامة في القطاع الصناعي بناء علي أفضل الممارسات الدولية.

استعراض لاستهلاك القطاع الصناعي للطاقة في مصر

ساهم القطاع الصناعي في مصر خلال عام ٢٠١٢ بحوالي ٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، وقام بتوظيف أكثر من ١,٨ مليون شخص في ٢٠١٢. وقد بلغ استهلاك الطاقة خلال ٢٠١٢/٢٠١١ مقدار ٢,٢٧ طن نفط مكافئ. ووصل استهلاك الغاز الطبيعي إلى ٤٤,٣٪ من إجمالي استهلاك الدولة، بينما بلغ استهلاك الكهرباء ٣٢,٢٪ [2]. ووفقاً لمرصد طاقة المتوسطي[3]، قد يتراوح استهلاك الطاقة في مصر بين ٤١ و٥٥ طن نفط مكافئ بحلول عام ٢٠٣٠، حسب سيناريو النمو الاقتصادي المختار (السيناريو المتحفظ أم الإيجابي)، وهو ما يمثل نمواً يتراوح بين ٣,٩٪ و٣,٣٪ سنويًا. وقد تبلغ قيمة الصناعة ٤٠٪ من إجمالي الطلب على الطاقة في الدولة.

زاد استهلاك الطاقة البترولية في مصر من حوالي ٢٢,٨ مليون طن في ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٣٢,٥ مليون طن في ٢٠١٢/٠١١، بمعدل نمو يصل إلى حوالي ٣٪.

---

١. مستشار كفاءة الطاقة وأفضل التطبيقات الدولية بمركز الطاقة العالمي

٢. Logic Energy and Environics, 2014, Industrial Energy Efficiency Baseline Assessment Report, UNIDO www.ieeegypt.org/images/Publications/IEE_Activity_Final.pdf

٣. Observatoire Mediterraneen de L'Energie, 2011, Mediterranean Energy Perspectives-Egypt www.ome.org/home/publications/mediterranean-energy-perspective.html

شكل (٤-١): الاستهلاك القطاعي لمنتجات البترول في مصر، ٢٠١٢/٢٠١١

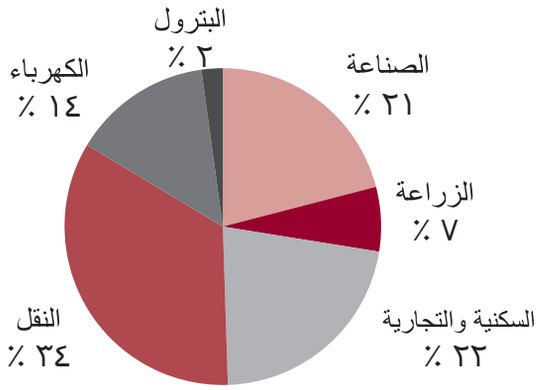

المصدر: جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

ويوضح شكل ٤-١ توزيع استهلاك البترول بين مختلف القطاعات. وازداد استهلاك المواد البترولية في كافة القطاعات باستثناء الصناعة والبترول.

كما ارتفع استهلاك طاقة الغاز الطبيعي من حوالي ٢٢,٦٥ مليار متر مكعب في ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٥١,٨ مليار متر مكعب في ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل نمو يبلغ حوالي ٧٪.

يوضح شكل ٤-٢ توزيع استهلاك الغاز الطبيعي فيما بين القطاعات. كما زاد استهلاك منتجات الغاز في كافة القطاعات.

كما ازداد استهلاك الكهرباء من حوالي ٦٤ تيراوات ساعة في ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ١٣٤ تيراوات ساعة في ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل نمو ٦,٣٪. (توفيق ف. عازر، ٢٠١٤، استخدام الطاقة في مصر، الماضي والحاضر). ويتمركز المستهلكون الرئيسيون للكهرباء خلال ٢٠١٢/٢٠١١ في القطاع السكني، الذي يمثل حوالي ٤٢٪ من الاستهلاك. ويمثل قطاع الصناعة حوالي ٣٢٪ من إجمالي استهلاك الكهرباء، يليهما قطاع الحكومة والمرافق العامة (٨٪)، وأخيرًا قطاع الزراعة (٤٪). ويوضح شكل (٤-٣) الاستهلاك القطاعي للكهرباء في ٢٠١٢/٢٠١١. (التقرير السنوي للشركة القابضة المصرية للكهرباء، ٢٠١٢-٢٠١٣)[٤].

شكل (٤-٢): الاستهلاك القطاعي للغاز الطبيعي في مصر، ٢٠١٢/٢٠١١

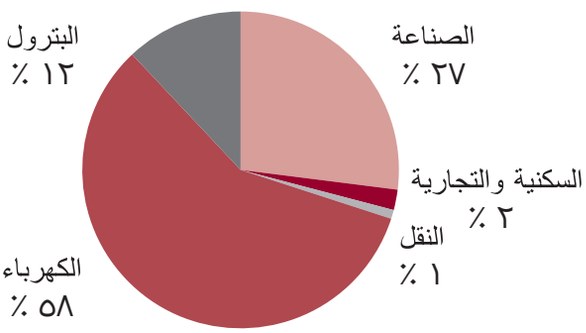

المصدر: جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

وطالما كانت أسعار الطاقة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية في مصر لتشجيع الاستثمارات الصناعية الوطنية والدولية. وقد أثمرت سياسات دعم الطاقة عن قطاع صناعي يستهلك الطاقة بكثافة كصناعات الأسمنت،

٤. www.moee.gov.eg/english_new/EEHC_Rep/2011-2012.pdf

والصلب، والسماد، والألونيوم والغذاء. وفي يومنا هذا، تستهلك ١٪ من إجمالي الوحدات الصناعية نحو ٦٥٪ من مجمل استهلاك الطاقة الصناعية[٥].

جدول (٤-١): التصنيع كثيف الطاقة مصر – استهلاك القطاعات الفرعية الصناعية للكهرباء في ٢٠١٢

الحديد والصلب	٪٢٠,٤٤
الأسمنت	٪١٥,٩٢
الألونيوم	٪١٤,٥٥
الأغذية	٪٧,١٢
المنسوجات	٪٥,٦٦
الأسمدة	٪٣,٧٨

يوضح جدول ٤–١ استهلاك الكهرباء بالقطاعات الصناعية ونصيبها في إجمالي استهلاك القطاع الصناعي للكهرباء (٢٠١٢/٢٠١١). وهناك ستة أنواع رئيسية من المستهلكين في القطاعات الصناعية الفرعية هي الحديد والصلب، الأسمنت، الألونيوم، الأغذية، والمنسوجات والأسمدة، ويمثلون أكثر من ٦٧٪ من إجمالي الاستهلاك.

شكل (٤-٣): الاستهلاك القطاعي للكهرباء البترول في مصر، ٢٠١٢/٢٠١١

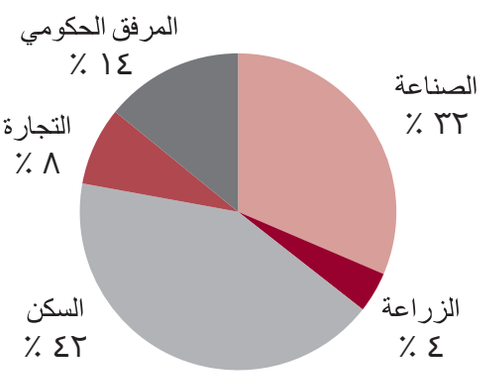

المصدر: جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

وكما يتضح، تواجه مصر تحديات كبيرة في مجال تأمين إمداد القطاعات الاقتصادية بالطاقة، مع تحمل عبئين في نفس الوقت هما (١) العمل على مراعاة البيئة، و(٢) تخفيض أنواع دعم الطاقة المختلفة خلال السنوات الخمسة القادمة، بما في ذلك الدعم المقدم للقطاع الصناعي. ويتطلب تحسين تنافسية القطاع الصناعي في مصر صياغة استراتيجية فعالة تدعم كفاءة الطاقة.

ووفقًا للمجلس الأمريكي للتنافسية، «تؤثر في المدي البعيد مجموعة من العوامل – تتضمن السياسات الحكومية وظهور تكنولوجيات جديدة للطاقة تتسم بالكفاءة – على تنافسية الدولة، الأمر الذي ينتج عنه سرعة تفوق بعض الدول على منافسيها»[٦].

٥. http://oslogroup.org/documents/meetings/ninth/presentations/4th_day/Session_9/Energy_Use_in_Egypt.pd
Tawfik F. Azer, 2014, Use of Energy in Egypt, Past and Recent

٦. U.S. Council on Competitiveness & Deloitte, 2013, Global Manufacturing Competitiveness Index, http://www.compete.org/publications/detail/2435/2013-global-manufacturing-competitiveness-index

إمكانية تحسين كثافة الطاقة وتعظيم الإنتاجية في مصر

تستخدم الصناعة في مصر كميات ضخمة من الطاقة في عمليات التصنيع المتنوعة. ويتم الحصول على الحرارة والقدرة الميكانيكية أساساً من الغاز الطبيعي والسولار. ومع تنوع العمليات الصناعية، يصبح من الصعب التعرف بدقة علي إمكانيات فرص تحسين كفاءة الطاقة.

وبحسب دراسات اليونيدو، والمرصد المتوسطي للطاقة، وصندوق البيئة العالمي[٧]، تتسم كافة الصناعات في مصر بكثافات للطاقة تتعدى المتوسط العالمي، وبالتالي فإن مصر لديها مساحة لتخفيض استهلاكها بين ٢٥٪ و٧٠٪ كما يتضح في الجدول رقم (٤-٢).

جدول (٤-٢): استهلاك الطاقة في صناعات مختارة في مصر مقارنة بمتوسط الاستهلاك العالمي، ونسب الوفورات المحتملة في الطاقة

الصناعة	استهلاك مصر من كيلو جرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون/ الطن المتري للمنتج	الممارسات الدولية لمكافئ ثاني أكسيد الكربون/ الطن المتري للمنتج	نسب الوفورات المحتملة (٪)
الحديد والصلب	٩٥٠	٦٠٠ – ٨٠٠	٢٥
الأسمنت	٢٠٠	٩٠ – ١٢٠	٥٠
البلاستيك	٣٥٠	١٨٠ – ٣٠٠	٣٠
سماد الأمونيا	١,٦٥٠	٧٥٠ – ٨٥٠	٥٠
الورق	١,٠٠٠	٤٠٠ – ٦٠٠	٥٠
الزجاج	٦٢٠	١٢٠ – ٢٢٠	٧٠
الألومنيوم الأولي	٤,٥٠٠	٣,٤٠٠	٢٥

المصدر: Observatoire Méditerranéen de l'Energie, Mediterranean Energy Observatory

من الممكن تحسين كفاءة الطاقة لكل وحدة صناعية من خلال تدريب العاملين في القطاع، ورفع الوعي بأهمية تعزيز كفاءة الطاقة، والعمل علي تحسين كفاءة المعدات والعمليات الصناعية، فضلًا عن إرساء نظام فعال لإدارة الطاقة. فعلى سبيل المثال، تعد المحركات الكهربائية من أهم المعدات التي ينبغي على الشركات الصناعية تحسين كفاءتها. فعادةً تعمل هذه المحركات بسرعات ثابتة، ولكن يمكن استخدام جهاز التحكم الإلكتروني في السرعة لتكييف دوران المحرك عند الطلب، مما ينتج عنه وفورات في الطاقة تتراوح بين ٣٪ و٦٠٪، حيث أن تعظيم الكفاءة وتنظيم الجهد من شأنه الإسهام في توفير الطاقة.

وتعتمد الصناعة علي عدد كبير من المضخات والضواغط (compressors) في الصناعة، وتسهم الصيانة الجيدة في تحسين كفاءة الطاقة. وتشير دراسات تدقيق ومراجعة أداء الطاقة (energy audits) في المصانع – والتي أجراها مشروع تيسير التجارة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – إلي أن تعظيم أداء أنظمة الهواء المضغوط من خلال تركيب محركات سرعة متغيرة، وكشف وإصلاح أماكن تسرب الهواء، من الممكن أن يحقق وفورات في الطاقة بنسبة ٢٠ إلى ٥٠٪. ووفقاً لمجلس الطاقة العالمي، تؤدي الإدارة الفعالة للطاقة إلى زيادة إضافية في كفاءة الطاقة بنسبة تبلغ ٥٪ على الأقل.

دراسة حالة مصر: الدروس المستفادة من مشروع تيسير التجارة

بناءً على النتائج التي حصل عليها مشروع تيسير التجارة (المرحلة الأولى)، تم تقييم وفورات الطاقة المحتملة في قطاع الأغذية، حيث يمكن لمصنع تجهيز أغذية أن يحد من استهلاكه للطاقة الحرارية بمقدار ٢٠٪ بمجرد عزل البخار وخطوط استعادة البخار المكثف، مع وقف تسريب البخار من خلال صفايات المياه.

٧. Logic Energy & Environics, 2014

وقد تمت عملية التقييم باستخدام منهجية مقترحة من قبل مجلس البيئة العالمي تعتمد علي:

- إمكانية توفير الطاقة في الكهرباء، والوقود والمياه
- إمكانية توفير تكلفة الطاقة (الكهرباء، والوقود والمياه)
- إمكانيات الاستثمار المطلوبة لتحقيق كفاءة الطاقة

وتم تقييم الإمكانيات كالآتي:

- الإمكانيات الفنية: تتضمن استخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة في كافة التطبيقات بدون مراعاة للقيود الاقتصادية.
- الإمكانيات الاقتصادية: استخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة حين تكون ذات جدوى اقتصادية (عندما يكون معدل العائد الداخلي أكبر من ١٨٪).
- الإمكانيات القابلة للتحقيق: التي تأخذ في الاعتبار أن أفضل تكنولوجيا متاحة لا يتم استخدامها إلا حين يكون وقت الاسترداد خلال أقل من عامين.

* افتراضات الحساب: يبلغ معدل الفائدة الحالي على قروض البنوك المصرية حوالي ١٢٪ بالنسبة لفترة سداد على مدار سنوات. ويصل سعر خصم الجدوى إلى ١٥٪ ، في حين يبلغ أقل معدل داخلي علي العائد جاذب للاستثمارات ١٨٪.

وبفحص تسع شركات في قطاع الأغذية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١، وجد «مشروع تيسير التجارة، المرحلة الأولى» أنها تستخدم ١٢,٤ جيجاوات/الساعة من الكهرباء، و١٩,٤ جيجاوات/الساعة من الطاقة الحرارية. وتصل إمكانات تحقيق وفورات في الطاقة الاقتصادية حوالي ٢,١ جيجاوات ساعة من الطاقة الحرارية (١٦,٣٪)، و٣,٣ جيجاوات ساعة من الطاقة الحرارية (١٦,٨٪) على التوالي، ويمكن تحقيقها باستثمار قدره ١,٠٧٤,٠٠٠ جنيه مصري.

ومع الأخذ في الاعتبار أن فترة الاسترداد التي تشترطها الشركات الصناعية عادةً ما تصل إلى عامين، وأن إمكانات توفير الطاقة تصل فقط إلي ١,٥ جيجاوات ساعة من الطاقة الحرارية سنويًا (١١،٩٪)، و٢,٣ جيجاوات ساعة من الطاقة الحرارية سنويًا (١٢٪)، نجد أن إجمالي الاستثمارات المطلوبة تصل إلى ٣٠٠,٥٠٠ جنيه مصري.

وبتعميم هذه النتائج علي القطاع الصناعي ككل نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- استهلكت الصناعة في مصر(كافة القطاعات) خلال ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٤٢,١ تيراوات ساعة من الكهرباء، وحوالي ٢٣٣ تيراوات ساعة من الطاقة الحرارية.
- تبلغ إمكانات الوفورات الاقتصادية للطاقة حوالي ٦,٨٦ تيراوات ساعة من الطاقة الكهربية سنوياً، ونحو ٣٩,١ تيراوات ساعة من الطاقة الحرارية سنوياً على التوالي، ويمكن الحصول علي هذه الوفورات باستثمارات قدرها ٩,٣ مليار جنيه مصري.
- إذا وصلت فترة الاسترداد إلى عامين، كما تشترط الشركات الصناعية، يبلغ التوفير المحتمل للطاقة «فقط» ٥ تيراوات ساعة من الطاقة الكهربية سنوياً، و٢٨ تيراوات ساعة من الطاقة الحرارية سنوياً، وهو ما يتطلب إجمالي استثمارات تبلغ ٢,٦ مليار جنيه مصري.

بناء علي التحليل والدروس المستفادة من المرحلة الأولي من مشروع تيسير التجارة، من الممكن تطبيق التكنولوجيات المقترحة التالية:

- **الإجراءات التشغيلية، والمتابعة والاستهداف:** (١) وضع برنامج تنبؤي للصيانة للحد من تسرب الهواء المضغوط، مع (٢) غلق الآلات والمعدات عندما لا تكون هناك حاجة إليها، بالإضافة إلى (٣) عزل الهواء المضغوط والبخار عن الآلات في غير أوقات التشغيل، و(٤) إطفاء الإضاءة في المناطق التي ليس بها أشخاص.
- **شبكة إنتاج البخار وتوزيعه:** (١) تطبيق الرقابة الدورية على الغلايات، و(٢) التأكد من استرجاع البخار المكثف، و(٣) فحص المصافي والغلايات، و(٤) والتأكد من معالجة المياه المغذية للغلايات.
- **برامج التحكم في الاحتراق:** تركيب نظام للتحكم في أنظمة احتراق الغلايات والأفران، والمجففات ومتابعته.
- **استرداد الحرارة:** استخدام المبادلات الحرارية والموفرات لاستعادة الحرارة.

- **المحركات عالية الكفاءة والمحركات ذات السرعة المتغيرة:** استخدام المحركات ذات السرعة المتغيرة للتوفيق بين الأحمال الفعلية للمحركات الكهربائية.
- **نظام الهواء المضغوط:** (١) إصلاح أماكن التسرب، و(٢) ضبط ضغط الهواء، و(٣) تصحيح الانخفاض الزائد للضغط في خطوط أنابيب التوزيع، و(٤) القضاء علي الاستخدامات غير السليمة للهواء المضغوط كالتنظيف والتبريد.
- **الطاقة الشمسية:** استخدام أنظمة التسخين الشمسية للمياه.
- **أنظمة إدارة الطاقة:** تركيب أنظمة إدارة الطاقة للتحكم ومتابعة الطاقة والمياه في عمليات التشغيل وفي أنظمة المرافق.

تحليل العقبات

خلال مشروع تيسير التجارة، تم تحديد العقبات التي التي تقف حائلًا أمام الاستثمارات في مبادرات لدعم كفاءة الطاقة.

- طول فترات الاسترداد للاستثمارات في كفاءة الطاقة، بسبب انخفاض أسعار الطاقة، وعدم وجود حوافز في هيكل التعريفة وارتفاع مستوى الدعم.
- الافتقار إلى الحوافز الملائمة للترويج للاستثمار في كفاءة الطاقة
- محدودية المعرفة وإمكانية الحصول على معلومات حول تكنولوجيات كفاءة الطاقة وفوائدها الاقتصادية.
- قدر محدود من الوعي والمعلومات عن تكنولوجيات كفاءة الطاقة ومزاياها.
- عدد محدود من البرامج التجريبية أو الرائدة في مجال كفاءة الطاقة سواء من قبل الصناعة أو الحكومة.
- الافتقار إلى الموارد البشرية المدربة في الصناعة وفي القطاع المالي فيما يتعلق بإدارة الطاقة.
- تركيز الشركات الصناعية على الاستثمار من أجل الإنتاج بدلاً من التركيز على الكفاءة.
- محدودية قدرات الشركات الاستشارية فيما يتعلق بالخدمات المستدامة للطاقة.

كفاءة الطاقة: الاستفادة من قصص النجاح في السياق المصري

تعتمد السياسات الداعمة للطاقة المستدامة في مصر علي تغيير الإطار التنظيمي لقطاع الطاقة، والتخفيض التدريجي لدعم منتجاته، والتزام الفاعلين المعنيين بالمناهج التدريبية في برامج بناء القدرات والتي قدمت من قبل مؤسسات التعاون الدولي كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق البيئة العالمي، والإتحاد الأوروبي، والتعاون الإنمائي الألماني (GIZ)، واليونيدو. وتعد هذه البرامج بمثابة إحدي نقاط البداية نحو صياغة مبادرة قومية طموحة لتنفيذ كفاءة الطاقة في مكان العمل.

ومن الممكن الاستمرار في تبني هدف تعظيم الطاقة بنسبة ١٢٪، وذلك وفقًا للتعريفة الحالية. ولكن يبقي تحدي التغلب علي العقبات المشار إليها أعلاه. وتتيح الخبرة الدولية رؤية ثلاثة مناهج مختلفة تحقق ذات الهدف المتمثل في الحد من كثافة الطاقة الصناعية، ولكن مع تناول المسألة بشكل مختلف:

المنهج الأول: يستهدف المشروعات التي تستخدم الطاقة بكثافة بموجب عقود أداء بين الحكومة والشركات. على سبيل المثال، تناولت كل من الصين وتونس كفاءة الطاقة في البيئات الصناعية، وحصلت على نتائج مرضية كما يتضح في جدول (٤-٣).

المنهج الثاني: يتبنى النهج الإرشادي من خلال فرض حد أدنى من المعايير الإلزامية لأداء الطاقة بالنسبة للمعدات كثيفة الاستخدام للطاقة والمستخدمة على نحو شائع في الصناعة مثل: مصابيح الإضاءة، والمحركات الكهربائية، وضواغط الهواء، وثلاجات التجميد، والغلايات، والأفران، وشبكات توزيع البخار. وقد تبنت أستراليا هذا الأسلوب كما يتضح في جدول (٤-٤).

المنهج الثالث: تشجيع المصنعين على تطوير أنظمة لإدارة الطاقة المستدامة في إطار اتفاق طويل الأجل مع الحكومة، هو ما يعد منهجاً رائداً، حيث أن معايير الأيزو ٥٠٠٠١ بشأن تنظيم أنظمة إدارة الطاقة لم تكن موجودة إلا منذ أعوام قليلة. ومن متطلباتها: (١) يتعين على الشركات إرساء سياسة للطاقة تتماشى مع اللوائح الوطنية، و(٢) تعريف أهداف تعظيم خدمات الطاقة، و(٣) إعداد خطة عمل تحدد التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف، وتعبئة الموارد، والجدول الزمني لها، و(٤) وضع نظام للمتابعة وحسابات الطاقة. ومن الأهمية وضع هذا البرنامج في إطار تحسين مستمر. وتعد اليابان وهولندا من البلاد الرائدة في هذه المنهجية. (انظر جدول ٤-٥).

أوجه التحسينات المحتملة لتحسين كفاءة المعدات التي تستخدم الطاقة بكثافة

الإضاءة: تعد لمبات الضوء ذات الصمام الثنائي (LED)، واللمبات الفلورسنت بديلًا فعالًا للمبات تفريغ الشحن عالية الكثافة لأنها تستخدم قدر أقل من الطاقة، وتبعث ألواناً أفضل وإضاءة أكثر انتشارًا، مما يساعد على جعل بيئة العمل أكثر أمانًا بالإضافة إلى تحقيقها كفاءة الطاقة.

محركات السرعة المتغيرة: كثيراً ما تكون أنظمة المحركات كبيرة الحجم وينتج عنها فقد في الطاقة عندما تكون الأنظمة متباينة. وينتج عن تركيب محركات السرعة المتغيرة قدر كبير من التوفير يصل إلى ٦٠٪.

الهواء المضغوط: كثيراً ما يتسبب استخدام الهواء المضغوط للتبريد في فقدان الطاقة. وينتج عن تركيب المراوح بدلًا من الهواء المضغوط وفورات تصل إلى ٧٠٪.

ضوابط نظام التبريد: كثيراً ما تستهلك أنظمة التبريد كميات كبيرة من الطاقة. ويعمل ضبط الضغط المرتفع للحرارة الخارجية على تقليل استهلاك الطاقة على نحو ملحوظ قد يتراوح بين ٣ إلى ١٥٪.

التسخين: تستهلك الغلايات والأفران قدراً كبيراً من الطاقة. ويعد ضبط الهواء الزائد أحد أول إجراءات كفاءة الطاقة التي يتم اتخاذها ويمكن أن تحد من استهلاك الطاقة بمتوسط ٣ إلى ٦٪. وفي بعض الأحيان يكون شراء محلل الاحتراق استثماراً مجدياً.

توزيع البخار: يولد إنتاج البخاركميات كبيرة من المكثفات.ويتسبب عدم استعادته في فقد طاقة بنسبة ١٢٪. وقد أثبت العزل الحراري للأنابيب أنه إجراء مفيد بالنسبة لكفاءة الطاقة.

جدول (٤-٣): مشروعات تستهدف استخدام الطاقة بكثافة بموجب عقود أداء

	المبادرة	الفترة الزمنية	الهدف	الإطار المنطقي	المؤشرات
الصين[٨]	الخطة الخمسية الحادية عشرة	٢٠٠٦ – ٢٠١٠	الحد من استهلاك الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٠٪	**السياسة** ● برنامج أكبر ١,٠٠٠ برنامج للمشروعات المستهلكة للطاقة ● معايير الأداء الخاصة بالطاقة الصناعية ● تقييم الطاقة بالنسبة لمشروعات الصناعية الجديدة **الإجراءات الداعمة** ● المكافآت المالية لتحديثات وفورات الطاقة ● التسعير المتفاوت لكهرباء الصناعة ● لوائح تمويل الطاقة وأدواتها **الأدوات المساعدة** ● نظام المعلومات: التدريب والمعايير ● كتالوج التكنولوجيا، قائمة بشركات خدمات الطاقة المؤهلة ● التدابير الرادعة	● وفورات للطاقة بمقدار ١٠٠ Mteo على مدار الخطة الحادية عشر ● تخفيض استخدام الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٩,٢٪ ● يقوم مديرو الطاقة بإعداد تقارير ببيانات استهلاك الطاقة. ● توسيع نطاق المشروع ليشمل برنامج أكبر ١,٠٠٠ مشروع (٢٠١٢–٢٠١٥)
تونس[٩]	عقود لثلاث سنوات في برنامج الحفاظ على الطاقة في مجال الصناعة	٢٠٠٥ – ٢٠١١	الحد من كثافة استهلاك الطاقة بنسبة ٣٪ سنويًا السياسة	**السياسة** ● إخضاع الشركات المستهلكة لقدر كبير من الطاقة (٣٢٠ وحدة مع الاستهلاك مساوية أو أكبر من ٨٠٠ طن نفط مكافىء سنويا إلى فحوصات الطاقة الإلزامية وتنفيذ التوصيات. ● تخضع الوحدات ذات الاستهلاك العالي للطاقة للترخيص المبدئي لحين مراجعة أداء الطاقة. ● وضع إطار قانوني للتشارك في توليد الكهرباء وتوليد الكهرباء من المصادر المتجددة **الإجراءات الداعمة** ● تقديم الدعم لتدقيق الطاقة، وللاستثمارات التي تتمتع بكفاءة الطاقة ● إنشاء صندوق كفاءة الطاقة، وآلية خطوط الائتمان والضمان ● الحوافز المالية بشأن المعدات ذات الكفاءة العالية للطاقة **الأدوات المساعدة** ● الدعم الفني للصناعات بغرض رفع الوعي ● بناء القدرات (التدريب، المعايير)، قائمة بالمدققين المرخصين	● وفورات الطاقة بمقدار ١,٦ مليون طن نفط مكافىء، يرتبط ٧٠٪ منها بالاستخدام الحراري للطاقة و٣٠٪ بالاستخدام الكهربائي ● استثمار ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار لدعم كفاءة الطاقة في ١٠ شركات لخدمات الطاقة ● مد البرنامج بهدف توفير ٤,٤ مليون طن نفط مكافىء في الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠

٨. Julia Reinaud, Amélie Goldberg, 2012, Insights into Industrial Energy Efficiency Policy Packages, Institute for Industrial Productivity publishing, Washington www.iipnetwork.org/InsightsIEE_IIP.pdf

٩. Rafik Missaoui, 2014, Policy reforms that were implemented to Promote Energy Efficiency in the Industrial Sector, Economic And Social Commission for Western Asia http://www.unece.org/fileadmin/DAM/energy/se/pdfs/gee21/projects/others/Tunisia.pdf

جدول (٤-٤): النهج الإرشادي من خلال اشتراط الحد الأدنى من معايير أداء الطاقة بالنسبة للمعدات

	المبادرة	الفترة الزمنية	الهدف	الإطار المنطقي	المؤشرات
أستراليا[١٠] ونيوزيلندا[١١]	برنامج كفاءة طاقة المعدات E3	٢٠٠٠ – ٢٠٢٠	توفير 32,3 TWh و 250 Mt eq C02	**السياسة** ● الورقة البيضاء للطاقة ● إصدار تشريعات جديدة، وحزمة تشريعات للطاقة النظيفة ● اتفاق الشراكة القومية حول كفاءة الطاقة: تنسيق الإطار القومي بشأن كفاءة الطاقة ● برامج المعيار الأدنى لأداء الطاقة: قائمة طويلة بالأجهزة والمعدات **الإجراءات الداعمة** ● تمويل من الدولة ● التواصل: الموقع الإلكتروني، النشرات، تقرير الإنجازات ● مواد تثقيفية **الأدوات المساعدة** ● قاعدة بيانات للتسجيل ● اختبارات الفحص ● مسوحات المتاجر	● غطى برنامج E3 ٢٢ منتجاً مختلفا في القطاعات السكنية، والتجارية والصناعية في ٢٠١٠. ● الحد من كثافة الطاقة بنسبة ١٥٪ (٢٠٠٠–٢٠١١) ● إعداد تقرير ببيانات استهلاك الطاقة: كافة الشركات التي تستهلك أكثر من ٠,٥ بيتاجول

جدول (٤-٥): تطوير أنظمة إدارة الطاقة المستدامة في إطار الاتفاق بعيد المدى

	المبادرة	الفترة الزمنية	الهدف	الإطار المنطقي	المؤشرات
هولندا[١٢][١٣]	اتفاق بعيد المدى	برنامجان لاتفاقات بعيدة المدى منذ ١٩٩٥ وبرنامج ثالث لاتفاق بعيد المدى ٢٠٠٥–٢٠٢٠	٣٠٪ تحسن في كفاءة الطاقة السياسة	**السياسة** ● اتفاق مع الحكومة **الإجراءات الداعمة** ● لا توجد قيود تكميلية متعلقة بانبعاث ثاني أوكسيد الكربون أو الضرائب على الطاقة **الأدوات المساعدة** ● إدارة الطاقة، خطة كفاءة الطاقة ● قائمة بالتكنولوجيات المحققة للربح ● نموذج لخطة كفاءة الطاقة ● المبادىء الإرشادية، والمتبعة الإلكترونية ونظم إعداد التقارير	● ما يزيد عن ١٥ عامًا من النتائج الإيجابية التي تمخضت عن الاتفاقات بعيدة المدى ● أكثر من ٢٪ متوسط تحسين كفاءة الطاقة سنويًا ● يبدو تنفيذ نظام إدارة الطاقة غير يسير تماما

١٠. Andrew Fairs, 2011, The equipment Energy Efficiency Program, Department of Climate Change and Energy Efficiency, Australia https://www.airah.org.au/imis15_prod/Content_Files/Divisionmeetingpresentations/WA/PPWA_17-08-2011.pdf

١١. IEA, 2012, Energy policies of IEA Countries, Australia Review, http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/Australia2012_free.pdf

١٢. Ronald Vermeeren, 2009, Realising the potential – making Energy Management Systems deliver, Dublin, http://www.seai.ie/Your_Business/Large_Industry_Energy_Network/LIEN_Events/Ronald_Vermeeren.pdf

١٣. Institute for Industrial Productivity, Industrial Efficiency Database, http://iepd.iipnetwork.org/policy/long-term-agreements-energy-efficiency

التوصيات

في إطار الميثاق القومي للطاقة الذي تم اقتراحه في الفصل، من الممكن أن تقترح مصر اتفاقاً عالمياً لإعداد برامج مخصصة لكفاءة الطاقة، يتم الاتفاق عليها بين الحكومة والمنظمات المهنية. ومن الممكن أن تستعين مصر في ذلك بأفضل الممارسات الدولية والدروس المستفادة من الجهود الوطنية والبرامج التي تم تنفيذها، وأن تشرك الأطراف المعنية بقطاع الطاقة لتحقيق الآتي:

- استهداف نحو ٣٠٠ من الصناعات التي تستخدم الطاقة بكثافة، ووضع برنامج مبدئي لمدة أربع سنوات لأكبر ٣٠٠ مؤسسة في استهلاك الطاقة (تجربة الصين).
- استخدام منهجية الحد الأدنى من معايير أداء الطاقة بالنسبة لكافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تجربة أستراليا)
- إعداد مشروعات وأدوات داعمة للجهود التي تبذلها المؤسسات في تحقيق كفاءة الطاقة

ويمكن لمصر أن تستعين بمعايير الإطار العالمي لسياسات الطاقة مثل

- استهداف ١٠٪ وفورات للطاقة بحلول عام ٢٠٢٠ بالنسبة للقطاع الصناعي.
- وضع الإطار التنظيمي لبرنامج أكبر ٣,٠٠٠ مؤسسة مستهلكة للطاقة
- وضع معايير إلزامية لأداء الطاقة الصناعية
- فرض عمليات تقييم الطاقة على الوحدات الصناعية الجديدة والكبيرة
- متابعة تخفيض دعم منتجات الطاقة الحفرية، لتعكس تكلفة العرض
- استمرار وضع تسعيرات تفاضلية للكهرباء المستخدمة في الصناعة

أمثلة لبعض الإجراءات الداعمة

- إنشاء صندوق كفاءة الطاقة: ليقدم دعم لعملية تدقيق ومراجعة الطاقة، وليسهم في تمويل الاستثمار في تحسين كفاءة الطاقة، ولتوفير آلية ضمان لشركات خدمات الطاقة.
- تقديم المكافآت المالية للتعديلات التي توفر الطاقة
- وضع الحوافز المالية على معدات كفاءة الطاقة
- تصميم وإعداد نظام للتقييم والمتابعة الوطنية، وإعداد التقارير
- تنظيم عملية منح الشهادات لمديري الطاقة، والمدققين، وشركات خدمات الطاقة.
- إعداد وتوفير برنامج لبناء قدرات المديرين والموظفين الفنيين في المنشآت.

بعض الخدمات والأدوات المساعدة الأخري

- نظام المعلومات للتدريب، والمعايير، والنتائج المترتبة على المتابعة، وقياس الأداء
- كتالوج التكنولوجيا للمعدات ذات الكفاءة العالية، وقائمة بالمدققين من ذوي الكفاءة وشركات خدمات الطاقة
- إرشادات حول تدقيق ومراجعة الطاقة، وممارسة إدارة الطاقة المستدامة، وتمويل كفاءة الطاقة.

ثانياً: الحوكمة والأطراف الرئيسية

بقلم أ/ محمد البردعي[١٤]

مقدمة

تعد مصر من أكبر الدول المستهلكة للغاز والنفط في إفريقيا، لذا فإن إدارة مصر للطاقة المستدامة بصورة أفضل، من خلال الاهتمام بتطوير الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة الأحفورية، سيعود عليها بالفائدة من عدة أوجه. فعلى الرغم من أن مصر تنتج كميات وفيرة من النفط والغاز علاوة على مواردها غير المستغلة بعد، إلا أن الإنتاج يقل كثيراً عن الاستهلاك لأسباب عديدة. ومن ثم فإن إدارة موارد الطاقة بصورة تحقق الامستدامة سوف يزيد من إكتفاء مصر الذاتي من الطاقة، ويمكن حينئذ تقليل الدعم المقدم للطاقة وبالتالي تقليل نسبة عجز الموازنة والاستهلاك الزائد للطاقة. ويقدر الدعم المقدم للطاقة في عام ٢٠١٢ بحوالي ٢٦ مليار دولار (إدارة معلومات الطاقة، ٢٠١٤). ومع تقليل الاستهلاك، ستتمكن الصناعات وكذلك المستهلكون من تقليل تكلفة الوقود والسلع، وتحرير الموارد لاستثمارات رأس المال والمشتريات العائلية. كما أن صحة المصريين بصفة عامة سوف تتحسن نتيجة تقليل نسبة التلوث الناتج عن الوقود الأحفوري، هذا بالإضافة إلي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، وإسهام مصر في الحد من تغير المناخ.

ويتطلب تحسين إدارة الطاقة إشراك كل الأطراف المعنية بصورة فاعلة، ووضع استراتيجيات ليس فقط للطاقة، ولكن أيضاً لأنظمة الرقابة والمحاسبة. ويعرض هذا الفصل الأطراف الفاعلة في مجال الطاقة حالياً، كما يناقش استراتيجيات إدارة منظومة الطاقة في سياق أفضل لحوكمة القطاع.

الفرص والتحديات

في البداية، من الهام توضيح الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الطاقة في مصر. فمن ناحية الفرص، تتمتع مصر بموارد وفيرة من الطاقة مثل الرياح الكهرومائية، والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى احتياطات الغاز الطبيعي وإمكانيات تكرير النفط غير المستغلة. أما من ناحية التحديات فإن البنية التحتية للطاقة في مصر لا زالت في حاجة إلى المزيد من التطوير حتي مع الأخذ في الاعتبار أقصي حد ممكن لكفاءة الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في إطار الحاجة المتنامية لبناء مساكن جديدة لتلبية احتياجات الطفرة السكانية في مصر، يتعين تصميم المساكن جديدة بحيث تطبق أقصى كفاءة ممكنة للطاقة. وأخيراً، فإن الحكومة قد قامت بالفعل بعدة خطوات نحو تحسين كفاءة الطاقة، وقامت بالفعل بزيادة أسعار الطاقة مؤخراً، وتنوي تنفيذ دورة أخري من زيادة الأسعار لتحقيق التخفيض المطلوب في دعم الطاقة.

شكل (٤-٤): استهلاك الكهرباء لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي

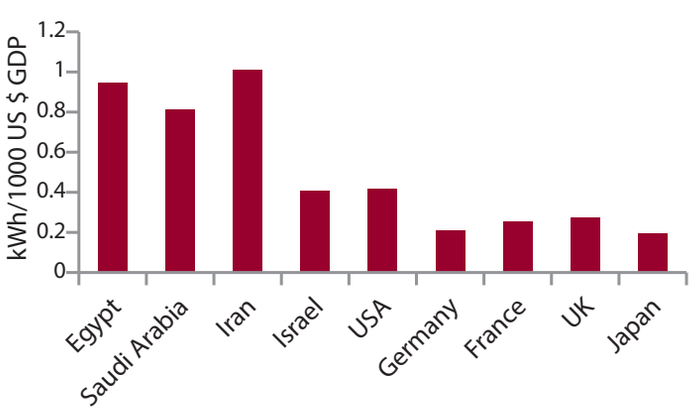

المصدر: International Energy Agency, Key Energy Indicators in 2006

١٤. كبير خبراء الطاقة والبيئة بمركز الطاقة العالمي

ولكن لا تزال مصر بعيدة كل البعد عن الكفاءة، حيث تمثل كثافة الطاقة (استهلاك الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي) في مصر تقريباً ثلاثة أضعاف الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦، كما تزيد عن إسرائيل وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة (شكل ٤- ٤)؛ وعلاوة على ذلك، فإن التوسع الصناعي والسكني قد زاد من الطلب على الكهرباء، حيث تضاعف الاستهلاك خلال السنوات من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى ٢٠١١ / ٢٠١٢، مع عدم قدرة الحكومة بعد ٢٠١١ علي تلبية الزيادة اللازمة لتوليد القدرات المطلوبة (إدارة معلومات الطاقة).

ويسعي الجزء الثاني من الفصل إلي تقديم توصيات تمكن الأطراف المعنية من العمل سوياً نحو تحقيق إدارة جيدة لقطاع الطاقة. وتعرف الأطراف المعنية بأنها المجتمعات المحلية، والشركات الصناعية، ومستخدمي الطاقة، وكذلك الجهات المستفيدة من إدارة الطاقة بصورة أفضل ومستدامة. وتتضمن هذه التوصيات (١) إنشاء نظام قومي لإدارة الطاقة، (٢) وبرامج لتسعير الطاقة يكون من شأنها تحفيز قطاع إنتاج الطاقة، والحفاظ عليه، و(٣) تبني معايير إلزامية لاستهلاك المعدات والخدمات للطاقة. وتستند هذه التوصيات إلي مبادئ الاقتصاد الدائري الذي «يوازن التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة وحماية الموارد»، و«يتميز بقلة استهلاك الطاقة وقلة انبعاث الملوثات والكفاءة العالية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة «UNEP»)».

١.٢.٤ مقدمة عن إدارة الطاقة المستدامة

تتكون منظومة إدارة الطاقة من «الاستخدام الحكيم والفعال للطاقة لتعظيم الأرباح (خفض التكاليف) وتعزيز التنافسية» (Capehart et al. 1997, page 1). إن تقليل تكلفة وكمية الطاقة المستخدمة في المجتمع، بالإضافة إلى العمل على توليد مزيد من الطاقة من المصادر المتجددة، هو أمر حيوي لتحقيق النمو وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم. وتتضمن منظومة إدارة الطاقة المستدامة اتباع منهجية منظمة بالنسبة لتكلفة الطاقة واستخدامها وتطويرها.

وتصبح الدول التي تنجح في تخفيض تكلفة الطاقة والفاقد منها أكثر تنافسية، وتلعب الأنظمة والإجراءات السليمة دوراً في ترشيد الاحتياجات من الطاقة وتخفيض وإجمالي تكلفة الإنتاج لكل وحدة من المخرجات. وعلى نطاق أوسع، فإن الإدارة الجيدة لمنظومة الطاقة تؤدي إلي عدة مزايا مثل (١) تحقيق المزيج الأمثل من مشتريات الطاقة واستخدامها، بما يقلل من تكلفة الطاقة، وكذلك الفاقد منها، دون أن يؤثر ذلك على الإنتاج أو الجودة، و(٢) تخفيض الأضرار البيئية، و(٣) الحد من قطع الكهرباء، كما (٤) تشجع على إيجاد طرق جديدة لزيادة العوائد من الاستثمارات في الطاقة.

شكل (٤-٥): الوفورات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السيناريو ٤٥٠ مقارنة بسيناريو السياسات الجديدة

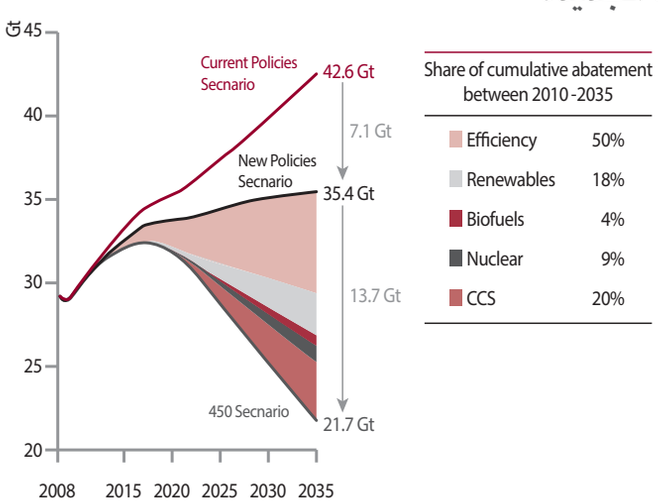

المصدر: International Energy Agency, World Energy Outlook, 2010

ويمكن تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة على النحو الأمثل من خلال إدارة الطاقة بصورة مستدامة والاهتمام بتحسين كفاءة الطاقة. ووفقاً لإصدار وكالة الطاقة الدولية عام ٢٠١٠ «إطلالة على الطاقة في العالم»، فإن كفاءة الطاقة وحدها من الممكن أن تقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم بحلول ٢٠٣٥. ويضع هذا التقدير سقفاً لتركيزات لثاني أكسيد الكربون الجوية يبلغ ٤٥٠ جزء في المليون، وذلك حتي لا ترتفع الزيادة في درجة الحرارة التي يشهدها العالم عن ٢ درجة مئوية فيما يعرف باسم «سيناريو ٤٥٠» (وكالة الطاقة الدولية ٢٠١٥).

يوضح الشكل (٤-٥) حجم توفير الطاقة وفقاً لـ «سيناريو ٤٥٠» مقارنة بالسياسات الحالية وبـ «سيناريو السياسات الجديدة،» وهي قاعدة تأخذ في الاعتبار الالتزامات القومية بخصوص تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة «حتى لو كانت إجراءات تنفيذ هذه الالتزامات لم تحدد أو تُعلن بعد (وكالة الطاقة الدولية ٢٠١٥).»

وبالتالي، تعمل منظومة إدارة الطاقة المستدامة على تحقيق الأهداف المحلية والدولية بخصوص الحد من آثار تغيير المناخ. كما أن استخدام الطاقة المتجددة من شأنه أن يؤدي إلى إدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل من خلال تقليل الطلب علي استهلاكها.

شكل (٤-٦): المزايا المتعددة للكفاءة

المصدر: IEA, Insights Series 2012, Spreading the net: the multiple benefits of energy efficiency

كيف يمكن تحقيق إدارة الطاقة المستدامة

إن تحقيق إدارة الطاقة المستدامة يتطلب منهجيات قائمة على العرض والطلب، ويمثل التمويل أمراً أساسياً من وجهة نظر منهجية العرض، لذا ينبغي أن تشترك الأطراف المعنية في المراحل المبكرة من التحول إلى إدارة الطاقة المستدامة. فمن منظور العرض، يتسم إنتاج الطاقة المستدامة بالمركزية ولا يختلف عن البرامج التقليدية للتنفيذ (من وجهة النظر المؤسسية والمالية). ويصبح من الهام ربط منتجي الطاقة البديلة بالشبكات القائمة بالفعل حتي تتم عملية نقل وتوصيل وتبادل الطاقة بكفاءة. وتعد مزرعة الرياح المصرية الواقعة في الغردقة أحد نماذج ربط موارد الطاقة البديلة بشبكات الطاقة القائمة.

أما من منظور منهجية الطلب، يصبح من الهام إشراك الأطراف المعنية من المجتمعات المحلية، والشركات الصناعية، ومستخدمي الطاقة، الأمر الذي يستلزم تحسين كثافة الطاقة وإدارة توزيع الإنتاج علي المستهلكين. وتضمن هذه الشراكة عملية الانتقال إلى إدارة مستدامة تقود التطور البشري، وتؤثر بصورة ملحوظة على التعليم والصحة، والأنشطة المدرة للدخل، وعلى البيئة (الشكل رقم ٤-٦).

التحديات التي تواجه مصر

على الرغم من أن مصر تتمتع بثروة لا بأس بها من موارد الطاقة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، إلا أن الإنتاج من الطاقة يقل عن الطلب المتزايد. وفي الواقع، فإن مصر تتحول تدريجياً من دولة مصدرة للطاقة إلى دولة مستوردة. ولقد زاد الطلب على الوقود الأحفوري بمتوسط ٥٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢ (Devaux 2013). كما انخفض الناتج من التكرير أكثر من ٢٥٪ عن الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ (وكالة الطاقة الدولية، ٢٠١٤). كما انخفض أيضاً إنتاج الغاز الطبيعي الجاف خلال نفس الفترة. ويشير نقص الغاز الطبيعي للوقود، بالإضافة إلى تهالك محطات الطاقة وشبكات نقل الطاقة، إلى أن عملية توليد الطاقة غير متسقة مع الطلب عليها. وبالتالي، أصبح انقطاع الكهرباء أمراً شائعاً.

ويتطلب تحقيق أمن الطاقة في مصر، وتعزيز السياسات التي تحفز الانخفاض في انبعاث ثاني أكسيد الكربون، اتخاذ بعض الخطوات الضرورية. وتتضمن هذه الإجراءات تنفيذ استثمارات كبرى في توليد الطاقة تصل إلي ١٨٠ مليار دولار حسب أحد التقديرات، بما في ذلك النقل والتوزيع (د/ حافظ السلماوي: الاستثمار في قطاع الكهرباء، ٢٠١٤، صـ ١٨)، بما يحقق قدرات طاقة تصل إلي ٩٠ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٥، مقارنة بحوالي ٣٠ جيجاوات لعام ٢٠١٢. كما ينبغي إجراء توسعات في شبكة الطاقة لدعم زيادة الإنتاج المطلوبة من الطاقة وأحمالها. ولقد زاد الطلب على الطاقة الكهربائية بمتوسط ٧,٢ ٪ في العام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢[١٥]. كما زاد الاستهلاك على الفولت المنخفض والمتوسط (الاستخدامات المتعلقة بالزراعة والأنشطة التجارية والصناعية والمناطق السكنية) بمتوسط حوالي ٨٪ عن تلك الفترة. وزادت أيضاً أحمال الذروة بمتوسط ٧٪ على مدار العقد الماضي (٢٠٠٢ – ٢٠١٢)، حيث زاد بأكثر من ١٢٪ في ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ و١٠,٣ ٪ في ٢٠١١–٢٠١٢ (د/ حافظ السلماوي: نحو قطاع طاقة مستدامة في مصر، ٢٠١٤، صـ ١٧). ويعد خفض الفاقد من الطاقة أمراً ضرورياً لوضع قدمي مصر على الطريق نحو تأمين الطاقة وتحسين كفاءتها.

ووفقاً لكل من حاتم الرفاعي ومروة أحمد خليفة (مجلة الموارد الطبيعية والتنمية، ٢٠١٤ صـ ٤)، فإن نصف كمية الكهرباء على الفولت المنخفض والمتوسط تُستهلك في القطاع السكني (شكل ٤–٧). ويرتبط هذا النوع من الاستهلاك غير الإنتاجي بالاستخدام الواسع للأجهزة المنزلية منخفضة الكفاءة مثل التكييفات. لذا ينبغي الاهتمام بتحسين كفاءة الطاقة في القطاع المنزلي، حيث أن ذلك من شأنه إتاحة المزيد من الطاقة للصناعة، والاستمرار في تخفيض دعم الطاقة الذي يتسبب في زيادة الاستهلاك وارتفاع عجز الموازنة.

شكل (٤-٧): الاستهلاك من الكهرباء على الفولت المنخفض والمتوسط في مصر (٢٠١٢/٢٠١١)

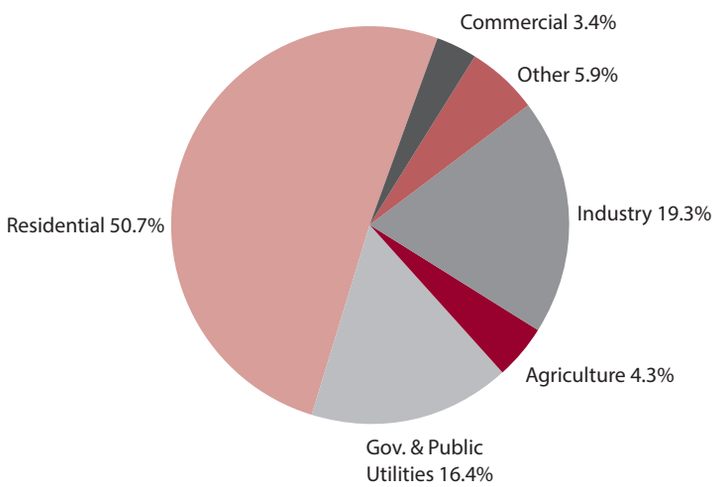

المصدر: الرفاعي وخليفة، ٢٠١٤

إن التغلب على التحديات المتعلقة بإدارة الطاقة المستدامة يمكن أن يحقق فوائد اقتصادية على نطاق واسع (شكل ٤–٨). على سبيل المثال، تحتاج مصر إلى بناء ٨ مليون منزل بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك وفقاً «لبلان

١٥. تشير معظم المطبوعات الحديثة إلى فترة ٢٠١٢/٢٠١١. ونقوم بعمل نفس الشيء للحفاظ على تجانس التحليل. ولا يوجد هناك فرق كبير في اتجاهات بيانات الكهرباء خلال ٢٠١٢/٢٠١١ و٢٠١٣/٢٠١٢، فيما عدا القطاع الصناعي الذي يقلل من استهلاكه، غالباً بسبب الانقطاع الكهربائي

بلو» التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (Plan Bleu/UNEP)، وهي منظمة رئيسية تركز على المسائل البيئية في منطقة البحر المتوسط (٢٠١٢، صـ ٤٦). فمجرد تنفيذ خمسة إجراءات لتحسين كفاءة الطاقة في القطاع السكني من خلال عزل المباني القديمة والجديدة، وتركيب سخانات المياه الشمسية، والتخلص من المصابيح المتوهجة[١٦] من الممكن يتم توفير طاقة بنسبة ٢٥٪ مقارنة بسيناريو الاستهلاك المعتاد. وعلى الرغم من أن تنفيذ الإجراءات المقترحة قد تصل تكلفته إلي إلي ٧٤,٣ مليار يورو (٨١ مليار دولار أمريكي)، إلا أنه سوف يتم إيجاد ما لا يقل عن ٥٣٠,٠٠٠ فرصة عمل في مجال البيئة بحلول عام ٢٠٣٠.

شكل (٤-٨): احتماليات إيجاد فرص عمل حتي ٢٠٣٠ من خلال إجراءات في قطاع المنازل (الفرضيات العالية والمنخفضة)

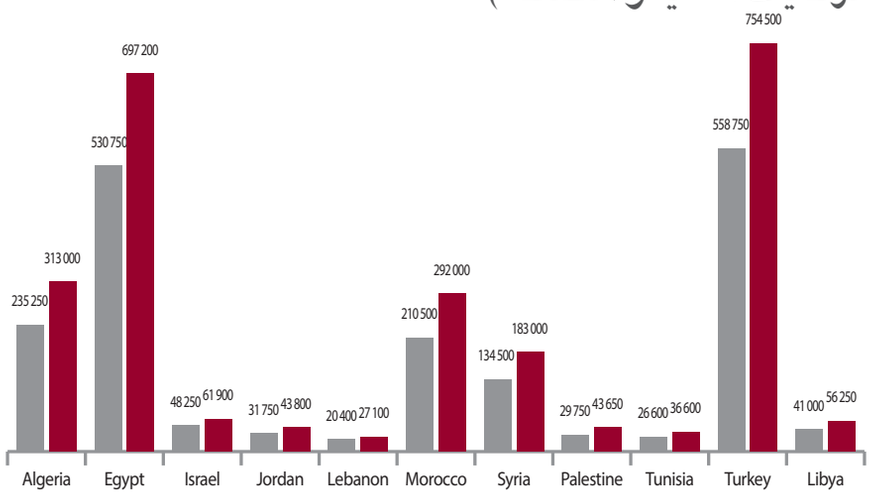

المصدر: Plan Bleu, Impact on Employment and Trainings of Development in Rational Use of Energy in Southern and Eastern Mediterranean Countries, 2011

حتى هذه اللحظة، فإن غالبية الأطراف المستفيدة من الجهات الحكومية، وسيتناول هذا القسم دور السياسات الخاصة بها.

الأطراف المؤسسية

يتبع المجلس الأعلى للطاقة مجلس الوزراء، وهو منوط به تطوير سياسات واستراتيجيات ديناميكية للطاقة، والإشراف عليها، وذلك من خلال لجنة وزارية تتكون من ١١ وزارة هي: الدفاع، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والكهرباء، والبيئة، والمالية، والخارجية، والإسكان، والاستثمار، والبترول، والصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة، والنقل والمواصلات.

ويترأس المجلس رئيس الوزراء، ويدعمه وحدة ترشيد الطاقة التي تعمل على تنسيق والإشراف ومتابعة كل الأنشطة المتعلقة بكفاءة الطاقة.

وقد قام المجلس الأعلى للطاقة بتبني استراتيجية مؤسسية من أجل تحسين كفاءة الطاقة، حيث تهدف الاستراتيجية إلى إنشاء هيئة لتخطيط الطاقة، بالإضافة إلى وحدات لا مركزية في الوزارات تمثل القطاعات التي تستخدم الطاقة بكثافة (مثل البناء والإسكان والسياحة). وتكون تلك الوحدات مسئولة عن تحقيق نتائج معينة قابلة للقياس لكل قطاع عن طريق مؤشرات كفاءة الطاقة.

ولقد تبنت وزارة الكهرباء والطاقة خطة عمل قومية لتعزيز كفاءة الطاقة (خطة العمل البيئية (٢٠١٢-٢٠١٥، حاتم الرفاعي ومروة أحمد خليفة «مجلة الموارد الطبيعية والتنمية، ٢٠١٤، صـ ٤»)، بالإضافة إلى وضع هدف لتحقيق وفورات تراكمية في الطاقة تصل إلى ٥٪ من ٢٠١٢- ٢٠١٥. وتتضمن إجراءات خطة العمل البيئية استخدام الإضاءة

١٦. الإجراءات الخمسة هي تغليف المباني الجديدة، وتجديد المباني القائمة لتحقيق الكفاءة الحرارية، والقضاء تدريجيا علي استخدام المصابيح المتوهجة، ورفعها من الأسواق وتوزيع المصابيح الفلورية المدمجة، والثنائيات الباعثة للضوء، وتركيب أجهزة منزلية أكثر كفاءة، وتشجيع تركيب سخانات المياه الشمسية على نطاق واسع (بلان بلو التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (Plan Bleu/UNEP)

الموفرة، والأجهزة المنزلية عالية الكفاءة، وتحسين كفاءة إضاءة الشوارع، علاوة على تنفيذ إجراءات لتوفير الطاقة في المباني الحكومية. وجاري حالياً تنفيذ مبادرة لتركيب النظم الكهربائية الضوئية في المباني الحكومية.

أما هيئة الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة فهي هيئة عامة تابعة لوزارة الكهرباء والطاقة، وتعمل على تشجيع وتنمية برامج الطاقة المتجددة، كما أنها تدير معامل الاختبار التي تضع معايير للتكنولوجيا المتجددة والأجهزة عالية الكفاءة.

ويتولى جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك – وهو جهاز تنظيمي – الإشراف على توليد الكهرباء، ونقلها، وتوزيعها، واستهلاكها. وتتلخص مهمة الجهاز في ضمان توافر الكهرباء، والالتزام بالمعايير البيئية، وتشجيع كفاءة الطاقة على مستوى المستهلكين. وجاري إعداد قوانين جديدة للكهرباء تمكن الجهاز من صياغة برامج تشجع تحسين كفاءة الطاقة.

تقوم وحدة الطاقة الموجودة في جهاز شئون البيئة التابع لوزارة البيئة بمراجعة الأطر المؤسسية المختلفة المعنية بكفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة. وتقوم وحدة الطاقة بتنفيذ مشروعات استرشادية، ونشر المعلومات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات.

الوزارات الأخرى التي تلعب أدواراً فيما يتعلق بالطاقة

- الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، ومركز تحديث الصناعة.
- النقل: هيئة النقل النهري، وهيئة نقل القاهرة، وهيئة تخطيط مشروعات النقل، والشركة القابضة للنقل البحري والبري.
- الإسكان: المعهد القومي لبحوث الإسكان والبناء، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء.

الأطراف الأخرى

توجد ثلاثة أطراف أساسية خارج الحكومة، هي: المجلس المصري لترشيد الطاقة، والمجلس الوطني المصري للتنافسية، والمنظمة المصرية لمستهلكي الطاقة. ويعد المجلس المصري لترشيد الطاقة اتحاد طوعي من المنظمات العامة والخاصة مرتبطة بقطاع الطاقة، وهو يوفر إطار عمل يساعد على تبني إجراءات تحسين كفاءة الطاقة بشكل واسع. ويركز المجلس بشكل أساسي على تنمية التعاون فيما بين المنظمات بهدف تشجيع كفاءة استهلاك الطاقة. أما المجلس الوطني المصري للتنافسية، فهو منظمة غير حكومية تركز على التوعية بالسياسات التي تدعم تنافسية الاقتصاد المصري، وهو يجمع بين قطاع الأعمال المصريين والأكاديميين وغيرهم من الأطراف المعنية بموضوع التنافسية، ويعمل المجلس علي تحسين تنافسية مصر في مجال الطاقة من خلال مجلس فرعي متخصص. وبالنسبة للمنظمة المصرية لمستهلكي الطاقة، فهي منظمة غير حكومية تعمل على زيادة الوعي في القطاع المنزلي بأهمية كفاءة الطاقة، وتمثل المنظمة في مجلس إدارة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

وجهات نظر الأطراف المعنية

تهتم الأطراف المعنية بالطاقة بتحسين حوكمة الإدارة المستدامة للطاقة في مصر. ويعكس هذا القسم الآراء التي تم تجميعها خلال اجتماعات في يناير ٢٠١٥ بالقاهرة. وتتعلق المجموعة الأولي من المخاوف حول عدم توافر الطاقة وأهمية النفاذ إلى وسائل جديدة لإمدادات الطاقة. وتري هذه المجموعة أهمية استقلال منظمي الطاقة والحصول علي معلومات عن التسعيرة المناسبة للطاقة. كما تنشغل هذه المجموعة بغياب الشفافية في سلاسل القيمة لقطاع الطاقة.

ومن القضايا التي تشغل أطراف مجتمع الطاقة موضوع خفض كثافة الطاقة في قطاع الصناعة من أجل تحسين تنافسية الاقتصاد، وتقليل كميات الطاقة الكبيرة التي تستخدمها المناطق السكنية. على سبيل المثال، فإن الاستخدام الواسع لأجهزة التكييف ذات الكفاءة المنخفضة بتسبب في استهلاك طاقة دون أي قيمة مضافة للاقتصاد.

ومن ثم يصبح من الأفضل تبني منهجية عملية تحقق استدامة الطاقة في مصر، سواء من خلال اللوائح أو المحفزات الاقتصادية أو غيرها، منها تحديد معايير للطاقة المستدامة مثل الشهادات الخضراء أو بطاقات كفاءة الطاقة، وتثقيف المستهلكين من خلال تزويدهم بمعلومات عن كيفية استخدام الطاقة المتجددة والمنتجات والأجهزة ذات الكفاءة العالية. كما يجب أن تتاح على نطاقٍ واسع الخدمات والخبرات في مجال الطاقة التي تدعم سياسات التوجه نحو الطاقة المستدامة، حيث لا يوجد حالياً سوى ١٠ شركات خاصة توفر مساعدات فنية في هذا المجال، وربما تقوم بعمليات تدقيق ومراجعة لأداء الطاقة، وهو يعد أقل بكثير من احتياجات مصر المتوقعة.

ووفقاً للاستطلاع، من الممكن تنمية موارد خاصة واستخدامها في الإسراع بعملية كفاءة الطاقة وتبني مصادر متجددة. كما أن تمويل الأبحاث والتطوير من جانب الحكومة والصناعة من شأنه أن يسهم أكثر في تحقيق تلك الأهداف.

وترى الأطراف التي تم استطلاع آرائها أن هناك حاجة للمزيد من المتابعة والمعلومات المحاسبية حتى يتسنى تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بكفاءة الطاقة واستدامتها. وأخيراً، هناك حاجة إلى إعداد برامج توعية عن الطاقة تصاحب صدور اللوائح الجديدة، وأن يتم تدعيم القرارات التنظيمية باللوائح المحاسبية، وبناء القدرات، والتواصل مع المجتمع، والتمويل، والمتابعة، من أجل تنمية ثقافة جديدة فيما يتعلق بالطاقة (شكل رقم ٤-٩).

سياسات وممارسات كفاءة الطاقة

قبل الانتقال لمناقشة الفرص والتوصيات، من المهم أن نحدد موقف مصر من حيث دعم كفاءة الطاقة، وهو الأمر الذي سيحدد مستقبل البلد في هذا القطاع.

في مايو ٢٠١٢، تبنت الحكومة استراتيجية قومية لتحقيق كفاءة الطاقة، وقامت بتعديل أسعارٍ الطاقة في المناطق السكنية والصناعية لتتسق مع الأهداف المحددة في الاستراتيجية. وفي عام ٢٠١٤، أصدرت الحكومة تشريعاً لتبني التعريفة المغذية (انظر الإطار). وتعمل الحكومة على وضع الأطر التنظيمية والمؤسسية والتشريعية اللازمة لدعم أنشطة وبرامج تحسين كفاءة الطاقة. وجاري صياغة قانون ينص علي الالتزام ببطاقات كفاءة ومعايير أداء للطاقة، مما سيتطلب وجود مدير مختص للطاقة، بالإضافة إلى إنشاء قيد خاص بحسابات وإدارة الطاقة في الشركات التي يوجد لديها قدرة تعاقد (مستوى القدرة الذي يضمنه موزعو الطاقة) بأكثر من ٥٠٠ كيلو وات. كما تعد الحكومة أيضاً قانوناً لتحسين كفاءة الطاقة، وسيتم إنشاء بموجبه صندوق للطاقة لتوفير التمويل اللازم لمشروعات كفاءة الطاقة، مع إلزام المؤسسات بالقيام بتدقيق ومراجعة أداء الطاقة في المشروعات الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى إرساء نظام لقياس كفاءة استخدام الطاقة وفقاً للممارسات المحلية لمختلف القطاعات الصناعية والتجارية، هذا بالإضافة إلي وضع خطة عمل ملزمة خلال خمس سنوات من تمرير القانون. كما سينص القانون على ضرورة قيام موردي الطاقة بتخصيص ١٪ من إيراداتهم لدعم كفاءة الطاقة. وسينص القانون أيضاً على إنشاء هيئة قومية لكفاءة الطاقة.

شكل (٤-٩): أهم عشر إجراءات مقترحة - عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠١٢
مجموعة الدول التي شملها الاستطلاع حول سياسات كفاءة الطاقة

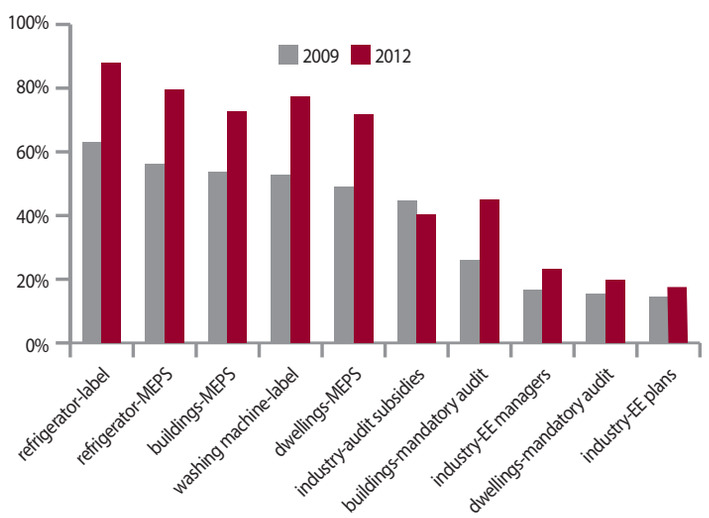

المصدر: WEC Survey 2012

تشريع التعريفة المغذية في مصر

تبنت مصر تشريع التعريفة المغذية في ١٦ سبتمبر ٢٠١٤.

تشجع التعريفة الاستثمار في توليد طاقة متجددة من تحديد سعر محدد للكهرباء التي يوردها الموردون إلي الشبكة. ويهدف التشريع إلى مساعدة مصر في تحقيق قدرة إنتاجية تصل إلى ٤,٣٠٠ ميجاوات من الطاقة المتجددة خلال الثلاث سنوات القادمة. ولقد حددت الحكومة إسهام الطاقة المتجددة في كل الكهرباء بقيمة٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

ويضمن التشريع للمنتجين أسعاراً تتراوح بين ٠,٨٤٨ جنيه مصري لكل كيلوات في الساعة (للمنازل) إلى ٠,١٤٣٤ دولار للمشروعات التي تنتج بين ٢٠ إلى ٥٠ ميجاوات.

إن تطوير مشروعات الطاقة المتجددة سيعتمد بصورة كبيرة على الاستثمار والتمويل الأجنبي. وستساعد اتفاقيات الشراء مع منتجي الكهرباء في القطاع الخاص على إشراك المستثمرين من القطاع الخاص. إن تعريفة التغذية الجديدة والتعريفات الأخرى ستؤثر في الأرجح على كيفية استخدام المستهلكين للطاقة.

بالنسبة للأنشطة الأخرى

- قامت الحكومة بنشر المعايير الطوعية بالنسبة للأجهزة المنزلية (٢٠٠٢ وتم تحديثها في ٢٠٠٨)، كما وضعت أكواد الكفاءة للمباني الجديدة بالإضافة إلى الالتزام الطوعي (منذ ٢٠٠٥).
- دشنت الشركة المصرية القابضة للكهرباء برنامجاً عام ٢٠١٥ للتشجيع على استخدام المصابيح ذات الصمامات الثنائية الباعثة للضوء (الليد) من خلال توزيع ١٠ مليون مصباح من هذا النوع. كما تعمل الشركة أيضاً على تطوير برنامج للترويج لاستخدام محطات الطاقة الشمسية على الأسطح لتوليد الطاقة للمنازل. ومن المقرر أن يبدأ توزيع المصابيح الليد من منتصف عام ٢٠١٥.
- المباني العامة: أسهم مشروع تحسين كفاءة الطاقة وخفض الغازات الدفيئة، الذي يدعمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وصندوق البيئة العالمية في تطبيق كفاءة الطاقة في المباني العامة، ودعم كفاءة الطاقة، من خلال رفع وعي العملاء، وتطوير الأعمال، وتمويل رأس المال، وعمليات تدقيق ومراجعة أداء الطاقة، بالإضافة إلى معايير الطاقة، وبطاقات الكفاءة لأكواد الطاقة للمباني الجديدة (١٩٩٩-٢٠١٠). كما شجع المشروع أيضاً الاستثمار الخاص في كفاءة الطاقة من خلال دعم تطوير شركات خدمات الطاقة.
- يلقى قطاع الصناعة دعماً من برنامج كفاءة الطاقة الذي ينفذه مشروع تيسير التجارة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ولقد قدم قطاع الصناعة بيانات لعمليات تدقيق أداء الطاقة وتحليل القطاعات الفرعية، وذلك بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والتي تدعم أيضاً الحكومة في وضع استراتيجية تدعم كفاءة الطاقة للصناعة.
- تعمل الفنادق على تطبيق السياحة الخضراء، كما أنها تشارك في بطاقات الكفاءة الخضراء والمشروعات الإرشادية مثل برنامج «النجمة الخضراء» للفنادق، والذي يتضمن ١٦ فندقاً في الجونة والغردقة ومنتجعات البحر الأحمر.
- تدخل شركات القطاع الخاص والهيئات الحكومية في شراكات من أجل تركيب إضاءة فعالة في الشوارع على المستوى العام. ومثال ذلك مشروع محافظة القاهرة الكبرى، الذي تبلغ تكلفة تنفيذه ٢٠ مليون جنيه. ويأتي هذا المشروع كخطوة أولى في البرنامج القومي لإضاءة الشوارع بالتنسيق بين وزارات المالية والتنمية المحلية، والكهرباء والطاقة.

الفرص

هناك العديد من الفرص لتحسين الإدارة المستدامة للطاقة في مصر مع عدد من الشركاء الدوليين يستطيعون تقديم الدعم المالي والفني في للمبادرات المتعلقة بتغير المناخ. ومن ضمن هؤلاء الشركاء الاتحاد الأوربي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك التنمية الألماني، والأمم المتحدة والبنك الدولي. وعلى سبيل المثال، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تدعم عملية إعداد استراتيجية لتحسين كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي.

ومن المتوقع أن تحقق مصر وفراً في مصروفاتها في مجال الطاقة بنسبة ١٠٪ إلى ٥٠٪ إذا استطاعت تحقيق نفس مستوى كثافة الطاقة مثل البرازيل وتركيا، مع المحافظة على نفس مستوى دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وعندئذ، سيقل استهلاك مصر الإجمالي من الكهرباء بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٤٠٪، وتستطيع مصر إعادة توجيه الطاقة التي تم توفيرها إلي الأنشطة التي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي.

وتتوافر فرصة لتحقيق تقدم على المستوى القومي من خلال المؤسسات المصرية، حيث تعمل حالياً وحدة ترشيد الطاقة في المجلس الأعلى للطاقة على إنشاء هيئة تخطيط للطاقة. ومن شأن البرنامج الطموح الذي تنفذه هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة أن يشارك في تعزيز الطاقة المتجددة، بدعم من مختبرات المعايير والاختبار لتكنولوجيا الطاقات المتجددة والأجهزة عالية الكفاءة. كما تعد تعريفة الكهرباء فرصة حقيقية لمعالجة الأثر السلبي لدعم الطاقة، حيث أن التعريفات الحالية تجعل تقنيات الطاقة النظيفة أقل تنافسية وتؤدي إلى نقص متكرر للوقود السائل.

كما أن استمرار تحسن أداء وفاعلية تكلفة إضاءة مصابيح الليد والطاقة الشمسية سوف يؤدي إلى تحقيق فائدة اقتصادية، فالطاقة الشمسية (الحلول الفوتوضوئية) تساعد بالفعل على إنتاج كهرباء بتكلفة ٦ يورو سنت لكل كيلو وات في الساعة، وهو ما يقارب تكلفة إنتاج الطاقة التقليدية مثل الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

التوصيات والملاحظات

حتى يتسنى استثمار الحركات الإصلاحية في مصر، سيكون من المناسب إقامة نظام لإدارة الطاقة المستدامة، والذي من الممكن أن تترأسه هيئة تنفيذية مثل هيئة تخطيط الطاقة، وهي حالياً تحت الإنشاء. ويمكن تعزيز هذه الخطوات من خلال ميثاق قومي يضمن التزام الأطراف الأطراف المعنية علي كل المستويات في المدى طويل، ويعمل علي إشراك المؤسسات والمهنيين، وتطوير البرامج القطاعية.

٢.٢.٤ منظومة إدارة الطاقة المستدامة

إن إنشاء منظومة لإدارة الطاقة المستدامة يتطلب تنسيق السياسات والأهداف، وإرساء آليات لإدارة ومتابعة الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف (الشكل رقم ٤-١٠). وفيما يلي مكونات هذا النظام بالتفصيل:

- تحديد السياسات والأهداف لكفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة.
- وضع توصيف للإجراءات المتعلقة بالزراعة، والتجارة، والمباني العامة، والصناعة والمباني السكنية، والنقل.
- وضع تصور للبرامج التنظيمية ودور الموارد، ومسئوليات وسلطات الأطراف الفاعلة.
- وضع تصور للبرامج التدريبية لرفع من مستوى الكفاءة في مجالات تدقيق أداء الطاقة، والالتزام بالأعراف والمعايير وخدمات الطاقة.
- وضع نظام للتوثيق يجعل النظام متاحاً للجمهور مع توافر الإشراف الكافي لضمان الاستيعاب التام من الجمهور.
- يجب أن تكون كل مراحل العمل تحت إشراف ومتابعة جهة ما، مع توافر الخطوات الوقائية والتصحيحية متى لزم الأمر.

شكل (٤-١٠): تدفق نظام إدارة الطاقة

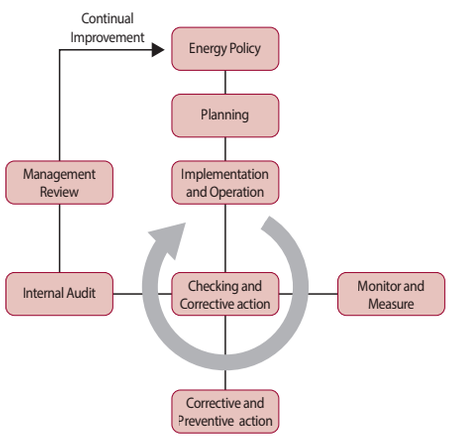

المصدر: WEC Survey 2012

شكل (٤-١١): نسبة الدول التي يوجد لديها هيئة للطاقة

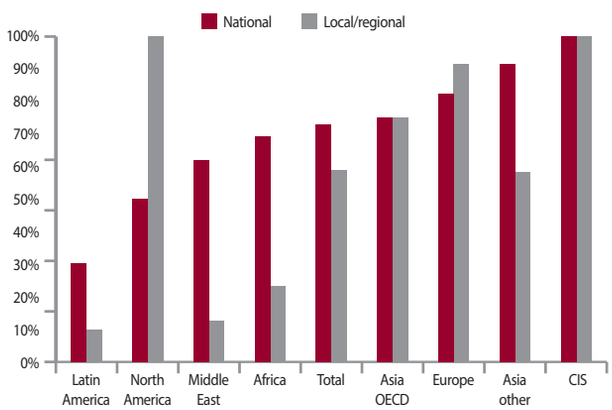

المصدر: WEC Survey 2012

هيئة تخطيط الطاقة

من الممكن أن تتولي هيئة تخطيط الطاقة – وهي ما زالت قيد الإنشاء – مسئولية تنظيم إدارة الطاقة. وتتولي هيئات متخصصة مسئولية تنفيذ سياسات الطاقة المستدامة في معظم دول العالم، كما هو مبين في الشكل رقم (٤-١١). وتعمل هذه الهيئات على إدارة عملية تنفيذ سياسات الطاقة المستدامة التي تقررها الحكومات وضمان اتساقها مع السياسات الدولية الموضوعة. ويمكن للهيئات القومية أن تكون مسئولة عن:

تنسيق تنفيذ استراتيجية الطاقة المستدامة في كافة القطاعات، من خلال الدخول في شراكات مع المؤسسات الأساسية والمتخصصين في قطاعات الإسكان والصناعة والنقل وغيرها.

- تعبئة وإدارة الموارد المالية والآليات المالية المبتكرة.
- تحديد المعايير وقياسها
- نشر أفضل التقنيات المتاحة
- اقتراح محفزات مالية بالتوازي مع برامج الضرائب والدعم
- تقييم فاعلية الأنشطة
- تنظيم برامج وأنشطة لناء القدرات

وعلى هذا الأساس، فإن «الهيئة المنفذة»، بوصفها منفذة لسياسة الطاقة القومية المستدامة، سوف تعمل على الإسراع بوتيرة استخدام الطاقات المستدامة، وكذا فتح السوق أمام مقدمي خدمات الطاقة ومعداتها.

الميثاق القومي

إن صياغة ميثاق قومي لدعم كفاءة الطاقة من شأنه أن يضمن التزام كل الأطراف – وعلي أعلي المستويات – بتنفيذ برامج قطاعية تدعم مصادر الطاقة المستدامة علي المدى الطويل، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية، والمهنيين المتخصصين.

شكل (٤-١٢): الأطراف المقترحة في الميثاق القومي

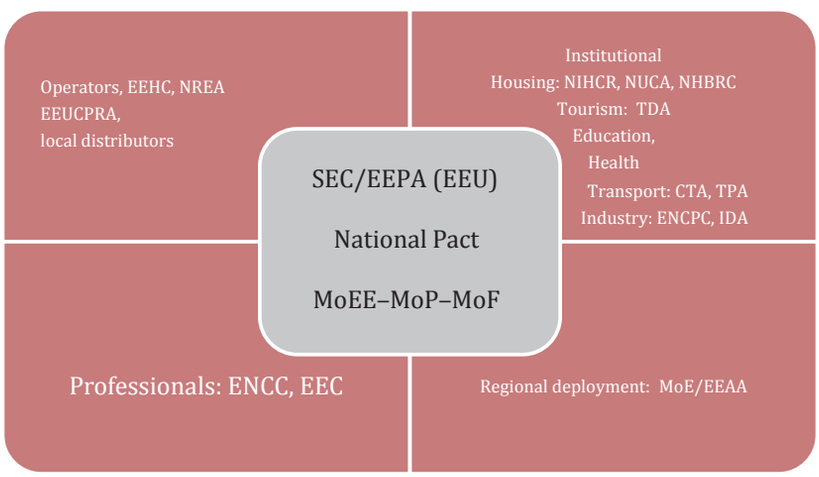

المصدر: WEC Survey 2012

إن الميثاق الموضح من خلال شكل رقم (٤–١٢)، ينبغي أن يتضمن مؤشرات طويلة الأجل للأطراف الفاعلة في السوق، مع وضع إطار مؤسسي وتنظيمي مستدام. ومن الأهمية أن يدعم الميثاق الحوار التشاركي بين كل الأطراف حول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وكيفية تشجيع التكامل بين موردي الطاقة، ودعم لا مركزية إدارة الطاقة، وحفز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وسيوفر هذا الميثاق إطاراً مناسباً يتيح تنفيذ الإجراءات التالية:

- وضع أكواد مبسطة لكفاءة الطاقة في المباني، وإرساء حدود دنيا لأداء وبطاقات كفاءة الطاقة (معدات وخدمات وأجهزة عالية الكفاءة)، واعتماد المراجعين والمدققين ومديري الطاقة
- وضع متطلبات كبار المستهلكين (مثال: تدقيق ومراجعة أداء الطاقة، وتعيين مديري الطاقة، وتوافر الطاقة، والمحاسبة، معايير الكفاءة)
- متابعة العمليات (الفحص ونظم جمع البيانات للاستخدامات النهائية ومؤشر كفاءة الطاقة)
- تطوير القدرات الشاملة للمؤسسات الأساسية
- حملات التوعية التي تعالج السلوك السلبي (تغيير ممارسات الصناعة والبناء وتبني معايير جديدة)
- الترتيبات المالية (الميزانيات المخصصة والقروض ذات الفائدة المنخفضة والصناديق الدوارة وضمانات القروض)
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص (مثل ESCOs ومتطلبات توفير الطاقة للمنشآت)
- الشراكات مع الجامعات والصناعات لأغراض التدريب والأبحاث والتطوير ونقل التكنولوجيا
- التكامل الصناعي الذي يؤدي إلى دعم حوكمة إدارة الطاقة المستدامة

وتكمن أهمية التكامل الصناعي في أن كفاءة الطاقة تعد قلب النشاط المهني في الهندسة وتصميم المكاتب وأعمال الفحص. ويمكن أن تساعد السياسات القومية والصناعية في إنتاج مواد ومعدات أكثر كفاءة، بالإضافة إلى المنتجات المصنعة بالطاقة المتجددة. ويجب أن تتم عملية الرقابة علي جودة المنتجات المصنعة محلياً والمستوردة بالتنسيق مع إجراءات الاختبار ومنح الشهادات.

إن الميثاق القومي بمثابة إطار ينبغي أن يكون له دور أساسي في توحيد جهود الأطراف المعنية وتحسين التواصل بين الفاعلين.

التوصيات والملاحظات الختامية

إن العديد من المبادرات التي تم اتخاذها في مصر كانت تهدف إلى تحسين وتعميم استخدام الطاقة المستدامة. ويمكن تحسين حوكمة هذا القطاع من خلال تبني منهجية الاقتصاد الدائري.

> يوازن الاقتصاد الدائري بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والموارد. ويؤكد على الاستخدام الأكفأ للموارد وإعادة تدويرها وعلى حماية البيئة. ويتميز الاقتصاد ابدائري بقلة استهلاك الطاقة وانخفاض انبعاث الملوثات علاوة على الكفاءة العالية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

يوازن الاقتصاد الدائري بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والموارد. ويؤكد على الاستخدام الأكفأ للموارد وإعادة تدويرها وعلى حماية البيئة. ويتميز الاقتصاد ابدائري بقلة استهلاك الطاقة وانخفاض انبعاث الملوثات علاوة على الكفاءة العالية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

يشجع هذا المفهوم على استخدام الموارد المحلية، كما يحسن من كفاءة إنتاج الطاقة وكثافتها في البلاد.

ولضمان حدوث تغييرات إيجابية في منظومة إدارة الطاقة المستدامة، من الهام العمل علي خلق التزام طويل الأجل على أعلي المستويات السياسية، ومن الممكن أن تتناول دراسة أخري قضايا تطبيق نظم إدارة الطاقة المستدامة، وفيما يلي بعض التوصيات العريضة المقترحة:

- إقامة نظام قومي لإدارة الطاقة
- الإسراع بعملية تنفيذ هيئة تخطيط الطاقة، والتأكد من أن مهامها تتسق مع كونها هيئة تنفيذية لسياسات الطاقة المستدامة
- تشكيل ميثاق قومي لدعم كفاءة الطاقة، يضمن التزام الوزارات، والمؤسسات، والمتخصصين من المهنيين، بالحد الأدنى من معايير أداء الطاقة، وتعبئة الموارد اللازمة، وذلك في سياق جهود الحكومة نحو دعم الاقتصاد.
- تبني منهجية تضع الحد الأدني لمعايير كفاءة الطاقة بالنسبة للمعدات والخدمات.
- إيجاد محفزات تتضمن برامج تسعير للطاقة أكثر ملاءمة.
- تعبئة الموارد البشرية والمالية المستدامة
- التأكد من متابعة وقياس النتائج وآثارها.
- إيجاد تواصل داخلي فعال (فيما بين الهيئات الحكومية) وخارجي (عام)
- تشجيع الشراكات في إطار الميثاق القومي للطاقة المستدامة
- تصميم سياسات مستدامة تستخدم الطاقة الخضراء علي غرار «إطار مشروعات الإجراءات القومية الملائمة للمكافحة» «ناما» (National Appropriate Mitigation Action). وسوف تجتذب هذه السياسات مزيداً من الاستثمارات الدولية من خلال صندوق المناخ الأخضر (١٠٠ مليار دولار من الاستثمار المتوقع بحلول ٢٠٢٠).

الاختصارات

AFD	Agence Française du Développement (France)
CTA	Cairo Transportation Authority
EE	Energy Efficiency
EEAA	Egyptian Environmental Affairs Agency
EEC	Egyptian National Competitiveness Council
EECM	Egyptian Energy Consumer Movement
EEHC	Egyptian Electricity Holding Company
EIA	Energy Information Agency, United States of America
ENCPC	Egypt National Cleaner Production Center
ERA	Electric Utility and Consumer Protection Regulatory Agency
ESCO	Energy service company
EU	European Union
GHG	Greenhouse gases
GT	Gigaton
GW	Gigawatt
IDA	Industrial Development Authority
IMC	Industrial Modernization Center
KfW	Kreditanstalt für Wiederaufbau (German Development Bank)
kW	Kilowatt
kWh	Kilowatt hour
LED	Light-emitting diode
MED – ENEC	Energy efficiency in the construction sector in the Mediterranean, EU program
MENA	Middle East and North Africa
MW	Megawatt
NHBRC	National Housing and Building Research Center
NIHCR	National Institute of Housing and Construction Research
NREA	New and Renewable Energy Authority
NUCA	New Urban Communities Authority
OECD	Organization for Economic Cooperation & Development
SEC	Supreme Energy Council
TDA	Tourism Development Agency
TFP	Trade facilitation USAID Project
UNDP	United Nations Development Program
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization
USAID	United States Agency for International Development
SEC	المجلس الأعلى للطاقة
EEPA	هيئة تخطيط الطاقة
EEU	وحدة كفاءة الطاقة
MoE/MoP/MoF	وزارات الطاقة والبترول والمالية
EEHC	الشركة المصرية القابضة للكهرباء
NREA	هيئة الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة
EEUCPRA	جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك
NIHCR	المعهد القومي لبحوث الإسكان والبناء
NUCA	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
TDA	هيئة تنشيط السياحة
CTA	هيئة النقل العام بالقاهرة
TPA	هيئة تخطيط مشروعات النقل
ENCC	المجلس الوطني المصري للتنافسية
IDA	هيئة التنمية الصناعية
EEC	المجلس المصري لكفاءة الطاقة

ملحق عن لقاء المؤلف مع الأطراف المعنية بالطاقة

خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٧ يناير ٢٠١٥، اجتمع السيد/ محمد البردعي – بوصفه مستشار مشروع تيسير التجارة – مع الأطراف المستفيدة الوارد ذكرها في الجدول أدناه، وذلك بغرض الحصول على البيانات اللازمة. وانعقدت الاجتماعات بصفة رسمية، وكان بعضها ثنائيًا والبعض الآخر متعدد الأطراف. وتم استخدام البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها خلال هذه الاجتماعات في صياغة القسم الخاص بـ "وجهات نظر الأطراف المستفيدة."

الهيئة	نوع الهيئة	الممثل/الممثلون عن الهيئة	الوظيفة
مشروع تيسير التجارة	مشروع ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	السيد/ لينزي ويلونز السيد/ عمرو حجازي المهندس/ أيمن الذهبي	مدير المشروع نائب مدير المشروع مستشار كفاءة الطاقة
المجلس الوطني المصري للتنافسية	منظمة غير حكومية	الأستاذة/ أمينة غانم	المدير التنفيذي
كونسوقرة	شركة استشارية	السيد/ محمد أيمن قرة	رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي
المجلس الأعلى للطاقة، وحدة كفاءة الطاقة	جهة حكومية	السيدة/ أنهار إبراهيم حجازي	رئيس وحدة كفاءة الطاقة
اتحاد الصناعات المصرية والمجلس الوطني المصري للتنافسية	جهة حكومية	المهندس/ طارق توفيق	نائب رئيس مجلس الإدارة أمين الصندوق
وزارة السياحة	جهة حكومية	المهندس/ عماد حسن	مستشار الوزير لشئون الطاقة
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	جهة حكومية	المهندس/ مصطفى غالي	مساعد الوزير
ميد إنك	برنامج أوربي خاص بكفاءة الطاقة في قطاع البناء في منطقة البحر المتوسط	الدكتور/ كيرت وايزجارت	رئيس فريق العمل
إنفيجلوب	شركة استشارية	الدكتورة/ فتحية سليمان	مدير متضامن
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	تنمية	الأستاذة/ منال السمادوني	خبير اقتصادي أول
لوجيك للخدمات الإدارية	شركة استشارية	المهندس/ محمد الشريف	المدير التنفيذي

المراجع

أولاً: كفاءة الطاقة

Egyptian Electricity Holding, Annual report, 2012-2013.

EIA: "Country analysis brief: Egypt" 2014, U.S.Energy information Administration.

Hatem Elrefaei, and Marwa A. Khalifa "A Critical Review on the National Energy Efficiency, Action Plan of Egypt", Journal of Natural Resources and Development 2014; 04: 18-24

Indian Renewable Energy Development Agency. 2011. "IREDA Annual Report 2010-11.

Khaled A. Elfarra "The Identification of CDM Projects in the Industrial Sector of Egypt",2010.

Maher Aziz Bedrous, "CO2 abatement linked to increased energy efficiency in the Egyptian power sector", World Energy Council.

Medz, "Renewable Energy Industry: Energy Efficiency: The outline of the Moroccan strategy!, 2013.

Tawfik F. Azer "Use of Energy in Egypt, Past and Recent", 9th Oslo Group Meeting Abu Dhabi, UAE, May 2014.

The African Development Bank (AfDB) "Clean Energy development in Egypt", 2012.

The World Bank, "Energy Efficiency: Lesson learned from success stories", 2013.

World Energy Council Knowledge Network, 2013 "Energy Efficiency Potentials and Barriers for Realization in the Industry Sector"

World Energy Perspective, "Energy Efficiency Technologies", Overview Report, 2013.

Lily Leach and Laura Raus "Overview of Egypt's Energy Efficiency Regulations", Egypt Oil & Gas Newspaper , 2014.

www.steg.com.tn

Nejib Osman, Juillet,2012, Tunisie : une politique nationale d'efficacité énergétique.

Banque mondiale, 2013,« L'efficacité énergétique en Tunisie : Promouvoir l'industrie tout en protégeant l'environnement »

ANME, Tunisie, www.anme.nat.tn

Direction de l'Observation et de la Programmation « La nouvelle Stratégie Energétique Nationale », MEMEE, Maroc, 2013.

MEMEE, www.mem.gov.ma

Centrale énergie, 2011, www.centraleenergie.fr

Journal of cleaner production, Elsevier, Volume 18, Issue 13, September 2010, Pages 1339–1346

Environmental and Energy Study Institute. "Industrial Energy Efficiency: Using new technologies to reduce energy use in industry and manufacturing"

Midiamericanenergy.com/ee

Egyptian Electric utility and consumer protection Regularity agency, egyptera.org.

ثانياً: الحوكمة والأطراف الرئيسية

Hossein Razavi. 2012. Clean Energy Development in Egypt. Tunisia: African Development Bank Group Publishing.

http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/Cata%20Energie%20Anglais.pdf

Capehart, Barney L., Wayne C. Turner, and William J. Kennedy. 1997. Guide to Energy Management, 2nd edition. Lilburn, Georgia: The Fairmont Press Inc.

Devaux, Pascal. 2013. Egypte: Un secteur énergétique en crise. Paris, BNP Paribas. http://economic-research.bnpparibas.com/pdf/fr-FR/secteur-energetique-crise

Elrefaei, Hatem, and Marwa A. Khalifa. 2014. A Critical Review on the National Energy Efficiency Action Plan of Egypt. Journal of Natural Resources and Development 2014; 04: pages 18-24

Egyptian Electricity Holding Company. 2012. Annual Report 2011–2012. http://www.egelec.com/mysite1/pdf/report%20E.pdf

El-Salmawy, Hafez A. 2014. Towards a Sustainable Power Sector in Egypt. Cairo: Egyptian Electric Utility and Customer Protection Regulatory Agency (EgyptEra). http://www.encc.org.eg/inside.php?p=temp_text&pid=100&id=183

European Bank For Reconstruction And Development. 2012. Country Assessment, Egypt. http://www.ebrd.com/downloads/country/technical_assessments/egypt-assess.pdf

European Union. 2014. Update on Energy Strategy Modelling, Cairo: Technical Assistance to support the reform of the Energy Sector (Arab Republic of Egypt) - TARES

Fraunhofer-Institute for Solar Energy Systems. 2015. Current and Future Cost of Photovoltaics. Berlin: Agora Energiewende.

International Energy Agency. 2010. World Energy Outlook 2010. Paris: OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/weo-2010-en.

———. 2012a. World Energy Outlook 2012. Paris: OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/weo-2012-en.

———.2012b.(Reference for figure 3).

———. 2015. Publications: scenarios and projections. http://www.iea.org/publications/scenariosandprojections/. Accessed March 12, 2015.

Hegazi Anhar and Ibrahim Yassin. 2014. Towards a More Sustainable Energy Economy http://www.iea.org/media/workshops/2013/semedmenaroundtable/session2ibrahimyassin.pf

Plan Bleu. 2012. Energy efficiency indicators in the Southern and Eastern Mediterranean countries. http://planbleu.org/sites/default/files/publications/ee_indicators_report_0.pdf

United Nations Environment Program. 2011. Development of a System of Energy Intensity Indicators for the Egyptian Economy, 2011. http://www.mdgfund.org/sites/default/files/ENV_STUDY_Egypt_Development%20of%20Energy%20Indicactor%20System.pdf

U.S. Energy Information Administration. 2014. Country Analysis Brief Overview: Egypt., last updated August 14, 2014. http://www.eia.gov/countries/country-data.cfm?fips=eg. Accessed March 11, 2015

WEC. 2013. Energy efficiency policies implementation, A world wide perspective, Jordan, 2013. http://www.iea.org/media/workshops/2013/semedmenaroundtable/session4didierbossebeouf.pdf

ACKNOWLEDGEMENTS

I would like to thank ENCC's executive team who helped make the production of this report possible. A special note of appreciation goes to Mr. Ahmed Ragab, Teaching Assistant Lecturer, Faculty of Economics and Political Science (FEPS) at Cairo University; Salma Bahaa El-Din El-Maraghy, Economic Researcher, Technical Office of the Minister of Planning Monitoring and Administrative Reform.

Thanks are also due to Mrs. Manal El-Samadony, Senior Economist at USAID; and all the staff of the Trade Facilitation Project (TFP) - especially Lyndsey Wellons, TFP's Chief of Party - for their assistance and support in the publication of this report.

Last but not least, I would like to pay a very special tribute to Dr. Ahmed Darwish, ENCC member and former Minister of Administrative Development for his strong and continued support to the production of the report. I would also like to thank Dr. Dina Kafafi, ENCC's Senior Technical Advisor; and member of its Energy Sub-Council, for generously lending of her time and effort to support ENCC's annual report this year and the past years.

Amina Ghanem
Member and Executive Director, ENCC

ENCC'S REPORT TEAM

Technical Team

Amina Ghanem	Member and Executive Director, ENCC
Ahmed Abdel Hamid Ragab	Teaching Assistant, Faculty of Economics and Political Science (FEPS), Cairo University
Salma Bahaa El-Deen El-Maraghy	Economic Researcher, Technical Office of the Minister of Planning Monitoring and Administrative Reform

Administrative Team

Amina Ghanem	Member and Executive Director, ENCC
Manal Hassan	Advisor for Fundraising, ENCC
Maged Farouk	Financial Manager, ENCC
Mohammed El-Banna	Senior Accountant
Mohamed Sayed	IT System Administrator
Hesham Mohamed	IT Help Desk
Merium Fouad	Events Manager

V. Energy Competitiveness

Chair	
Tamer Abdel Hamid Abu Bakr, PhD	Chairman and Chief Executive Officer, Mashreq Petroleum
Honorary Chair	
Hafez Abdel Aal El-Salmawy	Managing Director, Egyptian Electric Utility and Consumer Protection Regulatory Agency
Co-Chair	
Khaled El-Mekati	Secretary General, ENCC; and Chairman, HM Stone Co.
Members	
Ahmed Darwish, PhD	Former Minister for Administrative Development
Tarek Tawfik	Managing Director, Cairo Poultry Group; Vice Chairman, Federation of Egyptian Industries (FEI)
Mohamed Salah El-Sobky, PhD	Executive Chairman, New and Renewable Energy Authority
Anhar Hegazi, PhD	Head of the Egyptian Central Energy Efficiency Unit, Information and Decision Support Center (IDSC),Cabinet of Ministers; and Former Director of Sustainable Development and Productivity Division, ESCWA.
Dina Kafafi, PhD	Senior Technical Advisor, ENCC
Mostafa Ghaly	Deputy Minister of Planning, Monitoring, and Administrative Reform
Emad Hassan	Advisor to the Minister of Tourism for Energy
Ayman Korra	Chairman & Chief Executive Officer, Consukorra Co.
Nehad Ragab	Chairman of the Board of Directors, SIAC
Mansour Kelada	Group Head, Investments and Investments Trustees, National Bank of Egypt
Emad Ghaly	Head of Wind Power Middle East, Siemens
Ahmed Sedky	Chief Executive Officer, Alkan Energy
Khaled Gasser	Founder and Chairman, SEDA; Managing Director, Egreen Company
Ahmed Moussa	Co-Founder of Yalla Shams; and Chairman, Green Focus and Consultancy
Mohamed Shoeib	Managing Director, Qalaa Holdings
Mohamed Elsherif	Chief Executive Officer, LOGIC Management Consulting
Mona Shafei Abdel-Hamid	Energy & Infrastructure Consultant
Ahmed El-Droubi	Coordinator of Egyptians Against Coal

IV. Innovation & Entrepreneurship

Chair	
Ahmed Alfi	Founder and Chairman at the Greek Campus
Co-Chair	
Abeer Shakweer, PhD	Advisor to the Minister of Communications and Information Technology for Social Services
Members	
Seif Allah Fahmy	Chairman, ENCC; Chairman and CEO, Almona Automationology Inc. (an Authorized Honeywell BCI); Wireless Dynamics Inc.
Amina Ghanem	Member and Executive Director, ENCC
Manal Hassan	Advisor for Fundraising, ENCC
Hanan El-Hadary	Chairman of the Industrial Council for Technology and Innovation, Ministry of Industry, Trade and Small Enterprises
Ahmed El-Daly	Chairman & Chief Executive Officer, Dale Carnegie Training
Ahmed Samir El-Sayad, PhD	Chairman and Chief Executive Officer, Bisco Misr; General Manager, Kellog, Egypt
Con O'Donnell	Regional Entrepreneurship Advisor, Mercy Corps
Heba Gamal	Managing Director, Endeavor Egypt
Islam M. Khalil	General Manager, Centrivision
Ingy Lotfy	Senior Economist, USAID
Loay El-Shawarby	Of-Counsel at Zaki Hashem & Partners
Mohammed Al-Ayouti	Managing Director, Vodafone Ventures Egypt
Samir ElBahaie	Regional Policy Manager , Google Middle East and North Africa
Tarek Assaad	Managing Partner, Ideavelopers
Wael El-Fakharany	Regional Business Lead, Middle East and Africa Google [X] at Google
Walid Bakr	Principal, Abraaj Group
Amal Mowafy	Chief Technical Advisor, Decent Jobs for Egypt's Young People Project and Senior Program Officer, ILO Sub-Regional Office for North Africa
Salma Bahaa El-Din El-Maraghy	Economic Researcher, Technical Office of the Minister of Planning Monitoring and Administrative Reform

III. Food Security and Safety

Chair	
Tarek Tawfik	Managing Director, Cairo Poultry Group; Vice Chairman, Federation of Egyptian Industries (FEI)
Co-Chair	
Mohamed Ayman Korra	Chairman & Chief Executive Officer, Consukorra Co.
Members	
Khaled M. Hanafy, PhD	Minister of Supply and Internal Trade; Dean, College of International Transport & Logistics; and Director, Arab Institute for Trade & Commodity Exchange
Abla Abdel Latif, PhD	Chairman of the Presidential Council for Economic Development; Professor of Economics, American University in Cairo
Adel El-Beltagy, PhD	Former Minister of Agriculture and Land Reclamation
Hussein Mansour, PhD	Head of the Unit of the Establishment, National Egyptian Food Safety Authority, Ministry of Industry, Trade and Small Enterprises
Abdel Hamid Demerdash	Managing Director, Magrabi Agriculture
Ali Kamel	Senior Associate I, Creative Associates International
Ashraf Gazaierly	Executive Board Member, Unilever Mashreq &
General Manager, Unilever Levant, Iraq & Sudan	General Manager & Legal Representative for Safir International for Hotels Management
Helmy Abouel Eish	Vice Chairman and Managing Director, Sekem Group
Hussein Elaguizy	Chairman, Middle East Company for Agriculture Development
Josse Dora Fiani	President, Knowledge Economy Foundation; Managing Partner, Fiani Advisory
Mohamed Shoukry	Chairman, Egyptian Food Chamber of Industries
Omar Abdin	Managing Partner, LEAFS
Safwan Thabet	Chairman, Juhayna Food Industries
Sherif El-Beltagy	Chairman, Egyptian International Co. for Land Reclamation (BELCO); Chairman, Agriculture Export Council
Wafaa Faltaous	Team Leader, Water Resource Management, USAID
Philipp Maximilian Abouleish-Boes	Sustainable Development Manager, SEKEM Group
Iris Boutros, PhD	Senior Program Specialist, IDRC Regional Office, Canadian Center for International Research Development (IDRC)
Susan Robertson	Program Officer, Agriculture and Environment Program, Canadian Center for International Research Development (IDRC)

II. Travel and Tourism Competitiveness

Chair	
Ashraf Ibrahim	President, Clever Travel
Co-Chair	
Mohamed Hanno	Executive Chairman & CEO, ASE Group
Members	
Adla Ragab, PhD	Economic Advisor to the Minister of Tourism; and Professor of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University
Ahmed Hussein Sabour	Executive Director, El-Ahly for Real Estate
Ali Kamel	Senior Associate I, Creative Associates International
Amr Ali	Managing Director, HEPCA
Amr Sedky	Chairman, Creative Travel International
Hala Mohamed Sakr, PhD	Associate Professor of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University
Hisham Shoukry	Chief Executive Officer, ROOYA Group
Hussein Shoukry	General Manager & Legal Representative for Safir International for Hotels Management
Karim ElMinabawy	President, EMECO Travel
Ingy Lotfy	Senior Economist, USAID
Khaled Shaker	Chief Executive Officer, Porto Holidays
Moataz Sedky	General Manager for Outbound and Local & Outgoing, Travco Travel Company S.A.E.
Mahmoud Kaissouni	Former Advisor to the Minister of Tourism for Environmental Affairs
Mohamed Sherif El-Ghamrawy	Owner and Manager, BASATA Eco-Lodge; Chairman, HEMAYA NGO
Mostafa Sultan	Managing Director, Travnile Travel
Mounir Nakhla	Managing Director, Mashroey Company
Mounir Neamatalla, PhD	President. Environmental Quality International (EQI)
Rasha Abdel Hakim, PhD	Senior Economist and Team Leader , Economic Growth Office, USAID
Robert Parker	Office of Economic Growth, USAID
Saber Soliman, PhD	Executive Director of ETPs Tourism & Hotels, TVET
Sherine Z. El-Masry	Former Executive Director, Tourism Satellite Account Unit at the Ministry of Tourism
Sylvia Atalla Ishak	Project Management Specialist, Egyptian Antiquities Grant Manager, USAID

B. ASSOCIATE MEMBERSS

1. HONORARY MEMBER

Samir Radwan, PhD	Former Minister of Finance; and former adviser to the Director General Policy Development and the Arab Region, International Labor Organization

2. SPECIALIZED SUB-COUNCILS

I. Human Resources Competitiveness

Chair	
Hossam Badrawi, PhD	Chairman, Nile Badrawi Foundation for Education & Development
Co-Chair	
Alaa El-Gindy, PhD	Professor and Head of Civil Engineering Department, University of Helwan; Former Cultural Counsellor at the UK; Dean of the School for Graduate Studies and Research
Members	
Nadia Badrawi, PhD	Chair of the Board, Nile Badrawi Hospital; Professor of Pediatrics at Cairo University; Vice President of the Arab Network for Quality Assurance in High Education; Member of the Boar, National Authority for Quality Assurance and Accreditation
Mohsen El-Mahdi, PhD	Professor at the Mechanical Design & Production Department, Faculty of Engineering, Cairo University, and Former Executive Director and Chairman of the Board, Projects Management Unit, Ministry of Higher Education
Kadria Abdel Motaal, PhD	Director of Academic Research, Heliopolis University
Hatem El-Shafie	Chief Financial Officer and Board member, SEKEM Group
Dina Abdel-Wahab	Chairperson and Managing Director, Egyptian Child Care Corporation (EC3)
Ali Kamel	Senior Associate I, Creative Associates International
Amr Aboul Ezz, PhD	Vice Dean for Education and Student Affairs, Faculty of Oral and Dental Medicine, Cairo University
Amr Gohar	Senior Vice President, International Council for Small Businesses
Amr Ezzat Salama, PhD	Former Minister of Higher Education and Scientific Research
Mohamed Salah Abdel Wahab, PhD	Professor of Private International Law, Faculty of Law, Cairo University; Vice President, LCIA Arab Users' Council, LCIA
Heba Nassar, PhD	Professor of Economics, Faculty of Economics and Political Science; Former Vice President, Cairo University
Wael Kortam, PhD	Founding Dean, Faculty of Business and Economics, Heliopolis University for Sustainable Development; Professor of Marketing, Department of Business Administration, Faculty of Commerce
Yasser El-Shayeb, PhD	Director, Center for Documentation of Cultural and Natural Heritage; Associate Professor, Engineering at Cairo University
Amal Mowafy	Chief Technical Advisor, Decent Jobs for Egypt's Young People Project and Senior Program Officer, ILO Sub-Regional Office for North Africa

ENCC MEMBERS

A. GENERAL ASSEMBLY MEMBERS

1. BOARD MEMBERS (2009 – 2015)

Seif Allah Fahmy	Chairman and CEO, Almona Automationology Inc. (An Authorized Honeywell BCI); Wireless Dynamics Inc.	Chair and Founding Member
Prof. Hossam Badrawi, M.D., PhD	Founder and Chairman, Nile Badrawi Foundation for Education and Development	Honorary Chair and Founding Member
Khaled El-Mekati	Chairman, HM Stone Co.	Secretary General
Tarek Tawfik	Managing Director, Cairo Poultry Group; Vice Chairman, Federation of Egyptian Industries (FEI)	Treasurer
Nehad Ragab	Chairman of the Board of Directors, SIAC	Founding Member
Alaa Hashim	Independent Corporate Transformation Advisor	Founding Member
Khaled Gamal El-Din Mohamed Mahmoud	Chairman, MM Group for Reconstruction and Development	

2. ACTIVE MEMBERS

Helmy Abouleish	Vice Chairman and Managing Director, SEKEM Group	Founding Member
Ahmed Hussein Sabbour	Executive Director, El-Ahly Real Estate	
Hassan Abdallah	Chairman and Managing Director, Arab African International Bank (AAIB)	
Hassan El-Khatib	ICA Regional Director, European Bank for Reconstruction and Development (EBRD)	
Amina Ghanem	Former Deputy Minister of Finance for External Relations	Executive Director
Ahmed Darwish, PhD	Former Minister of State for Administrative Development	
Hani Sarie-Eldin, PhD	Founder and Managing Partner, Sarie-Eldin & Partners	
Tarek Farid Sabry Mansour	Senior Partner, PricewaterhouseCoopers	
Tamer Abdel Hamed Abou Bakr, PhD	Chairman and Chief Executive Officer, Mashreq Petroleum	Executive Director
Marwan Mahmoud Ahmed El-Sammak	Chairman, Ship Crew	
Neveen Hamdi El-Tahri	Chairperson & Managing Director, Delta Shield for Investment	
Ahmed Fikry Abdelwahab, PhD	Chairman, FAW Industrial Group	

Chapter 1
The Egyptian National Competitiveness Council in Ten Years: A Decade of Aspirations, Achievements, and Challenges (Arabic Only)
Dr. Dina Kafafi, Senior Technical Advisor, ENCC; and Dr. Heba Zayed, Economist

Chapter 2
A Proposed Methodology to Enhance Egypt's Competitiveness (Arabic Only)
Egyptian National Competitiveness Council

Chapter 3
Navigating through Egypt's Economic Challenges (Arabic Only)
Ms. Reham Mohsen El-Dessouki, Economist

Chapter 4
Energy for the Future (Arabic Only)
Mr. Mohamed Berdai, Senior Energy and Environment Advisor,
World Environment Center (WEC)
Mr. Abdellatif Touzani, Advisor on Energy Efficiency and Best Practices,
World Environment Center (WEC)

TABLE OF CONTENTS

Egyptian National Competitiveness Council Members 7

A. General Assembly Members 7
1. Board Members (2009-2015)
2. General Assembly Members

B. Affiliate Members 8
1. Honorary Members
2. Specialized Sub-Councils

ENCC's Report Team 13

Acknowledgments 14

Foreword by Mr. Seifallah Fahmy
Chairman and Founding Member, ENCC (Arabic only)

Preface by Amina Ghanem
Member and Executive Director, ENCC (Arabic only)

Testimonials

H.E. Mr. Mounir Fakhry Abdel Nour
Minister of Industry, Trade and Small Enterprises (Arabic only)

H.E. Dr. Ashraf El-Araby
Minister of Planning, Monitoring and Administrative Reform (Arabic only)

H.E. Dr. Naglaa El-Ahwany
Minister of International Cooperation (Arabic only)

H.E. Mr. Ashraf Salman
Minister of Investment (Arabic only)

Dr. Hafez El-Salmawy
Managing Director, Egyptian Electric Utility
and Consumer Protection Regulatory Agency (Arabic only)

Dr. Mohamed Salah El-Sobky
Executive Chairman, New and Renewable Energy Authority (Arabic only)

Executive Summary
Dr. Heba Zayed
Economist (Arabic only)

Contact Information

Egyptian National Competitiveness Council (ENCC)

77 Syria Street, Suite 701, 7th Floor, Mohandessin, Giza, Egypt

Telefax:	+2-02-3345-5610
	+2-02-3345-5620
Mobile:	+2-012-2680-0177
Maged Farouk Melak	mfarouk@encc.org.eg
	info@encc.org.eg

Website **www.encc.org.eg**

http://www.facebook.com/ENCCNGO

https://twitter.com/ENCCEgypt

http://www.youtube.com/user/enccegypt?feature=results_main

Copyright 2015 by the Egyptian National Competitiveness Council (ENCC).

No version of this publication may be reproduced or stored in a retrieval system,
of any form or by any means, without the approval of the Egyptian National Competitiveness Council.

Printed in the Arab Republic of Egypt, First Edition 2015.

TECHNICAL SUPPORT AND CO-SPONSORSHIP

Technical support and co-sponsorship were provided by Egypt's Trade Facilitation Project (TFP), a project of the U.S. Agency for International Development (USAID), under the terms of contract no. AID-263-C-11-00003. This report does not necessarily reflect the views of U.S. Agency for International Development or the United States Government.

Egyptian National Competitiveness Council Sponsors

المجلس الوطني المصري للتنافسية

Egyptian National Competitiveness Council

A Better Egyptian for A Better Egypt

The Egyptian Competitiveness Report 2014/2015

The Egyptian National Competitiveness Council

Ten Years of Impactful Policy Advocacy